الحملة العسكرية البريطانية الألمانية الإيطالية على فنزويلا 1902 – 1903

د / محمد أحمد الشرقاوى
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بآداب طنطا

الحملة العسكرية البريطانية الألمانية الإيطالية على فنزويلا 1902 – 1903

د / محمد أحمد الشرقاوى
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بآداب طنطا

تقع فنزويلا فى الطرف الشمالى للقارة الأمريكية الجنوبية ، حيث يحدها من الشمال البحر الكاريبى ، ومن الشرق غيانا البريطانية ، ومن الجنوب البرازيل ، ومن الغرب كولومبيا . وتمتد بين خطى طول 60 ° – 73 ° غربا تقريبا ، وبين دائرتى عرض 2 ° - 13 ° شمالا تقريبا .

ويُعد موضوع الحملة العسكرية البريطانية الألمانية الإيطالية على فنزويلا 1902 - 1903 من الموضوعات التى لم يتم بحثها باستفاضة من جانب المراجع العربية ؛ فمعظم ما كتب عنها جاء متناثرا فى ثنايا قليل من المراجع الأجنبية ، والوثائق الدبلوماسية الفرنسية ، ومضابط البرلمان البريطانى ، علاوة على مقالات مختلفة فى الدوريات الأجنبية مثل صحيفة النيويورك تايمز منشورة على شبكة المعلومات الدولية .

وتعود أهمية هذا الموضوع إلى إظهاره مدى التنافس ، والصراع الدولى على فنزويلا ، نظرا لحجم الاستثمارات الاقتصادية من جانب بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرهم فيها ، ولتزايد الديون الخاصة بهذه الدول فيها ، وللتأثير السلبى للحرب الأهلية بين الثوار والقوات الحكومية الفنزويلية 1898 - 1900 على مصالح ورعايا الدول الأجنبية هناك ، وللدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الصراع انطلاقا من سياستها الخارجية التى تحكم فيها مبدأ مونرو منذ عام 1823 ، الذى يجعل من الأمريكتين ونصف الكرة الأرضية الغربى مجالا حيويا لها .

ويرجع السبب فى اختيار الباحث لدراسة هذا الموضوع إلى افتقار المكتبة العربية إلى دراسات متخصصة حول دول أمريكا الجنوبية ، ولاسيما عن فنزويلا ، حيث لم يتم تناول تاريخ فنزويلا وغيرها من دول أمريكا الجنوبية إلا عرضا ، مما أضفى صعوبة عليه فى انجازه للبحث . ولذا فلابد من معرفة الأسباب الحقيقية لهذه الحملة و أحداثها وتطورها الدولى ، والجوانب المؤثرة فيها ، سواء الداخلية أوالخارجية . وكيف استطاع التحكيم الدولى احتواء هذا التنافس والصراع على فنزويلا ونتائجه ؟ .

وتنقسم خطة البحث إلى مقدمة ، ثم تمهيد ، وتعقبهما أسباب الحملة ، ثم أحداثها ، والنتائج التى ترتبت عليها . ثم أنهى الباحث بحثه بخاتمة تحليلية ، وقائمة بالمصادر والمراجع .

أولا : أسباب الحملة :

1 ـ الأسباب المباشرة للحملة :

انتهاك السيادة والنفوذ البريطانى فى غيانا البريطانية وفنزويلا قبل عام 1902 :

تتناول هذه النقطة الحديث عن أهم الأسباب غير المباشرة التى أدت إلى إرسال هذه الحملة ضد فنزويلا ، والمتمثلة فى توتر العلاقات السياسية بين بريطانيا وفنزويلا فى أعقاب مهاجمة قوات الشرطة الفنزويلية لمركز شرطة بريطانى فى غيانا البريطانية ، واعتقال السلطات الفنزويلية لجيمس جيبسون أحد الرعايا البريطانيين ، واغتيال فنزويليين للقنصل البريطانى فى فنزويلا جيمس ليال .

ونطرأ لقطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا فى منطقة غيانا البريطانية وفنزويلا منذ عام 1887 وحتى 5 أبريل 1897 (1) ، على أثر الخلاف حول ترسيم خط الحدود بينهما ، وقيام فنزويلا بفرض رسوم جمركية إضافية على الصادرات البريطانية القادمة إليها من ترينيداد Trinidad (2) ، وموافقة الحكومة البريطانية على تولى المندوب الألمانى فى كاراكاس مهمة رعاية المصالح البريطانية هناك ، واستنكار أعضاء مجلس العموم البريطانى ذلك ، فقد أكدت الأخيرة أنها أبدت استعدادها أكثر من مرة لحكومة فنزويلا لتسوية مشاكلهما وديا ما بين عامى 1890 و 1893(3) . وتوترت العلاقات بين بينهما بشكل حال دون ذلك ، على إثر مهاجمة قوات مسلحة فنزولية لمبنى مركز قوة شرطة كائن على الضفة اليمنى لنهر جيونى Guyuni (4) ، أثناء تأدية أفراده مهامهم داخل منطقة النفوذ البريطانى فى غيانا (5) ، وإنزالها للعلم البريطانى من فوقه (6) ، واقتيادها لأفراد وضباط منها بالإكراه إلى مركز الشرطة الفنزويلى الكائن فى منطقة الدورادو El Dorado فى بداية يناير 1895 ، ولم يتم إطلاق سراحهم إلا فى العشرين من الشهر ذاته . وقد انتظرت الحكومة البريطانية تقارير الإدارة العامة فى جيونى ، والحاكم العسكرى لكاراكاس ، ولجنة تقصى الحقائق الذين كلفتهم الحكومة الفنزويلية بتقصى الحقائق حول هذه الحادثة حتى تحدد ما سوف تقوم به ضد فنزويلا ، ومطالبتها بدفع تعويضات عما حدث (7) .

وما زاد من هذا التوتر اعتقال السلطات الفنزويلية للمهندس البحرى البريطانى جيمس جيبسون James Gibson من على متن السفينة كورا Cauraفى ميناء سيوداد بوليفار Ciudad Bolivar ، واستيلائها على ما معه

من عائداتها فى نوفمبر 1896 ، بحجة مخالفة مالكها لقوانين الميناء ، ورفضه دفع الغرامة المفروضة عليها ، وسوء معاملتها له في محبسه ، مما أدى لاعتلال صحته ، ولذا فقد طالب حكومة فنزويلا بتعويضه عما حل به من أضرار جراء اعتقاله وسجنه (8) ، الأمر الذى دفع هاجارد Hagard السفير البريطانى فى كاراكاس إلى وصف الشعب الفنزويلى بالتافه والحقير وعديم القيمة (9) . وليس هذا فحسب بل تم اغتيال جيمس ليال James Lyall القنصل البريطانى فى ميناء سيوداد بوليفار أيضا (10) ، وذلك فى 26 فبراير 1900 (11) . وعلى الرغم من احتجاج هاجارد شديد اللهجة على ذلك أمام الرئيس الفنزويلى كاسترو Castro والحكومة الفنزويلية ، ورغم اعتقال القاتل والتحقيق معه ، وتشكيل لجنة تقضى حقائق لوضع تقرير بشأن هذه الجريمة (12) ، فقد أرجأت الحكومة البريطانية المطالبة بتعويض لأسرة جيمس ليال من الحكومة الفنزويلية حتى انتهاء محاكمة القاتل (13) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتبين عمق الخلافات البريطانية الفنزويلية ، بسبب قضية الحدود بينهما حول غيانا البريطانية ، واعتقاد فنزويلا أنها صاحبة حق فى هذه المنطقة تحاول بريطانيا اغتصابه منها ؛ ومن هنا جاء هذا الهجوم من جانب قواتها المسلحة على مركز الشرطة البريطانى ، وهى تعلم تماما ماذا تفعل ، ومن ثم أخذت فنزويلا بمنطق القوة والفعل ، وحصرت بريطانيا فى جانب رد الفعل السلبى ، الأمر الذى يتضح منه أن بريطانيا تدرك تماما أنها ليست على حق فى موضوع الحدود . واكتفت فقط حفظا لماء وجهها بإعلان انتظارها لتقارير تقصى الحقائق الفنزويلية لتحدد رد فعلها الذى تبين أنه لا يتعد طلب تعويضات ، مما يؤكد وجهة النظر السابقة .

وبإمعان النظر فيما سبق ؛ يتضح مدى تقصير الحكومة البريطانية فى الدفاع عن حقوق رعاياها من العسكريين والمدنيين ، الذين تعرضوا لأخطار وصلت لحد القتل فى بعض الأحيان فى فنزويلا ، واكتفاء ممثليها هناك باحتجاجات شكلية لا تُسمن ولا تُغنى من جوع . ويتضح مدى قدرة الإدارة الفنزويلية على الظهور أمامها بالالتزام بالقانون فى تعاملها مع هؤلاء الرعايا المخالفين له . وهدفت من ذلك إذلال البريطانيين وإهانة كرامتهم ، خاصة وأنها تدرك أن أقصى ما ستتخذه بريطانيا حيالها هو المطالبة بالتعويضات .

2 ـ الأسباب المباشرة :

الإضرار بالمصالح الأجنبية فى فنزويلا منذ 1902 :

أ ـ المصالح البريطانية : ـ

تتناول هذه النقطة الحديث عن المصالح البريطانية فى فنزويلا ، وكيف تأثرت سلبا بالحرب الأهلية الفنزويلية ، والتى انعكست آثارها أيضا على تعرض السفن البريطانية التجارية العاملة فى البحر الكاريبى لهجمات الأسطول الحربى الفنزويلى ، ولاسيما السفينة بان رايت Ban Right ، بحجة نقلها مؤن وإمدادات وأسلحة للثوار الفنزويليين ضد الرئيس كاسترو . واختلاف مواقف البرلمانيين والسياسيين البريطانيين تجاه هذه الأحداث ، وحول مدى شرعية موقف بلادهم من تصرفات فنزويلا ضد بريطانيا ومصالحها .

بلغ عدد الرعايا البريطانيون فى فنزويلا عام 1898 نحو 154 , 6 نسمة من أصل 129, 44 أجنبى هناك (14) . ونجحوا من خلال شركات إنجليزية فى تنفيذ العديد من المشروعات هناك ، مثل مد خط سكة حديد لاجوايرا – كاراكاس بطول 39 كم مربع ، وفى استغلال ميناء لاجوايرا . وعندما قامت الثورة فى فنزويلا عام 1898 هُوجمت المصالح البريطانية ، وتم الاضرار بها ، بسبب توقف الحكومة الفنزويلية عن سداد ما اقترضته من التجار الأجانب ، وفرضها ضرائب متعددة على هؤلاء الرعايا ، لتتمكن من توفير المؤن لقواتها المحاربة للثوار، دون تعويضهم عما تم سلبه ونهبه من ممتلكاتهم ، وخاصة السفينة بان رايت (15) التى باعتها بريطانيا للثوار ، الذين استغلوها فى نقل الإمدادات والمؤن ، رغم الرقابة البحرية الصارمة المفروضة من جانب فنزويلا (16) .

وكانت السفينة بان رايت قد غادرت جزيرة مارتينيكى Martinique فى 31 ديسمبر 1901 متجهة نحو الساحل الفنزويلى ، وعلى متنها ذخائر حربية ، والجنرال مانويل . أ. ماتوس General Manuel Matos الزعيم الجديد للثوار ، ورست فى ميناء ماشوريوكوتو Machurucuto فى مساء 3 يناير 1902 ، فتحركت نحوها على الفور ثلاث مراكب حربية فنزويلية لاحتجازها ومصادرتها (17) ، لاسيما وأن المتطوعين القادمين على متنها لمساعدة الثوار قد خططوا للنزول على الساحل الفنزويلى ، فى الوقت الذى يتقدم فيه الثوار المتواجدين فى كولومبيا نحو الداخل الفنزويلى ، تزامنا مع تقدم الثوار الفنزويليين المتمركزين فى جزيرتى ترينيداد وكوراكاوCuracao نحو ذلك الساحل ، علاوة على كونها محملة بعشرة آلاف بندقية ، وخمسين ألف طلقة خرطوش ، وعدد من المدافع . ولذا عدها الرئيس كاسترو سفينة معادية ،

ورصد جائزة قدرها عشرة آلاف جنية استرلينى لمن يحتجزها هى أو غيرها من السفن الأوروبية المتجهة نحو الساحل الفنزويلى محملة بالأسلحة للثوار (18) . ولكن بان رايت نجحت بعد معركة استمرت ساعة فى اليوم السابع من فبراير عام 1902 فى إجبار السفينة الفنزويلية أوجستو Augusto على الاستسلام دونى قيد ولا شروط ، وتم نقل طاقمها وقائدها الجنرال بيدرو ريفيرو سوتيرو Gen Pedro Rivero Sutero إلى بان رايت وتخريب مدافعها (19) . وذلك عندما كان يتم إصلاحها فى كولومبيا (20) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح أن كاسترو كان مُحقا فى الإجراءات التى اتخذها ضد السفينة بان رايت ، لقيامها بأعمال من شأنها تهديد استقرار بلاده وأمنها القومى ، وذلك لمساعدتها للثائرين الفنزويليين ضده بالمال والسلاح والتخطيط العسكرى والاستراتيجى من جانب قادتها لقلب نظام الحكم فى فنزويلا . ويتضح ذلك من الخطة العسكرية المحكمة لتنفيذ ذلك عبر مشاركة من الدول والجزر المجاورة . وإن كان غير مُحقا فى اعتماده على الأجانب بما فرضه عليهم من ضرائب للقضاء على الثوار ، فكان عليه تحييدهم حتى لا يتعطل دولاب العمل ، ولينتعش الاقتصاد القومى .

وكانت السفن الحربية الفنزويلية مثل أوجستو قد أضرت العديد من السفن البريطانية : كفرس البحر Sea Horse ، ماريا تريزا Maria Theresa ، إنديانا Indiana ، المملوكة لرعايا بريطانيين فى جزيرة باتوس Patos البعيدة إلى حد ما عن جزيرة ترينيداد ، علاوة على باستور Pastor ، إن تايم – In Time ، كوين Queen ، ريسير Racer وصادرتها ، لمنعها من تهريب البضائع والأسلحة فيما بين ترينيداد وفنزويلا . ونظرا لإدعاء بريطانيا وفنزويلا ملكيتهما لجزيرة باتوس والتصرف فيها كيفما شاءوا ، لم تُعر الحكومة الفنزويلية أى اهتمام لاحتجاج هاجارد على مصادرة هذه السفن داخل المياه الإقليمية البريطانية فى باتوس على حد اعتقاده . ولم تتقص الحقائق فى هذا الأمر ، لاعتبارها تلك الجزيرة ملكا خالصا لها (21) .

ودافعت الحكومة الفنزويلية عن حرق سفينتها الحربية ميراندا Miranda للسفينة ماريا تريزا ، نظرا لتقديم مالكها مساعدات للثوار المعارضين للرئيس كاسترو . ورأت عدم أحقية الحكومة البريطانية فى الادعاء بتعرض رعاياها على متن ماريا تريزا لسوء المعاملة من جانب فنزويلا ، ومن ثم لا يحق لها اتخاذ ذلك ذريعة للهجوم على فنزويلا . كما رأت أن مصادرة السفينة إنديانا قد حدث لمخالفتها القوانين المعمول بها فى نهر باريما Barima الواقع داخل الأراضى الفنزويلية ، والمسموح بحرية الملاحة لكل الدول فيه وقت السلم ، شريطة عدم القيام بتهريب البضائع ، وذلك بموجب قرارات لجنة تحديد الحدود الفنزويلية ـ الغيانية البريطانية ، ومن ثم لم تقدم الحكومة الفنزويلية تفسيرا لما حدث لإنديانا (22) .

ورأى اللـورد كرانبـورنى Lord Cranborne وكيـل وزارة الخارجيـة البريطانى أن الاعتداءات الفنزويلية على رعايا ومصالح بريطانيا فى جزيرتى ترينيداد وباتوس غير مبررة ، نظرا لممارسة بريطانيا سيادتها الكاملة عليهما منذ عام 1859 . حيث سيطرت قوة مسلحة مكونة من عشرين فردا تابعة للسفينة الفنزويلية أوجستو فى الثانى والعشرين من يناير عام 1902 على مركب بريطانى رسا على ساحل جزيرة باتوس ، وصادرت ما عليه من بضائع ، وأجبرت نصف عدد ركابه الذين نزلوا على الساحل على ركوب السفينة أوجستو التى يقودها الجنرال كريسبو Gen Crespo ، واستولت على القوارب التابعة للتجار البريطانيين ، ونقلتها على تلك السفينة ، مما دفع باقى الركاب للاختفاء بين الأشجار ، وظلوا كذلك دون طعام ولا ماء ، ولم يتم توفير وسائل نقل تمكنهم من مغادرة جزيرة باتوس . وتوجهت أوجستو نحو ميناء آخر فى باتوس هو بيدرنالس Pedernales ، واستولت على كل المراكب الراسية فيه ، وأطلقت النار على إحداها ، وهى إن تايم ، عندما حاولت الهرب (23) ، فتم تدميرها ، وذلك فى الأول من مايو عام 1902. الأمر الذى دفع أعضاء فى مجلس العموم البريطانى للمطالبة بتوجيه إنذار للحكومة الفنزويلية ، إذا لم تثبت بالأدلة الواضحة عدم تورطها فى هذه الجريمة (24) .

وتم مهاجمة السفينة كوين فى أعالى البحار ، وفُتشت بدقة ، وسُحبت إلى أحد الموانئ الفنزويلية ، حيث جُردت من أشرعتها وأوراقها ، وصودرت للاشتباه فى حملها شحنات أسلحة للثوار ، وأُنزل بحارتها إلى الشاطئ ، وحُرموا من كل شيئ ، وتم مصادرة ما عليها من أسلحة ، وذلك فى يونيو 1902 . كما تم مصادرة السفينة ريسير فى الثانى والعشرين من سبتمبر عام 1902 ، إلا أنها تمكنت من الفرار ، واحتمت بأقرب ميناء فنزويلى . ولكنها تعرضت هناك لنزع وكسر صاريها ، وسلب ونهب ما عليها من بضائع من جانب مسلحين فنزويليين . ولم تتدخل سلطات الميناء لحمايتها والقبض على مهاجميها . ولم تستجب الحكومة الفنزويلية لنداءات واحتجاجات الحكومة البريطانية الداعية لوقف هذا الهجوم على سفنها ، وإنصاف وتعويض المتضررين جراء ذلك ، ورفضت مقابلة ممثلى الحكومة البريطانية ، الأمر الذى قد يدفعها للقيام بعمل مسلح ضد فنزويلا بعد إهانة البحرية البريطانية (25) .

ونظراً لكون جزيرة ترينيداد موجودة بالبحر الكاريبى قُبالة الساحل الفنزويلى ، ويتحدث سكانها اللهجة الفنزويلية ، ويعمل البعض منهم فى تهريب البضائع والأسلحة للثوار الفنزويليين ، الذين تؤيدهم أسبانيا ، ولوجود رعايا بريطانيين فى هذه الجزيرة ، واعتقال خفر السواحل الفنزويلى أحدهم بحجة تهريبه للمال والسلاح للثوار ، فقد اهتمت الحكومة البريطانية بمصالح هؤلاء الرعايا ، لاسيما ومنهم مستثمرون فى فنزويلا مثل السيد بريتون Mr Briton (26) .

يتضح مما سبق ؛ أنه وبغض النظر عن مدى أحقية بريطانيا أو فنزويلا فى ملكية جزيرتى ترينيداد وباتوس ، إلا أنه من المؤكد أن كليهما رأى أن مصالحه وسيادته تعرضا للخطر بسببهما . ففنزويلا ترى فيهما مصدر تهديد خطير لها ، مما يأتى منهما من أسلحة وذخائر ومؤن وأفراد وقيادات عسكرية للثوار فى فنزويلا ، واعتبارها ملاذا آمنا ، ومركز تخطيط للتحركات الثورية ضد كاسترو . بينما بريطانيا ترى أن سيادتها ومصالح رعاياها فيهما فى خطر ، بما حدث من تعدى على سفن تابعة لها هناك ، وهى فى مياه إقليمية خاصة بها من وجهة نظرها من جانب كاسترو ، وهو أمر لا يجب السكوت عليه . ومن ثم فالتحرك البريطانى غير المباشر المؤيد للثوار كان تحركا ايجابيا للدفاع عن تلك السيادة والمصالح البريطانية التى أُنتُهكت منذ عامى 1895 - 1896 ، وإن كان لم يرق بعد إلى التحرك العسكرى الرادع .

ورغم التماس السير كامبيل بانيرمان Sir Campbell Bannerman عضو مجلس العموم البريطانى العذر للموظفين الفنزويليين ، الذين تصدوا لهذه المراكب البريطانية دفاعا عن سيادة بلادهم من وجهة نظرهم ، بعد اعتقادهم حملها بضائع وأسلحة من جزيرة باتوس للثوار ، إلا أنه رأى أن عملهم هذا لم يكن له ما يبرره . ولكن بعض الآراء نادت بضرورة التأكد من اتهام فنزويلا لمالكى وبحارة وضباط السفن التجارية البريطانية بتهريب البضائع والأسلحة للثوار ، ولو كان صحيحا فلا داعى لشن عمل عسكرى ضد فنزويلا ، على اعتبار أن الرعايا البريطانيين انتهكوا القوانين الفنزويلية ، خاصة وأن القانون الإنجليزي لا يسمح لهؤلاء بأى حال التدخل فى شئون الدول الأخرى ، وتهديد أمنها واستقرارها ، وشن غارات ، وقطع طرق بها ، وتهريب السلاح إليها ، ومن ثم يكون من حق الأسطول الفنزويلى (27) التعامل معهم كيفما شاء . أما إذا ما ثبت عدم صحة هذا الاتهام ، يحق لبريطانيا ، بل ويجب عليها شن عملا عسكريا قويا وفوريا وحازما ضد فنزويلا ، لمصادرتها حمولات وشحنات السفن البريطانية ، وسجن مالكيها ، وفرار نصف ركابها للغابات المجاورة ، وعدم تقديمها لهم ماء ولا طعام بحجة خرق وانتهاك القانون الفنزويلى (28) .

وأكد رئيس الوزراء البريطانى أ . ج . بالفور A . J . Balfour فى الثامن من شهر ديسمبر عام 1902معاناة حكومته منذ عامين تقريبا من تدخل الحكومة الفنزويلية غير المبرر فى شئون وممتلكات رعايا بلاده ، وعدم سعيها لتسوية مشاكلها مع بريطانيا وديا ، وأنه لا يتوقع منها فى المدى القريب تفسيرا مرضيا لهذا التدخل ، لاسيما وأنها لم تُعر أى اهتمام حقيقى باحتجاجات هاجارد (29) .

ورغم أهمية تقديم الحكومة الفنزويلية مثل هذا التفسير عما حدث للسفن البريطانية ، فقد رأى شوان عضو مجلس العموم البريطانى عن مانشستر

Manchester صعوبة ذلك ، لما يُعانيه الرئيس كاسترو من ثورة داخلية ضده لازالت مستمرة حتى الخامس عشر من شهر ديسمبر عام 1902 ، خاصة وأنه وحكومته يران فى مصادرة السفن البريطانية عملا قانونيا ، لقيامها بنقل الأسلحة للثوار . ومن ثم فليس بإمكانهما التفاوض مع بريطانيا حول مطالبها بالتعويضات عما حل بممتلكات رعاياها فى فنزويلا من أضرار أثناء الثورة الفنزويلية . ولذا فلابد من منح كاسترو فرصة للتخلص من الثوار ، حتى يتمكن من دفع ما تطالبه به بريطانيا وديا ، بدلا من اللجوء للحل العسكرى ، أسوة بما طبقته بريطانيا نفسها من قبل مع الدولة العثمانية والبرتغال اللتان تطالبهما بتعويضات عما حل برعاياها هناك من أضرار دون إرسال أى سفينة حربية إليهما ، بل على العكس من ذلك لا زالتا صديقتين لها (30) .

وبإمعان النظر فى الانتقادات الموجهة لاعتداء السفن الفنزويلية على السفن البريطانية فى البحر الكاريبى ؛ يتبين أن الموقف الفنزويلى فقد استند فى تفنيده لتلك الانتقادات على أن تلك السفن خالفت القوانين الداخلية الفنزويلية ، بانتهاكها لقواعد حرية الإبحار فى المياه الداخلية مع عدم الإضرار بالمصالح الفنزويلية ، ولذا لما عملت بتهريب البضائع ، وتقديم مساعدات للثوار كان لزاما على فنزويلا الدفاع عن نفسها وأمنها وسيادتها ، حتى ولو رأت بريطانيا فى ذلك عملا عدائيا ضدها . ومن ثم لا يجب معاقبة المعتدى للمُعتدى عليه ، حتى لا يُجبر الأخير للدفاع عن نفسه ، وفى النهاية يُلام ويُشن عليه عملا عسكريا .

وارتكز الموقف البريطانى فى انتقاده للأعمال الفنزويلية على عدة محاور ، **المحور الأول :** يُمثل المحور المتشدد ، فرغم كونه صادر من مجلس العموم البريطانى ، الذى بطبيعة عمله فى الغالب الأعم يُدافع عن المصالح البريطانية ، ولكنه ما كان ينبغى على بعض أعضائه مثل بالفور وكامبيل بانيرمان أن يفكروا بنفس طريقة عامة الناس ، ويدعون إلى التحريض ضد فنزويلا ، وتهيئة الأجواء التشريعية لاتخاذ قرار بشن عمل عسكرى ضدها ، وهم يعلمون تماما مدى الأضرار الإضافية التى ستحل على الاقتصاد البريطانى بطريقة غير مباشرة ، وعلى مصالح الرعايا البريطانيين هناك بطريق مباشر .

المحور الثانى : يمثل المحور العقلانى ، الذى تبناه أعضاء منصفين فى مجلس العموم البريطانى ، دعوا للتثبت والتأكد أولا من مدى صدق أو كذب الادعاءات الفنزويلية ضد الرعايا البريطانيين . ووصلوا لقناعة مؤداها تطبيق القوانين الفنزويلية والبريطانية التى تتفق فى مضمونها على احترام حقوق الدول الأخرى وعدم الإضرار بأمنها وسيادتها . وإن كانت الغلبة فى النهاية ستكون لصالح المحرضين وليس العقلانيين .

المحور الثالث : يُمثل المحور الوسطى ، الذى تبناه شوان أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى ، الذى أدرك خطورة الأوضاع فى فنزويلا ، وتعرض المصالح البريطانية بها للضرر ، واستحالة حصول بريطانيا على مطالبها هناك ، رغم قناعته بأحقيتها فيها ، إلا أنه رأى أن من الحكمة عدم تضييق الخناق على الرئيس الفنزويلى كاسترو ، والضغط عليه ، بل ضرورة إتاحة الفرصة له للتخلص من مشاكله الداخلية ، حتى يمكن الوصول لأكبر قدر ممكن من هذه المطالب ، وضرورة احترامه ومعاملته كرئيس قوى لدولة قوية ، وعدم الاستهانة بهما ، مثلما تتعامل بريطانيا مع دول أخرى لها عندها المطالب أنفسها ، ومع ذلك لم تلجأ لاستخدام القوة ضدها .

ب ـ المصالح الألمانية : ـ

تتناول هذه النقطة الحديث عن المصالح والمشاريع الألمانية فى فنزويلا ، والأضرار التى تعرضت لها بسبب الحرب الأهلية الفنزويلية ، ورفض كاسترو الاعتراف بما على بلاده من ديون خارجية ، وتقديم تعويضات لألمانيا ، حتى أجبرته على تقديم بعض التنازلات لها .

ويُقدر عدد الرعايا الألمان فى فنزويلا عام 1898 بنحو 962 فرد فقط (31) . وقد تكبد هؤلاء خسائر مادية كبيرة أثناء الحرب الأهلية الفنزويلية ، حيث سُرقت مواشيهم ، ونُهبت منازلهم . ولم تف الحكومة الفنزويلية بتعهداتها تجاه الشركات الألمانية التى حصلت على امتيازات هناك لإقامة مشاريع ، مثل امتياز مد خط سكة حديد فنزويلا مقابل خمسة وسبعون مليون فرنك ، بما يعادل ستون مليون مارك ، وامتياز المجازر فى كاراكاس مقابل 820 ألف فرنك . ومن ثم طالبت الحكومة الألمانية نظيرتها الفنزويلية بتعويضات قدرها000, 700 , 4 مليون فرنك عما حل بهذه المشاريع من أضرار ، علما بأن البوليفار كان وحدة العملة الفنزويلية (32) .

وكان لبريطانيا وألمانيا فى فنزويلا مؤسسات مالية كبيرة ومصالح تجارية متمثلة فى سفن شحن . وقد تدخلت ألمانيا فى شئون فنزويلا عام 1899 ، بعد رفض كاسترو الاعتراف بالدين الخارجى على بلاده ، ومصادرته لممتلكات الأجانب ، وتهديده لهم (33) .

ومع استمرار الضغط الألمانى تعهدت الحكومة الفنزويلية فى مطلع 1902 بإحالة المطالب الخاصة بالرعايا الألمان إلى مجلس النواب الفنزويلى ، الذى سينعقد فى فبراير 1902 (34) . ولذا أكد اللورد كرانبورنى أن ما دفع بريطانيا وألمانيا لشن عملا عسكريا مشتركا ضد فنزويلا هو تعرض مصالح رعاياهما

وتجارهما هناك لمخاطر وأضرار كبيرة ، الأمر الذى يتطلب تدخل بريطانيا فورا ، للحصول لهم على تعويضات من فنزويلا عما حدث من جانبها ضد السفن والرعايا البريطانيين ، وسوء معاملتها لهم ، وتخريبها وتدميرها لممتلكات بريطانيا ورعاياها لديها ، وعما تسببت فيه من أضرار لخطوط السكك الحديدية والقطارات البريطانية العاملة على هذه الخطوط ، وللشركات البريطانية هناك ، لا سيما وقد ترددت أنباء عن اعتقال فنزويلا نحو مائتى رعية بريطانى وألمانى (35) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح أن تداعيات الثورة الفنزويلية ضد كاسترو قد انعكست بالسلب على تصرفاته كرجل دولة ، فبدلا من محاولته استقطاب الرعايا والمستثمرين الأجانب البريطانيين والألمان ، وتشجيعهم لدفع عجلة الاقتصاد الفنزويلى للأمام ، بدا عاجزا عن ذلك ، بل وبدأ فى اضطهادهم والإضرار بمصالحهم . وإن كان هذا ينطبق إلى حد كبير على الرعايا البريطانيين ، الذين يتهمهم بتمويل الثوار ، وإمدادهم بالسلاح والذخيرة ، لكن بالطبع لم يثبت على الرعايا الألمان القيام بمثل ذلك ، حيث لم يتهمهم به ، ومع هذا تحملوا نصيبهم فى الاضطهاد ، مما قد يفسر السبب فى تحرك ألمانيا لشن عمل عسكرى ضد فنزويلا ، وتحمسها لهذا الأمر ، ومحاولتها الإضرار بالأسطول الفنزويلى ، ويفسر أيضا ركوب بريطانيا الموجة هى الأخرى ، مستغلة هذا الاندفاع الألمانى ، لاسيما وهى مُتهمة مباشرة بتشجيع الثوار . الأمر الذى أتاح لها فرصة الحصول على غطاء دولى ، ممثلا فى ألمانيا لتبرير عملها العسكرى المشترك ضد فنزويلا .

ج ـ المصالح الفرنسية :

تُعالج هذه النقطة الحديث عن أهم المشاريع والمصالح الفرنسية فى فنزويلا ، ولاسيما خطوط السكك الحديدية ، والعلاقات الفرنسية الفنزويلية ، ومدى قوتها ، وكيفية حفاظ فرنسا على مصالحها هناك باللين تارة ، وبالتهديد تارة أخرى .

بلغ عدد الرعايا الفرنسيين فى فنزويلا عام 1898 نحو 2 ,545 فرد . وكانوا تجارا ناجحين ، ووصل حجم الدين الفرنسى لدى فنزويلا نحو ستة وخمسون مليون فرنك (36) . حيث حصلت الشركة الفرنسية لخطوط السكك الحديدية الفنزويلية على امتياز مدته تسعة وتسعون عاما ، يسمح لها بمد خط سكة حديد يبدأ من مريدا Merida عاصمة ولاية دى سى نوم de Ce Nomإلى بحيرة ماراكايبو Maracaibo بطول 160كم ، ولكنها لم تنجز منه سوى ستين كيلو متر فقط ، لتعرضها للإفلاس فى الثانى من نوفمبر عام 1892

(37) ، وتركز معظم رأس المال الفرنسى فى فنزويلا فى هذا الخط الذى عُهد لهذه الشركة برئاسة فيفزليلى Fiveslille بتنفيذه (38) .

ورغم توقع كاسترو قرب استئناف العلاقات الدبلوماسية الفرنسية الفنزويلية على أثر المفاوضات شبه الرسمية فيما بين الجانبين مع مطلع عام 1901 (39) ، لكن سرعان ما توترت تلك العلاقات ، بعد منع الحكومة الفنزويلية إم . سيكرستات چر Secrestat . Mابن التاجر الفرنسى الذى حصل على حق استئجار ممتلكات الجنرال ماتوس زعيم الثوار الفنزوييين النزول من على متن السفينة إلى ميناء لاجوايرا فى السابع والعشرين من ديسمبر عام 1901 ، ومن التوجه لكاراكاس للاحتجاج رسميا ضد مصادرة الحكومة الفنزويلية لهذه الممتلكات المسجلة قانونيا ، متذرعة فى رفضها بتخابر هذا الرجل مع ماتوس ضد كاسترو . وإن كان وزير الخارجية الفنزويلى أكد لقنصل فرنسا فى كاراكاس موافقة حكومته على دخول سيكرستات للأراضى الفنزويلية (40) .

ولما طالبت الحكومة الفرنسية قنصلها فى كاراكاس الإصرار على دخول سيكرستات فنزويلا ، وخاصة ميناء لاجوايرا (41) ، لم يهتم كاسترو باحتجاج هذا القنصل ، واتهم سيكر ستات بتأييد الثوار ، رغم أنه لم ير ماتوس ، مما دفع الحكومة الفرنسية لاتخاذ خطوات تفرض بها احترام رعاياها فى فنزويلا ، حيث أمرت سفنها الحربية بالتوجه نحو لاجوايرا (42) . وهددت نظيرتها الفنزويلية بعدم استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما ، وبفرض ضرائب على الكاكاو الفنزويلى ، مما قد يتسبب فى كارثة لفنزويلا ، إذا لم تسمح لسيكرستات بدخول لاجوايرا ؛ ولذا رضخت الحكومة الفنزويلية لمطلب نظيرتها الفرنسية ، ووافقت على حماية مصالح والده التى استأجرها من ماتوس ، والتى صادرتها من قبل (43) . وتم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى التاسع عشر من فبراير عام 1902 ، ووقعتا على اتفاقية تجارية بينهما فى الأول من مايو عام 1902(44) .

وبالنظر إلى ما سبق ؛ يتضح مدى قوة التأثير الفرنسى على مجرى الأحداث فى فنزويلا ، وقدرته على إعادة رسم السياسة الخارجية لكاسترو ، بما يتماشى مع خدمة مصالح فرنسا ورعاياها فى فنزويلا ، والدور الخطير للاقتصاد فى هذا الأمر ، والذى أجبر فنزويلا على التنازل عن ثوابت فى سياستها الخارجية آنذاك ، متمثلة فى قطع كل السبل والإمدادات التى تُمكن الثوار من التصدى لكاسترو ، كما يتضح أن فنزويلا كانت مترصدة بكل من له صلة بهؤلاء الثوار ، حتى ولو كانت شكلية . والدليل على ذلك قضية سيكرستات الذى لم ير ماتوس ، ولا يعرفه ، ولكنها اعتقدت أنه باستئجار أبيه

لممتلكات ماتوس قد يكون داعما له .

ويدل هذا على قوة النفوذ الفرنسى فى فنزويلا ، وأنه كان أكثر تأثيرا من النفوذ البريطانى والألمانى هناك ، بدليل أنها لم تقدم لبريطانيا وألمانيا تنازلات كما قدمت لفرنسا ، وحرص فنزويلا على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا . وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن فرنسا لم تكن تتدخل فى الشئون الداخلية الفنزويلية بدرجة مؤثرة وبشكل يضر بفنزويلا على العكس من بريطانيا وألمانيا .

د ـ المصالح الأمريكية :

تتناول هذه النقطة الحديث عن أسس العلاقات الفنزويلية الأمريكية ، وكيفية حصول الولايات المتحدة الأمريكية على ديونها لدى فنزويلا .

ادعت الولايات المتحدة الأمريكية احتجاز سفنها ومصادرة فنزويلا لها ، وسجن ربانها ، واستخدامها فى محاربة الثوار (45) . وقد حاولت الحكومة الفنزويلية شراء إمدادات حربية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1902 ، لكنها عجزت عن توفير الموارد المالية لذلك ، كما عجزت عن دفع ثمن ما حصلت عليه منها من إمدادات حربية منذ منتصف عام 1901 ، ولذا تحينت الفرصة للحصول على ديونها ، عبر دعمها للثوار ضد كاسترو (46) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح حاجة فنزويلا للولايات المتحدة الأمريكية عسكريا وسياسيا للتخلص من الثوار ، وعجزها عن توفير ثمن ما حصلت عليه منها من إمدادات عسكرية ، ومن ثم تدخلت الولايات المتحدة فى شئونها ظاهريا لتحصيل ديونها . وإن كان فى الواقع يوجد لهذا التدخل سبب استراتيجى ، يتمثل فى التصدى لتزايد النفوذ الأوروبى فى نصف الكرة الأرضية الغربى ، بما يتعارض مع مبدأ مونرو الذى تتبناه كأساس لسياستها الخارجية منذ عام 1823 .

ثانيا : أحداث الحملة :

أ ـ التمهيد للحملة :

تتناول هذه النقطة الحديث عن التمهيد للحملة الدولية على فنزويلا ، من حيث اختلاف وجهات نظر البرلمانيين والسياسيين البريطانيين حول ضرورة الحملة من عدمه ، ومساعى كل من بريطانيا وألمانيا لاستقطاب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبهما لتأييد الحملة ، وعدم الاعتراض عليها ، خاصة وأن الأخيرة متمسكة بأسس مهمة لسياستها الخارجية ، مثل مبدأ مونرو منذ عام

1823 ، ومصطلح الجامعة الأمريكية منذ عام 1890 .

ورأى السيد شوان عضو مجلس العموم البريطانى أن بلاده لن تُقدم بسهولة على حرب ضد فنزويلا ، لاسيما وقد مُنيت بخسائر فادحة من قبل ، بلغت نحو مائتين وعشرين مليوناً من الجنيهات الإسترلينية ، جراء ما خاضته من حروب فى أفغانستان والصومال وجنوب أفريقيا ، خاصة والأسباب التى تتذرع بها للدخول فى حرب ضد فنزويلا فى معظمها تافهة ، لاسيما المتعلقة منها بمصادرة الأسطول الحربى الفنزويلى لشحنات السفن البريطانية المتوجهة للثوار الفنزويليين ، والتى تحوى مؤناً وأسلحة وذخائر مهربة إليهم ، بينما الأسباب الأخرى الأكثر أهمية لشن هذه الحرب فهى حقا المتعلقة بالأضرار التى حلت بمصالح وممتلكات الرعايا البريطانيين فى فنزويلا منذ عام 1900 ، والمتمثلة فى الديون المستحقة على فنزويلا للدائنين الإنجليز والألمان ، الذين شيدوا خطوط سكك حديدية ، ومشاريع عمرانية ، وتأخرت فى دفعها لهم . ومع ذلك فضّل شوان اللجوء للتحكيم لحل المشاكل العالقة بين بريطانيا وألمانيا من جانب وفنزويلا من جانب آخر بدلاً من اللجوء للحرب (47) .

وأيد كرانبورنى شن عمل عسكرى بريطانى ألمانى مشترك ضد فنزويلا ، حيث سيؤيده هؤلاء الدائنون ، لكونهم الأكثر استفادة منه ، إذ سيُمكنهم من الحصول على تعويضات عما تضرروا منه ، وسيُسهم فى حماية أرواح ومصالح وممتلكات الرعايا البريطانيين والألمان فى فنزويلا ، وسيمنحهم الفرصة لاستثمار أموالهم فى مشروعات صناعية كبرى فى فنزويلا وأمريكا الجنوبية . وقد شدد رئيس الوزراء البريطانى بالفور على أهمية الدور الذى يؤديه هؤلاء الدائنون فى خدمة السياسة البريطانية ، من خلال ما يقدمونه من قروض مالية للحكومات الأجنبية . ومن ثم فالعمل العسكرى ضد فنزويلا ضرورى ، خاصة وأنها أهانت مشاعر البريطانيين القومية ، وهو ما لم تقم به أى دولة فى العالم . وأكد بالفور أن بلاده أقنعت ألمانيا بالمشاركة فى العمل العسكرى ، ولن تمنع هذه المشاركة بريطانيا من التحرك ضد فنزويلا دون تنسيق مع ألمانيا ، لاسيما وأنه لا توجد شروط للتعاون الدولى لا فى الماضى ولا فى المستقبل (48) .

ولكن السيد نورمان Mr Norman عضو مجلس العموم البريطانى عن جنوب ولفر هامبتون Wolver Hampton S رأى ضرورة عدم إقحام الجيش والأسطول البريطانى فى جمع ديون الدائنين ، حيث يعرف هؤلاء كيف يحمون أنفسهم ، وكيف يستردون أموالهم بشتى الوسائل التى ليس منها الجيش والأسطول . وانتقد تأييد بلاده لمطالب وادعاءات ألمانيا ضد فنزويلا دون أن

تعرف طبيعتها ، لاسيما بعد تورط ضباط الأسطول الألمانى فى أسر ومصادرة سفنا فنزويلية ، مما قد يضر بالعلاقات الودية البريطانية الأمريكية . ومن ثم فمن مصلحة بريطانيا وألمانيا قبول عرض التحكيم لحل المشاكل القائمة بينهما وبين فنزويلا (49) .

وأكد بالفور أن بلاده لن تعتمد بدرجة كاملة على ألمانيا فى هذا العمل العسكرى ، وستكون كل منهما مسئولة عما ترتكبه من أعمال طائشة خلاله ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعارض هذا العمل حتى لا تتضرر تجارتها من مقاطعة بريطانيا وألمانيا لها ، وأنها لن تطبق مبدأ مونرو على هذا العمل ، حيث إنها لا تستخدمه سوى عند انتخابات الرئاسة الأمريكية فقط . ولذا توقع تأييدا معنويا معقولا لهذا العمل من جانب الرئيس تيودور روزفلت Theodor Roosevelt، لاسيما وأن الولايات المتحدة تدرك أن بريطانيا أكثر دول العالم التزاما بعدم اختراق مبدأ مونرو ، وأنها نفسها طالبت الحكومة الفنزويلية بضرورة الالتزام والوفاء بتعهداتها وارتباطاتها ، واحترام حقوق الرعايا البريطانيين لديها (50) .

وأكد آرثر لى Arthur Lee عضو مجلس العموم البريطانى عن هامبشاير Hampshire عدم رضا الولايات المتحدة قيادة وشعبا عن العمل العسكرى البريطانى الألمانى المشترك ضد فنزويلا ، وأن بريطانيا قلقة من طموحات ألمانيا فى جنوب أفريقيا ، ولذا فلن تسمح لألمانيا بالقيام بعمل عسكرى قوى ضد فنزويلا ، ومن ثم يجب على بريطانيا التحرك بمفردها وعدم ربط نفسها بألمانيا وايطاليا ، حيث أرسلت الأخيرة سفنا حربية لفنزويلا للمشاركة فى العمل العسكرى دون الاتفاق مع بريطانيا وألمانيا ، وذلك حتى تتمكن من تسوية مطالبها مع فنزويلا دون انتظار تحقيق مطالب ألمانيا وايطاليا (51) .

وكانت ألمانيا قد هددت فى الحادى والثلاثين من ديسمبر عام 1901 باتخاذ خطوات تصعيدية تجاه فنزويلا تؤدى فى النهاية إلى شن عمل عسكرى ضدها خلال أربع أو خمس أسابيع على الأكثر ، إذا فشلت مهمة سفيرها الجديد بكاراكاس د/ أو . شميتدليدا Dr . O . Schmidtleda المتعلقة بالتفاهم مع الحكومة الفنزويلية لتسوية المشاكل العالقة فيما بينهما . ورغم إدراك بريطانيا أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع توجهات ألمانيا نحو فنزويلا ، إلا أنها غمرتها سعادة بالغة لتولى ألمانيا مهمة إجبار فنزويلا على دفع ديونها والوفاء بوعودها للمستثمرين الأجانب لديها ، خاصة وقد كلفت ألمانيا سفينتها الحربية جازيلى بالتوجه نحو البحر الكاريبى المطلة عليه فنزويلا كورقة ضغط على الأخيرة (52) .

ونصحت صحيفة السبت اللندنية London Saturday Review بريطانيا بالتعاون مع ألمانيا لوقف توسع الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية ، الهادفة للسيطرة اقتصاديا على الدول الضعيفة بها ، معتمدة على تبنيها لمصطلح الجامعة الامريكية (53) . ولما استجابت بريطانيا لهذه النصيحة واجهت انتقادات مضمونها أنها بتحالفها مع ألمانيا فإنها تدعمها فى استعمار واستغلال أمريكا الجنوبية ، معتقدة أنها بذلك تتحدى مبدأ مونرو ، بما يمكنها من إحداث توازن دولى مع الولايات المتحدة ، إلا أن الأخيرة لن يثنيها هذا التحالف عن التمسك والالتزام بمبدأ مونرو ، على الرغم من تأكيد ألمانيا لبريطانيا عدم سعيها لإقامة قاعدة بحرية فى فنزويلا ، وتحدى مبدأ مونرو بعملها العسكرى هذا ، بل لإجبارها على دفع ما عليها من ديون (54) . خاصة وأن هذا المبدأ وإن كان يدعو إلى تصدى الولايات المتحدة لأى استعمار أوروبى لدول الأمريكتين ومياهها الإقليمية ، إلا أنه لا يمنع الدول الأوروبية من الحصول على ديونها لدى فنزويلا ، التى لها حق شرعى فى المطالبة بها ، بعد أن حان موعد سدادها (55) .

وقد توجه الأسطول الحربى البريطانى فى يناير 1902 بقيادة هيجنسون Higginson وعلى متنه عدد كبير من مشاة البحرية نحو الساحل الفنزويلى ، واتخذ من ميناء لاجوايرا مركزا للقيادة ، حيث سيتولى هيجنسون القيادة العامة لعمليات التحالف الدولى ضد فنزويلا (56) . وطُلب من هذا الأسطول احتجاز ومصادرة السفينة الحربية بان رايت ، إذا ما دخلت فى قتال معه ، حتى وإن كانت ترفع العلم البريطانى ، حيث جلبت أسلحة وذخائر للثوار على ساحل جزيرة كوراكوا Curacoa ، التى سيتزود الأسطول الحربى البريطانى بالفحم منها فى الثانى عشر من يناير عام 1902(57) . كما طُلب منه حماية المصالح الأجنبية فى فنزويلا ، بعد أن طلب المندوبون الأجانب فى كاراكاس هذه الحماية ، فى أعقاب احتجاجهم لدى الرئيس كاسترو ، الذى فرض ضرائب كبيرة على المستوطنين الأجانب فى بلاده ، لمساندة مجهوده الحربى ضد الثوار ، الذين انتصروا على القوات الحكومية آنذاك (58) .

وغادر د/ شميتدليدا كاراكاس بعد تقديمه مطالب الرعايا الألمان لكاسترو ، ثم عاد إليها فى 1902/2/4 ، مما أثار حنق كاسترو عليه (59) . ولذا تم تعيين سفير جديد هو الهر بيلدرام Herr Pelldram ، فى مسعى من ألمانيا لتحسين العلاقات الفنزويلية الألمانية (60) . وقد أكد السفير الألمانى الجديد بفنزويلا البارون فون ستيرنبورج Baron Von Sternburg أن الإمبراطور الألمانى غليوم الثانى (1888 - 1918) Guillaume II ليس له دوافع خفية من وراء تحركه العسكرى ضد فنزويلا ، ولم يسع لخرق مبدأ مونرو ، بل كان مهتما

بالحفاظ عليه ، وأنه مُعجب بالولايات المتحدة ورئيسها روزفلت ، وليس لديه رغبة فى احتلال أى منطقة بفنزويلا ، ولا تأسيس محطة فحم بها ، وأن التدخل الألمانى ضد فنزويلا كان بهدف تحصيل الأموال الخاصة بألمانيا لديها بالضغط عسكريا عليها ، وأنه لا يعتبر ذلك خرقا لمبدأ مونرو (61) . ودخل بالفور على الخط نفسه ، حيث أكد على أن بريطانيا لم تهدف أبدا من وراء تحالفها مع ألمانيا ضد فنزويلا إلى خرق مبدأ مونرو أيضا (62) .

وأكد كرانبورنى عدم إبلاغ الولايات المتحدة رسميا بالعمل العسكرى البريطانى الألمانى ضد فنزويلا ، بل علمت به ضمنا منهما ، على الرغم من تعهدها قبل شروعهما فيه بالتدخل لدى فنزويلا ، وحل المشكلة ، والحفاظ على مصالحهما هناك . وقد قررت بريطانيا وألمانيا اللجوء إلى العمل العسكرى منذ بداية 1902 ، واتخذتا القرار النهائى بذلك فى منتصف يوليو من نفس العام ، وأن ألمانيا هى التى وضعت الخطة الفعلية لهذا العمل العسكرى ، وأرسلتها لبريطانيا فى الثالث والعشرين من يوليو عام 1902 (63) . ومن ثم فإن موافقة الملك الإنجليزى ادوارد السابع Edouard VII والإمبراطور الألمانى غليوم الثانى على اللجوء للحل العسكرى لمشاكلهما مع فنزويلا يُعد بمثابة ابتعاد واضح عن آلية التحكيم التى نجحت فرنسا بموجبها فى تسوية مشاكلها مع فنزويلا (64) . وسيؤدى ذلك بالتأكيد إلى تصدى الولايات المتحدة له بالقوة ، وستخرج بريطانيا وألمانيا من فنزويلا مثلما أُخرجت من قبل فرنسا من المكسيك ، بعد حملتها عليها منذ 1861 - 1867 ، على أثر تخلى بريطانيا واسبانيا عن تحالفهما مع فرنسا ودعمهما لها فى الحملة من قبل ، وبعد إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها فى هذا الأمر (65) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح أن العقلانيين فى مجلس العموم البريطانى مثل شوان وبانرمان لم يسايروا حكومتهم فيما تراه من أسباب لإعلان الحرب ضد فنزويلا ، لإدراكهم أنها لا تستحق اتخاذها ذريعة لذلك ، ولأنها فى الواقع دليل إدانة ضد بريطانيا وليس فنزويلا . بينما ركزوا على جوهر المشاكل بين البلدين ، وهى الديون المستحقة للرعايا البريطانيين ، التى فى الواقع لن يتم حلها بالحروب ، بل التحكيم هو الطريقة الأنجع فى الحصول عليها ، والاستمرار فى ممارسة أعمالهم واستثماراتهم فى فنزويلا بعد ذلك دون تهديد حقيقى لها .

وعلى نقيض وجهة نظر العقلانيين ، جاءت وجهة نظر السياسيين البريطانيين والألمان الذين أيدوا العمل العسكرى ، مثل كرانبورنى ، بالفور ، د/ شميتدليدا ، أرثر لى الذين ينظرون تحت أقدامهم ، دون مراعاة الآثار السلبية المترتبة على هذا العمل العسكرى على مصالح ورعايا بلديهما فى فنزويلا ،

التى بلا شك ستواجه تضيقا عليها هناك . وقد شاهدوا ذلك من قبل متمثلا فى تصرفات كاسترو ضد الأجانب فى بلاده ، وكيف حاول استغلالهم بعد مواقف بلادهم ، للمساهمة فى مجهوده الحربى ضد الثائرين عليه .

كما يتضح مغالطة بالفور للحقائق الثابتة ، عندما أعلن أن بلاده هى التى أقنعت ألمانيا بالمشاركة فى العمل العسكرى ، وفى الواقع أنها هى التى خططت له ، واستغلت اندفاع الألمان للدفاع عن مصالحهم التجارية ، وركبت الموجة هى الأخرى . فلا يمكن لبريطانيا ذات التاريخ الاستعمارى الطويل ، والنفوذ الدولى الأكبر أن تنتظر دعما ألمانيا لتحرك عسكرى تنوى القيام به ضد فنزويلا . والدليل على استمرارها فى المغالطة للحقائق ادعاء رئيس وزرائها أن تعاونها مع ألمانيا لا يلزمها التنسيق معها فى مجال التحرك العسكرى ، بحجة أن التعاون الدولى ليس له شروط ، وهذا خطأ واضح لأن العقد شريعة المتعاقدين ، ولا يمكن لدولتين أن تشنا حربا ضد دولة أخرى كفنزويلا ، التى من المؤكد أن الولايات المتحدة ستدعمها بطريقة غير مباشرة دون أن يكون هناك تنسيق كامل فيما بينهما .

ويستمر بالفور فى القراءة الخاطئة لمجريات السياسة الدولية ، ويستهين بموقف الولايات المتحدة من العمل العسكرى المزمع ضد فنزويلا ، متناسيا أن مبدأ مونرو ركيزة أساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية ، التى تعتبر أن نصف الكرة الأرضية الغربى هو المجال الحيوى لها منذ عام 1823 ، وأنها لم تخترقه إلا فى عام 1898 ولصالحها أيضا ، عندما تدخلت فى الشئون الداخلية للصين باحثة عن فوائد اقتصادية هناك بدرجة أكبر ، مع عدم التفريط فى المجال الاستراتيجى الحيوى لها ، خاصة وأنها تتبنى أيضا مصطلح الجامعة الأمريكية منذ عام 1880 - 1890 ، الساعى لبسط سيطرتها الاقتصادية على دول أمريكا الجنوبية ومنها فنزويلا . وسيتضح هذا الأمر فى الدور الكبير الذى لعبته الولايات المتحدة عبر سفيرها إم . بوين M . Bowen ممثل فنزويلا فى المفاوضات مع الدول الدائنة لها ، وفى مؤتمر هاجو للتحكيم الدولى ، حيث أيدت قلبا وقالبا فنزويلا ضد الدول المتحالفة بطريقة سلمية ودبلوماسية .

ب ـ الإنذارات البريطانية الألمانية لفنزويلا :

تُعالج هذه النقطة قضية الإنذارات الثلاثة التى وُجهت لفنزويلا من جانب بريطانيا وألمانيا ، ومضمونها ، ونصوصها ، ومدى التزام بريطانيا وألمانيا بهذه النصوص ، والانتقادات الموجهة لهما .

ونظرا لما عانته شركات ورعايا بريطانيا وألمانيا فى فنزويلا ، فقد نسقت

حكومتيهما للاحتجاج لدى نظيرتيهما الفنزويلية على ذلك ، ومطالبتها بتقديم تعويضات ، وردا مرضيا ، وإلا فستلجآن لشن حرب ضدها ، للحصول على ما تريدان (66) ، لاسيما وقد طالب مجلس العموم البريطانى بضرورة تقديم إنذار لها (67) . وأكد لانسدون Lansdowne وزير الخارجية البريطانى تقديم الحكومة البريطانية إنذارين للحكومة الفنزويلية فى يوليو 1902 ، وفى الحادى عشر من نوفمبر عام 1902 اعترضت فيهما على طريقة تعاملها مع الرعايا والممتلكات البريطانية فى فنزويلا (68)

ووجه سفيرى بريطانيا وألمانيا فى كاراكاس إنذارا ثالثا لكاسترو فى السابع من ديسمبر عام 1902 مدته ثمانية وأربعون ساعة ، اعترضا فيه على تصرفات حكومته ضد مصالح ومواطنى بلديهما لديه (69) . وطالباه بدفع ما يتراوح منثلاثة عشر إلى عشرين مليونا جنيه استرلينى ، وتقديم ضمانات فورية ومباشرة لهما ، دون انتظار نتيجة المفاوضات الدائرة بين حكومته وأصحاب رؤوس الأموال من أمريكا الشمالية (70) ، وبدفع تعويضات لرعاياهما قدرها 170 ألف فرنك على أقساط ، والتعهد بإحالة كل المشاكل العالقة بينهم إلى لجنة مشتركة (71) . وطُلب من هذين السفيرين البقاء فى كاراكاس مدة أربعة وعشرين ساعة للحصول على الرد ، ثم التوجه إلى ميناء لاجوايراLa Guaira والانتظار بها أربعا وعشرين ساعة أخرى على متن إحدى السفن البريطانية ، وإذا لم يحصلا على رد يهدئ الخواطر فسيتم شن هجوم عسكرى ضد فنزويلا (72) .

ولما رفض كاسترو هذا الإنذار بحجة دعم بريطانيا وألمانيا للثائرين ضده بقيادة الجنرال ماتوس (73) ، صدرت الأوامر للسفن الحربية البريطانية والألمانية بمحاصرة الساحل الفنزويلى (74) . وعلى الفور توجهت السفن الحربية الألمانية فينيتا Vineta ، فالكى Falke ، جازيلى Gazelle ، والسفن الحربية البريطانية ، السفينة الهولندية أولرخرت Ulrecht إلى ميناء لاجوايرا لنقل السفيرين البريطانى والألمانى إلى خارج فنزويلا (75) .

ونظرا لعدم إبلاغ الرعايا الألمان والبريطانيين بأمر الإنذار الثالث قبل تقديمه ؛ فقد حُرموا من فرصة الخروج الآمن من فنزويلا ، وصاروا فى خطر يستوجب سجنهم حفاظا على حياتهم ، حتى ولو اشتكوا من ذلك ، لاسيما بعد تردى الأوضاع فى كاراكاس ، واحتقان مشاعر الفنزويليين ضدهم بعد تقديم هذا الإنذار (76) . وحث إم . بوين الرئيس الفنزويلى كاسترو فى العاشر من ديسمبر على إطلاق سراحهم جميعا . وتم ذلك بالفعل فى اليوم التالى ، ومن ثم فبريطانيا وألمانيا تدينان له بالفضل فى هذا الأمر ، علاوة على نقله إليهما مقترحا من

كاسترو أبدى فيه موافقته على إحالة جزء من احتجاجاتهما للتحكيم (77) .

وبالنظر إلى ما سبق ؛ يتبين أن النية كانت مُبيتة لدى بريطانيا وألمانيا لحل مشاكلهما مع فنزويلا عبر الحل العسكرى ، قبل الإقدام عليه بنحو أحد عشر شهرا تقريبا ، وأنهما استغلتا هذه الفترة فى عمليات جس نبض ومراوغة وخداع وتمويه سياسى ، للتأكد من حقيقة الموقف الدولى عامة ، والأمريكى والفنزويلى خاصة ، إزاء ما سوف تُقدمان عليه ؛ ومن ثم تغلبت وجهة نظر المؤيدين للحرب على وجهة نظر العقلانيين فى بريطانيا . والمتأمل فى مضمون الإنذارات الثلاثة يتأكد من عجز بريطانيا وألمانيا سياسيا ودبلوماسيا عن حل مشاكلهما التى فى جوهرها لا تستوجب اللجوء للحرب ، لأنها كلها عبارة عن مشاكل مالية .

كما يتضح حرص الولايات المتحدة وفنزويلا على الحل الدبلوماسى والسياسى لتلك المشاكل ، باستثناء ما يتعلق منها بالأمن القومى والسيادة الفنزويلية . إلا أن بريطانيا وألمانيا أصرتا على أخذ كل شيء دون تقديم أى تنازلات . فهما تريدان مزيدا من التدخل فى الشئون الداخلية لفنزويلا ، وقلب نظام الحكم بها ، ومزيدا من النفوذ الاقتصادى هناك .

ج ـ فرض الحصار الأوروبى على الساحل الفنزويلى :

تناقش هذه النقطة فرض الحصار على الساحل الفنزويلى من جانب الدول الثلاث المتحالفة ، وهى بريطانيا وألمانيا وايطاليا ، بهدف إجبار فنزويلا على دفع ما عليها من ديون ، وتعويض المتضررين من الرعايا الأجانب لديها بسبب الحرب الأهلية الفنزويلية ، ومدى التزام الدول المتحالفة بتطبيق نصوص وروح الحصار ، ورد فعل فنزويلا على ذلك .

وبعد تجاهل الحكومة الفنزويلية للإنذار الثالث قررت بريطانيا وألمانيا التحرك عسكريا ضدها (78) ، بفرضهما حصارا بحريا على موانيها عبر أسطوليهما الحربى ، دون إنزال أى من قواتهما إلى هذه الموانئ ، ولا احتلال أى مناطق داخل فنزويلا (79) . وإذا حدث احتلال فسيكون مؤقتا (80) . وأرادت بريطانيا أن يكون الحصار حضاريا ، بحيث يراعى مصالح وحقوق الأطراف المحايدة ، ومصالح فنزويلا نفسها قدر الإمكان ، والحفاظ على مصالح الرعايا البريطانيين فى فنزويلا ، والانتقام مما حدث لهم هناك (81) . ووافقت الحكومة الألمانية على خطة العمليات العسكرية ضد فنزويلا التى وضعها قائد الأسطول البريطانى الأدميرال دوجلاس Admiral Douglas ، والتى تنص على أسر ومصادرة كل السفن المدفعية الفنزويلية ، ضمانا لاستجابة فنزويلا لمطالب بلديهما (82) .

ومن ثم توجهت نحو ست عشرة سفينة بريطانية وألمانية نحو الساحل الفنزويلى ، وعلى متنها أربعة آلاف وخمسمائة فرد من مشاة البحرية ، وثلاثمائة وخمس عشرة قاذفة صواريخ ، ورشاشات ، وثلاثين أنبوبة قذف نسائف ، وعدد من السفن الحربية النسافة ، وثمانية بوارج حربية مدرعة ، وعشر طرادات حربية . وأطلقت قنابل مدافعها على قلعة بورتو كابيلو Puerto Cabello ، وقام طراد حربى ألمانى بمصادرة وإغراق سفينتين فنزويلتين فى ميناء لاجوايرا فى السابع من ديسمبر عام 1902 بعد تقديم الإنذار الثالث بساعتين ، لإجبار الفنزويليين على تحرير السفينة البريطانية التى سيطروا عليها (83) .

وأكد بالفور فى السابع عشر من ديسمبر عام 1902 أنه تم دراسة قضية الحصار بدقة ، وسيتم إبلاغ الدول المحايدة به ، وأن الحصار معناه الحرب ، ولن يتحمل أصحاب الديون تكلفة فرضه ، لأنهم تكفلوا باستردادها بطريقتهم الخاصة ، بل ستتحملها بريطانيا ، لأن الهدف منه حماية رعاياها وسفنها من هجمات الفنزويليين (84) . وفرضت بريطانيا وألمانيا الحصار على الساحل الفنزويلى فى العشرين من ديسمبر عام 1902 (85) .

ونظرا لتأكيد إدوارد السابع ملك بريطانيا (1901 - 1910 على أحقية ايطاليا فى الحصول على ديونها لدى فنزويلا (86) ، والتى تُقدر بنحو 2.800.000 مليون فرنك ، فقد شاركت ايطاليا بثلاث طرادات حربية فى هذا الحصار ، الذى لم تعترض عليه الولايات المتحدة ولا فرنسا ، التى لها هى الأخرى ديون لدى فنزويلا تُقدر بنحو نصف مليون فرنك (87) . وطبقت بريطانيا الحصار بحذافيره فى بعض المواقف ، وذلك عندما طالب ضابط السفينة البريطانية المكلفة بحصار ميناء لاجويرا السفينة الفنزويلية كاراكاس بمغادرة الميناء عند حلول موعد فرض الحصار فى السادسة مساء يومالثالث والعشرين من ديسمبر عام 1902 ، على الرغم من عدم إكمالها تفريغ ما عليها من حمولات بريدية ، الأمر الذى دفع مالكيها لمطالبة بريطانيا بتنفيذ روح الحصار وليس نصوصه ، من خلال السماح للسفينة بإفراغ حمولتها كاملة ، ثم الرحيل بعد ذلك (88) .

وقامت سفن الأساطيل الأوروبية الثلاثة المحاصرة للساحل الفنزويلى فى الثانى من يناير عام 1903 بخرق قواعد الحصار ، وذلك بسحبها كل المراكب الفنزويلية المتواجدة قرب ميناء بورتوكابيلو ، وإنزالها قوات عسكرية على أرصفة هذا الميناء لاحتلاله مؤقتا ، مما دفع الأهالى لبناء الحواجز والمتاريس استعدادا للدفاع عنه (89) . كما خرقها الأدميرال دوجلاس هو الأخر بسماحه للسفينة بوليفار Bolivar التابعة للولايات المتحدة ، والعاملة فى نهر أورينوكو

Orinoco بالمرور إلى ميناء سيوداد بوليفارCiudad Bolivar رغم الحصار المفروض عليها ، نظرا لما تحمله من تبغ ومساعدات للسفينة الحربية البريطانية فانتومى Fantome الجانحة بهذا النهر ، وذلك فى السابع من يناير عام 1903 (90) . ونظرا لما لبريطانيا من مصالح اقتصادية فى فنزويلا ، ولاسيما فى منطقة بورتوكابيلو فقد راقبت أساطيل الحلفاء المحاصرة للساحل الفنزويلى ما يدور على الأرض من معارك بين القوات الحكومية والثوار الفنزويليين ، خاصة وقد استعادت القوات الحكومية ميناء توكاكاس Tucacas ، الذى يبعد عن بورتو كابيلو بنحو أربعين كيلو متر من الثوار فالثامن من يناير عام 1903 بعد أربعة أشهر من سيطرتهم عليه (91) .

واشتكت حكومة فنزويلا من محاباة الأساطيل الأوروبية المحاصرة للساحل الفنزويلى للثوار ، وتضييقها على القوات الحكومية ، حيث نجح الجنرال فيلوتينى Gen . Velutini فى الوصول بصعوبة إلى ماكوتو Macuto القريبة من لاجوايرا ، والتى بها ثلاثة آلاف فرد تابعين للقوات الحكومية بعد هروبه من تلك الأساطيل . بينما على الجانب الأخر نجح مركبين شراعيين فى إنزال أسلحة وذخيرة للثوار قرب كورو Coro فى السادس عشر من يناير عام 1903 بعد اختراقهما للحصار ، وهروبهما من مطاردة طراد حربى ايطالى (92) .

وبإمعان النظر فيما سبق ؛ يتضح أن الدول المحاصرة للساحل الفنزويلى قد خالفت أصول وقواعد الحصار التى وضعتها بنفسها ، وأن بريطانيا قد صرّحت بشعارات براقة وجوفاء بشأن الحصار ، الذى تريده أن يكون حضاريا . فهل هناك حصار حضاري وآخر غير حضارى ؟ وما هو معيار التحضر فيه ؟ أهو الشفافية ؟ أم الفساد ؟ .

والمتأمل لقواعد الحصار ومدى تطبيقها على أرض الواقع ، يرى خرقا واضحا لها . فلم يراعى مصالح الدول المحايدة ولا مصالح فنزويلا ، ولم يحافظ على مصالح حتى الرعايا الأجانب هناك ، فحدث احتلال لأراضى فنزويلية ، وإنزال لقوات أجنبية فى موانيها ، وحابى الثوار على حساب السلطة الشرعية . وتم استغلاله صراحة بما يتماشى مع المصالح الشخصية للدول المحاصرة ، والتضييق الكامل على المصالح الفنزويلية ، حينما طبقت روح الحصار فيما يتعلق بمصالحها ، ونصوصه بحذافيرها عندما تعلق الأمر بالمصالح الفنزويلية .

فهل يا تُرى حصار بهذه المواصفات ، وتداعياته السلبية سوف يُجبر كاسترو على تنفيذ مطالب الدول المحاصرة بسهولة ؟ أم أنه سيراوغ ويماطل ويلجأ للولايات المتحدة الأمريكية بطريق غير مباشر لإنهائه وتفريغه من

مضمونه وهدفه ؟ . الإجابة قطعا أنه سيفعل كل ما ورد بالسؤال الأخير .

كما يتضح أن بالفور يناقض نفسه فيما قاله سابقا هو وكرانبورنى وغيرهم من مؤيدى الحرب أن أصحاب الديون يقدمون خدمات جليلة للسياسة البريطانية بما يقدمونه من قروض مالية للدول الأجنبية ، ومن ثم سيؤيدون العمل العسكرى ، وها هو الآن يقول أنهم لن يتحملوا نفقات الحصار والحرب ، إنما بريطانيا . وهذا يؤكد وجهة نظر نورمان أحد رافضى الحرب ، عندما قال لا يجب إقحام الجيش والأسطول البريطانى فى جمع ديون الدائنين ، مما يدل على صحة وجهة نظر الرافضين للحرب ، وتخبط المؤيدين لها ، وتناقض وتعارض تصريحاتهم مع بعضها البعض . مما يدل على قصر نظرهم السياسى والعسكرى ، الأمر الذى سيضر بمصالح بريطانيا وألمانيا فى فنزويلا .

ء ـ دور الأسطولين البريطانى والألمانى فى الحصار :

1 ـ إغرق ألمانيا لسفن فنزويلية :

تعالج هذه النقطة قضية إغراق الأسطول الألمانى لبعض قطع الأسطول الفنزويلى ، واحتلال أجزاء من فنزويلا ، وموقف الساسة والبرلمانيين البريطانيين من ذلك ، ورد فعل كاسترو على هذا .

نجح الأسطولان البريطانى والألمانى فى الاستيلاء على ثمانية سفن حربية فنزويلية (93) ، وأغرق قائد الأسطول الألمانى اثنين منها (94) . وفى حين أيد فيليب Philipps عضو مجلس العموم البريطانى ذلك ، على اعتبار أن الأسطول الفنزويلى غير ذى جدوى ، لكونه متهالك ، ويعتمد على الفحم ، مما يعوقه عن الإبحار ، حتى أن هذا العمل لم يثر غضب الفنزويليين ، الذين استعاضوا عما كان يجلبه لهم من الماء المالح لاستخراج الملح منه باستخدام المراجل (الغلايات) ، بدلا من ذلك (95) . فقد اعترض عليه اللورد تشارلز بريزفورد Lord Charles Bresford عضو مجلس العموم البريطانى ، ورأى فيه مخالفة لأصول الفروسية والشهامة السائدة فى بريطانيا . وطالما أن ألمانيا ستغضب إذا ما اعترضت الحكومة البريطانية على ذلك ، فعليها تحمل نتائج عمل قائد أسطولها قبالة الساحل الفنزويلى بطريقة منفردة دون التنسيق مع القيادة الموحدة للأسطولين البريطانى والألمانى هناك (96) .

ونظرا لاحتلال مشاة الأسطول الألمانى مبنى ديوان جمرك لاجوايرا ، واحتجاج فرنسا على إغراق السفن الفنزويلية التى تمتلك بعضها ، فقد ثار سكان كاراكاس ، وهاجموا مراكز ومنازل الأجانب بها . وسيطرت الحكومة الفنزويلية على خط السكة الحديد الإنجليزى فى لاجويرا ، وخط السكة الحديد

الألمانى المركزى ، واعتقلت مائتين وخمسين من الرعايا الألمان والبريطانيين هناك ، وسجنتهم ، ولم تفرج عنهم إلا بعد توسط إم . بوين . ومن ثم عقد كاسترو العزم على مقاومة هذا الاحتلال ، وحث الأهالى ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18 - 50 سنة على حمل السلاح والالتحاق بالجيش . وحث الزعماء الوطنيون على الدفاع عن فنزويلا (97) . وتعقب خفر السواحل الفنزويلى المُشكّل من ألفى وخمسمائة فرد من المسلحين الأقوياء الأسطولين البريطانى والألمانى ، وحدوا من تحركاته على الساحل الفنزويلى ، وهاجموا المصالح التجارية الأمريكية ومشاة البحرية الأمريكية هناك (98) ،

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح أن فيليب عضو مجلس العموم البريطانى كان من المؤيدين للعمل العسكرى ضد فنزويلا ، وكان يبحث عن مبررات لتسويغ إغراق الأسطول الألمانى لبعض قطع الأسطول الفنزويلى ، مع أن أمثاله من الساسة والبرلمانيين رأوا من قبل فى إغراق السفن البريطانية من جانب السفن الفنزويلية عملا عدائيا ضد بريطانيا ومصالحها فى فنزويلا يهدد الكرامة الوطنية ، والمشاعر القومية لدى البريطانيين ، الأمر الذى يستوجب شن عمل عسكري ضد فنزويلا . بينما تجد عضوا آخر معارض للحرب ، ولكنه وجد بلاده مشاركة فيها رغما عنه ، مخالفة ما أعلنه رئيس وزرائها بالفور بأنها غير مسئولة عن أى عمل طائش تقوم به ألمانيا فى فنزويلا ، لذا عارض العمل الألمانى بشدة ، مستندا إلى كلام بالفور نفسه ، حتى تتحمل ألمانيا بمفردها نتيجة عملها هذا ، غير المُنسق بشأنه مع بريطانيا .

كما يتضح إقدام كاسترو على المقاومة المسلحة ضد الحملة الدولية على بلاده ، بعد أن تبين بجلاء مسعاها للسيطرة على مراكز اقتصادية مهمة هناك ، وخاصة مبنى جمرك لاجوايرا . ومن ثم تركزت المقاومة فى نفس الجانب الاقتصادى ، حيث تصاعدت ضد المصالح والمشاريع البريطانية والألمانية ، بعد أن وجد تشجيعا من فرنسا والولايات المتحدة ، بل ووصل الأمر به إلى محاولة الحد من تحركات الأساطيل الدولية أمام ساحل بلاده .

2- الهجوم على قلعة سان كارلوس San Carlos :

تتناول هذه النقطة الحديث عن أسباب الهجوم على هذه القلعة ، ومراحله ، ونتائجه ، والموقف الدولى والمحلى من هذا الهجوم الذى يُعد بمثابة اعتداء صارخ على السيادة الفنزويلية .

لم يكتف الأسطول الألمانى بما حققه ، بل قامت أهم قطعة به وهى البانثر Panther بمحاولة الدخول بالقوة إلى بحيرة ماراكايبو Maracaibo ، وإطلاق

نيران مدفعيتها على قلعة سان كارلوس الواقعة عند مدخلها (99) ، بعد ظهر يومالسابع عشر من يناير عام 1903 ، فردت القلعة بإطلاق النار من أربع مدافع بها ، مما أجبر البانثر على الانسحاب نحو كوراكاو بعد معركة استمرت نحو الساعة . وأكد الجنرال بيلو Gen Bello قائد القلعة أن البانثر هى التى بدأت القتال دون سابق إنذار ، ودون استفزاز من قلعته (100) .

وهدفت ألمانيا من وراء ذلك إلى تشديد وتقوية الحصار على فنزويلا ، ومنعها من التواصل برا مع كولومبيا . وادعت أن القلعة هى التى بدأت بإطلاق النار على البانثر أثناء مرورها بالقرب منها (101) ، ولم يلحق القلعة أى ضرر جراء ذلك الهجوم . وثار الأهالى فى شوارع ماراكايبو ، لاسيما وقد تم جرح ثلاث من جنودها (102) ، ومقتل اثنين آخرين ، وحاولوا طرد البانثر لولا نجدة بقية سفن الأسطول الألمانى لها (103) . حيث توجهت السفينة فينيتا نحو ماراكايبو فى التاسع عشر من يناير عام 1903 ، ولذا حاولت البانثر الدخول للبحيرة مرة أخرى ، حفاظا على تفعيل الحصار فى هذه المنطقة المعهود بها للأسطول الألمانى ، ومنع كسره جزئيا عبر ميناء فلانوزا Villanuza النهرى ، وأنهار كاتاتومبو Catatumbo وزوليا Zulia التى تصب فى البحيرة ، ولمنع استمرار التجارة الفنزويلية مع كولومبيا ، ولإقناع كاسترو بعزم الدول المتحالفة (بريطانيا – ألمانيا – ايطاليا) على مواصلة القتال ضد بلاده ، على الرغم من اعتقاد البعض أن استمرار الحصار يُضعف المفاوضات الدائرة فى واشنطون بين هذه الدول وفنزويلا ، ويُطيل من أمدها (104) .

وتجدد القتال بين السفن الحربية الألمانية الثلاث : البانثر وفينيتا وفالكى وقلعة سان كارلوس فى العاشرة والنصف من صباح الحادى والعشرين من يناير عام 1903 ، التى ردت دفاعا عن نفسها . واستمر القتال حتى السادسة مساء . ولم تتمكن السفن الثلاث من رؤية القلعة لكثافة سحب الدخان المتصاعدة من أثر إطلاق النار الكثيف عليها (105) . وهوجمت أسوار القلعة من الجهة المواجهة لمدخل البحيرة ، وتعرضت لتخريب وتدمير كبيرين جراء سقوط أكثر من 600 قنبلة عليها ، حيث سقط نحو60٪ من هذه القنابل على قرية سان كارلوس (106) ، وانفجرت بها قبل وصولها للقلعة . ولم تتمكن القوات الألمانية من النزول على أرض هذه القرية . وتم تخريب مدافع القلعة سوى خمس منها . وكان هدف البانثر من اجتياز القلعة فى هذا الهجوم هو الدخول للبحيرة ، والقبض على القارب الفنزويلى المسلح ميراندا المتواجد بها (107) . وفى الوقت نفسه كانت السفينتين الحربيتين البريطانية تريبونى Tribune والايطالية كارلو البرتو Carlo Alberto الراسيتين أمام ساحل لاجوايرا على

اتصال بالطرادين الحربيين فينيتا وجازيلى ، عبر الوسائل التلغرافية (108) .

واخيرا نجحت السفن الألمانية فى ضرب القلعة مرة أخرى ، ودخلت البحيرة ظهر يوم الثالث والعشرين من يناير عام 1903 ، بعد سيطرة القوات الحكومية الفنزويلية عليها . فما كان من حاكم ماراكايبو المدعو أرانجورين Aranguren إلا أن أصدر قرارا بتجنيد كل المواطنين ممن تتراوح أعمارهم ما بين 16 - 60 سنة ، وتسليحهم فى هيئة ميليشيات ، لمقاومة إنزال قوات ألمانية إلى ماراكايبو . وقد استجاب له نحو 5200 رجل (109) .

وترتب على ضرب قلعة سان كارلوس اضطرار عدد من الصيادين الهنود للابتعاد عنها ، بعد الانفجار الذى حدث بها ، وإشتعال النيران فى قرية سان كارلوس (110) . كما تم قتل اثنى عشر جنديا ، وجرح خمس عشر آخرون بجروح خطيرة ، ومقتل طفل من أبناء الصيادين فى قرية سان كارلوس ، كما قُتل وجُرح أكثر من خمس وعشرين صيادا هنديا بالقرية . ومن ثم خرجت مظاهرات شعبية جابت شوارعها دون التعرض للألمان بأى إهانات ، ولم تُلحق الضرر بالمستودعات والمخازن الكثيرة التابعة لهم فى ماراكايبو (111) . الأمر الذى زاد من مخاوف المستوطنين الألمان هناك ، واحتجوا على عدوان الأسطول الألمانى على ماراكايبو وقلعة سان كارلوس (112) .

وادعى أتباع الجنرال ماتوس زعيم الثوار الفنزويليين مقتل القنصل الألمانى ، والتاجر الرئيسى فى ماراكايبو المدعو الهربريوير Herr Breuer اثناء الاحتفال بالمدافعين عن القلعة (113) . وقام الفنزويليون فى لاجوايرا بإطلاق النار على القارب الألمانى روستراردور Restaurador ، الذى رسا هناك قادما من بورتو كابيلو ، انتقاما من ضرب الألمان لقلعة سان كارلوس ، بعد أن سلحتهم السلطات المحلية ، الأمر الذى أجبر هذا القارب على الانسحاب بعيدا عن الساحل (114) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح أن ضرب قلعة سان كارلوس الواقعة عند مدخل بحيرة ماراكايبو من جانب الأسطول الألمانى كانت له أهداف متعددة تختلف فى جوهرها عما ادعاه الإمبراطور الألمانى من أن استراتيجية أسطوله دفاعية وليست هجومية . فها هى هنا هجومية صريحة ، بحجة تفعيل وتشديد الحصار ، من خلال ممارسة ضغوطا اقتصادية على فنزويلا تمنعها من التشدد فى المفاوضات السياسية الدائرة مع الدول المتحالفة ، وتجبرها على تقديم تنازلات لهذه الدول وهى منها . وحاولت ألمانيا استعراض قوتها الحربية البحرية التى يؤكد إمبراطورها أنها فى المرتبة الرابعة أو الخامسة فى العالم على دولة ذات إمكانيات بسيطة مثل فنزويلا ، التى ترتكز على قلاع دفاعية قديمة ذات

إمكانيات وقدرات لا تستطيع تهديد أى سفينة أجنبية تمر على بعد مئات اليادرات بجوارها . ولو كانت ألمانيا تسعى حقا لتفعيل الحصار لكان أمامها طريقة أفضل وأسهل وأقل كُلفة وإضرارا بها وبفنزويلا ، فهى تتحكم فى مدخل بحير ماراكايبو ، وتدعى أن دخولها إلى البحيرة كان بهدف القبض على السفينة الحربية الفنزويلية ميراندا التى تلعب دورا فى تهريب البضائع والتجارة مع كولومبيا ، مما يفقد الحصار معناه ، مع أنها كان بإمكانها من الأساس منع دخول ميراندا للبحيرة أصلا ، والتركيز على تفعيل الحصار على الساحل قرب الحدود الفنزويلية الكولومبية على ساحل البحر الكاريبى .

ورغم العدوان الألمانى على السيادة الفنزويلية ، ووصف البريطانيون للشعب الفنزويلى من قبل بالتافه والحقير ، إلا أن هذا الشعب أثبت فى مواقف مختلفة تحضره ورقيه ، حيث لم يعتد على الرعايا الأجانب ولاسيما الألمان ، ولم يهدد متاجرهم وأعمالهم ومشاريعهم ، رغم حجم الضرر البالغ الذى أصابهم كأفراد وقيادة سياسية فى فنزويلا عامة وماراكايبو وقرية سان كارلوس خاصة ، وركزوا أعمالهم الدفاعية على السفن الحربية الأجنبية المهددة لهم ، وليس على الرعايا الأجانب الذين اعترضوا على هجوم أسطولهم على قلعة سان كارلوس .

واختلفت المواقف تجاه ضرب قلعة سان كارلوس ما بين مؤيد ومعارض ، فبالنسبة للموقف الألمانى أكد الجنرال بوجوس لاوسكى Gen . Boguslawski أن الضرب فى المرة الأولى كان مبررا ، لتفعيل الحصار وتشديده على بحيرة ماراكايبو ، ومنع نقل البن الفنزويلى عبر كولومبيا (115) . وفى المرة الثانية كان بهدف معاقبة الفنزويليين المتعجرفين الذين فرحوا بنجاحهم فى إفشال مخطط البانثر فى منع تصدير شحنة البن السابقة (116) .

وأوضح شيدر Commodore Scheder قائد الأسطول الألمانى المحاصر لماراكايبو أن ألمانيا ترغب فى تسوية مشاكلها مع فنزويلا فى أقرب وقت ، عبر المفاوضات الدائرة فى واشنطون . وادعى رفض الحكومة الفنزويلية تسوية مشكلة ديون الرعايا الألمان لديها ، والتى اعترفت بها من قبل ، عبر الطرق الدبلوماسية ، بل وارتكبت أعمالا وحشية ضد الألمان وممتلكاتهم . واعترف بمخالفة أساطيل الدول المتحالفة للقانون الدولى ، بمصادرتها وأسرها للسفن التجارية الفنزويلية عند بداية فرضها للحصار ، وأن ضرب القلعة ودخول بحيرة ماراكايبو كان ضروريا لمنع تهريب البضائع والمؤن والأسلحة لفنزويلا عبر الحدود الكولومبية لتفعيل الحصار (117) . وأن القلعة هى التى أطلقت نيران مدافعها على البانثر فى السابع عشر من يناير عام 1903، رغم أنها لم تفعل ذلك من قبل ، عندما اجتازتها ودخلت البحيرة ، ومن ثم فعملها هذا يُعد عدائيا وحربيا ضد ألمانيا . ولكن رأيه يخالف الحقيقة ، لأن

القلعة لم تطلق النار إلا بعد دخول البانثر المياه الإقليمية الفنزويلية ، بعد صدور أوامر لها بذلك من وزارة الخارجية الألمانية . ولذا فإن عملها طائش ، ويتناقض مع مبادئ القانون الدولى (118) .

ومع إعلان وزارتى الخارجية والبحرية الألمانيتين عدم إصدارهما أى أوامر بضرب القلعة أكد الضباط البحريين علمهم بتقدم السفينة فينيتا نحو ماراكايبو ، ولكن لم يتوقعوا ضربها بالقنابل . وحذّر القنصل الألمانى هناك من تداعيات ضرب القلعة الذى سيثير الرأى العام الأمريكى ضد ألمانيا (119) . وأكدت وزارة الخارجية الألمانية أن العميد بحرى شيدر لم ينخرط فى السياسة ، ولم يعرف طول مدة المفاوضات الدبلوماسية الدائرة في واشنطون مع إم . بوين ممثل فنزويلا . ولذا فإن ضربه للقلعة جاء تنفيذا لمهام أوكلت إليه فى إطار تطبيقه للحصار ، بعد مشاهدته عمليات تهريب السلاح والذخيرة لفنزويلا من كولومبيا عبر ماراكايبو . ومن ثم فالمسئول الحقيقى عن ضرب القلعة هو كاسترو ، الذى رفض تقديم ضمانات لمطالب الدول المحاصرة لساحل بلاده ، وأنه هو الذى أمر قائد القلعة بإطلاق النار ، ليدعى تحقيق انتصار على البانثر (120) .

وقد عارض هر بيبيل Herr Bebel عضو الرايشستاغ الألمانى ضرب القلعة ، ورأى أن كاسترو يدافع من أجل البقاء على قيد الحياة ، والحفاظ على منصبه الرئاسى ، وأن من حقه معارضة المطالب المالية الألمانية الباهظة من فنزويلا . وأن الاكتفاء بممارسة الضغوط عليها هو السبل الأمثل أمام أصحاب رؤوس الأموال الألمان ، وأصحاب شركة كروب الألمانية التى لها رؤوس أموال فى فنزويلا (121) .

وتبلورت وجهة نظر معارضى ضرب القلعة فى أنه كان غير مبرر ، لاسيما وأن بوين ممثل فنزويلا وصل إلى واشنطون فى نفس وقت ضرب القلعة ، للتفاوض حول إنهاء المشاكل القائمة بين الدول المتحالفة وفنزويلا ، والتى وافقت حكومتها على خطة التسوية السلمية لتلك المشاكل ، وكادت المفاوضات التمهيدية بين الطرفين أن تبدأ هناك (122) .

ولامت الصحف الألمانية الحكومة الأمريكية التى أبدت أسفها وندمها على حصار الساحل الفنزويلى ، الذى أدى لموت كثير من الناس . وأكدت أن ضرب القلعة كان ضروريا ، لأن كاسترو كان يسخر من الحصار ، ويقول إنه عديم الفائدة ، وخاصة داخل بحيرة ماراكايبو (123) . وأكد رئيس الوزراء الألمانى المستشار فون بيلوف فى الثانى والعشرين من يناير عام 1903 أن خلاف ألمانيا مع فنزويلا لم يكن السبب الحقيقى فيه مطالب وادعاءات ألمانيا وغيرها

ضد فنزويلا ، وإنما هو لدفاع ألمانيا والدول المتحالفة معها عن وقارها واحترامها ، الذى أهانته تصرفات كاسترو ، الذى لم يعترف بعدالة تلك المطالب . وأن ألمانيا تُنفق ببذخ على الأسطول لتصل به إلى المرتبة الرابعة أو الخامسة على مستوى الأساطيل الدولية ، وأن استراتيجيته دفاعية ، وسيُستخدم للدفاع عن سواحل ألمانيا ، ومصالح رعاياها بالداخل والخارج ، رغم مطالبة الرأى العام الألمانى بجعل استراتيجية أسطولهم هجومية ، والعمل والتواجد فى أعالى البحار ، علما بأن ألمانيا لا تسعى للقضاء على أى أسطول متفوق سواء كان البريطانى أم الأمريكى (124) .

وبإمعان النظر فى المواقف الألمانية المختلفة من ضرب قلعة سان كارلوس ؛ يُلاحظ التركيز على الأهداف الشكلية وإهمال ذكر الأهداف الحقيقية من وراءه ، وعدم الاعتراف بحقوق الطرف الأخر فى الدفاع عن نفسه ، والبحث عن وسائل بديلة لإنعاش اقتصاده بعد الحصار الخانق المفروض من جانب ألمانيا ، التى لم يُعجبها حتى فرح الفنزويليين بنجاحهم فى خرق هذا الحصار ، ووصفتهم بالمتعجرفين الذين يستحقون العقاب على جُرم فعلوه ، بل وتشويه صورة قيادتهم السياسية ، ووصفه بالمتعنت والمُخرب للجهود الدولية السياسية الرامية إلى حل المشاكل القائمة بينهم . فمنذ متى كان الدفاع عن النفس جُرما يستحق العقاب ؟ ، ومنذ متى كان من حق المعتدى فرض شروطه على المعتدى عليه ، رغم مخالفته لقواعد الحصار التى تنادي بعدم اختراق السيادة الإقليمية الفنزويلية ؟ .

إلا أن المعارضة الألمانية هى من أنصفت الفنزويليين وزعيمهم كاسترو ، ورأت أن من حقه الدفاع عن منصبه كرئيس ضد الثوار ، ومن ثم فمن حقه تجفيف منابع موارد تسليحهم ، حتى ولو أضر بمصالح الدول الأجنبية التى طالبته بتعويضات كبرى جراء ذلك ، والتى تستوجب عليه عدم الرضوخ الكامل لهذه المطالب التعويضية ، لاسيما وقد أبدى استعداده فعلا للدخول فى مفاوضات سلمية لحل مشاكله مع الأجانب ، وكادت المفاوضات معهم أن تبدأ .

وفيما يتعلق بالموقف البريطانى من الحملة فقد أيدت الصحف الإنجليزية كالديلى تليجراف The Daily Telegraph ، استاندارد The Standard ، المورنينج بوستThe Morning Post ضرب القلعة ، واعتبرته حقا ألمانيا ، واستهجنت الآراء التى تؤكد على أن ذلك الضرب سيؤثر على التحالف الأنجلو ألمانى . وشذت صحيفة سانت جيمس جازيت Saint James Jazette عن زميلاتها ، واعترضت على ضرب القلعة ، لأن الأمريكيين سيفهمون من ذلك أن بريطانيا موافقة على ضرب ألمانيا للقلعة (125) . وكان الرأى العام

الإنجليزى يرى فى ضرب القلعة شأن داخلى ألمانى ، وعلى الحكومة البريطانية عدم تبريره حتى لا تتجدد الأعمال العدوانية مرة أخرى أثناء انعقاد مفاوضات السلام ، الأمر الذى يمثل إهانة للحكومة البريطانية على مستوى العالم (126) .

وأبدت وزارة الخارجية البريطانية تخوفها من نتائج هذا الضرب ، لاسيما وأن قرار رفع الحصار لم يتم اتخاذه بعد ، ولأن هذا الضرب سيؤخر تسوية المشاكل الخلافية مع فنزويلا ، رغم استمرار المفاوضات بشأنها فى واشنطون ، والتى ربما تؤدى إلى تعديل فى شكل الحصار ، تمهيدا لرفعه فى الوقت المناسب ، خاصة وأن إم . بوين قد أقنع كاسترو بالموافقة على تقديم عائدات جمركين فنزويليين ضمانا لحل تلك المشاكل (127) . وقد عارضت الكسندرا Alexandra زوجة الملك الإنجليزى ادوارد السابع ضرب القلعة (128) ، والذى رغم إدانته من كل الأطراف فى بريطانيا إلا أن حكومتها كانت مُرغمة على تأييد ألمانيا فى هذا العمل لتحالفهما السارى حتى آنذاك ضد فنزويلا ، على الرغم من أن ذلك العمل يمثل عملا استبداديا وغير حكيما . ومن ثم فعلى ألمانيا تحمل نتائج عملها (129) .

والمتأمل فى الموقف البريطانى من ضرب القلعة يجد أن الرأى الغالب فى الأوساط السياسية والشعبية والصحفية معارضا لضربها ، ويرى فيه انتكاسة للمفاوضات الدولية الدائرة بشأن حل المشاكل العالقة بين فنزويلا والدول المتحالفة بطريقة ودية . ومن ثم طالبت بالحذر فى إبداء الآراء بشأن هذا الأمر ، بل وعدم تبريره ، حفاظا على العلاقات الودية البريطانية الأمريكية ، وضمانا للحصول على مستحقات رعاياها وأصحاب الديون الريطانيين بأقصى سرعة ممكنة ، وبضرورة إجبار ألمانيا على تحمل نتيجة أعمالها الطائشة بمفردها .

وبالنسبة للموقف الإيطالى فقد عارض الرأى العام الإيطالى ضرب القلعة ، ورأى أنه غير مبرر . ولكن الحكومة الإيطالية كانت حذرة فى التعبير عن رأيها ، لكونها متحالفة مع ألمانيا ضد فنزويلا . ومن ثم سعت للتوصل لحل توافقى ، لأنها ليست فى عداء مع فنزويلا ، بل تسعى فقط إلى إلزامها بدفع ما عليها من ديون للإيطاليين (130) .

والمدقق للنظر فى الموقف الايطالى يجد أنه كان حذرا هو الأخر ، رغم عدم تبريره للعدوان ، إلا أن ايطاليا متناغمة فى تحالفها مع بريطانيا وألمانيا ضد فنزويلا ، مع أنها لا ناقة لها ولا جمل سياسيا وعسكريا فيها إلا الحصول على مستحقاتها المالية فقط ، متمثلة فيما لها من ديون هناك .

وبخصوص الموقف الفنزويلى من ضرب قلعة سان كارلوس فقد أكد وزير الخارجية الفنزويلى د/ بارالت Dr/ Baralt أن حكومته قبلت بشروط الدول المتحالفة ، وكلفت إم . بوين بالتفاوض معها (131) . ولم تبدأ القلعة فى إطلاق النار . ولم تُنذر ألمانيا قائدها قبل ضربها ، مثلما أنذرت قلعة ليبرتادور فى بورتوكابيلو عبر قنصل الولايات المتحدة هناك . واستعرض د/ توريس كارديناس Dr/ Torres Cardenas سكرتير كاسترو عدة أدلة على ما سبق ، فقال إن بلاده لم تتسبب فى أى مشاكل للدول المتحالفة منذ التاسع من ديسمبر عام 1902 ، وأن ألمانيا لها مصلحة من افتعال مشاكل جديدة مع فنزويلا . وأضاف وزير الحربية الفنزويلى دليلا جديدا مؤداه أن مدافع القلعة كانت فى الأسفل ، وأن مدى إطلاقها أقصر من مدى إطلاق المدافع الألمانية ، ولذا فإنها ستتضرر أكثر إذا ما دخلت فى حرب مع الطرادات الألمانية ، وهذا قد تم التأكد منه بعد تقدير الخسائر التى تعرضت لها قلعة سان كارلوس (132) .

والمتأمل فى الموقف الفنزويلى من ضرب القلعة يجد أنه ركز فقط على التأكيد على عدم تعمد القلعة إطلاق النار والاعتداء على البانثر ، لأن إمكانياتها القتالية أقل بكثير من البانثر . وحرص بلاده على عدم زيادة مجال التوتر مع الدول المتحالفة ، التى على العكس من ذلك تسعى لزيادة التوتر ، ولاسيما ألمانيا . مع أنه كان من الواجب على القيادات السياسية والعسكرية الفنزويلية إبراز الأهداف الحقيقية من وراء العدوان الألمانى على القلعة ، لأنها أكثر الناس إدراكا لذلك . ولن يقول الأعداء الحقيقة التى عليها هى نفسها إبرازها وليس هم ، حتى يمكن فضح المخططات والأهداف الخاصة بالدول المتحالفة المحاصرة لساحلها ، بما يمكنها من كسب ورقة ضغط فى المفاوضات الدائرة بينها وبينهم ، تخفف من خلالها وطأة الحصار والشروط الظالمة التى يريدون فرضها عليها .

وبالنسبة للموقف الأمريكى من ضرب القلعة فقد تدخل الرئيس الأمريكى روزفلت ، وحاول تفعيل مبدأ مونرو على الدول المحاصرة لساحل فنزويلا ، مما أثار انتقادات حادة لسياسة رئيس الوزراء البريطانى بالفور من جانب النقابات العمالية البريطانية والرأى العام البريطانى ، الأمر الذى أدى إلى حدوث أزمة دبلوماسية بين بريطانيا والولايات المتحدة ، لتعاون ألمانيا وبريطانيا ضد فنزويلا (133) .

ونظرا لتهديد روزفلت وحكومته لألمانيا من القيام بأى عمل عدوانى جديد ضد فنزويلا ، فقد أُشيع عن اعتذار الإمبراطور الألمانى غليوم الثانى لفنزويلا عما حدث لقلعة سان كارلوس (134) .

وأرسلت الولايات المتحدة بعثة تقصى حقائق إلى ماراكايبو فى التاسع عشر من يناير عام 1903 ، لمعرفة من بدأ إطلاق النار ؟ القلعة ؟ أم البانثر ؟ . ووضعت تقريرا مؤداه أن البانثر لاتزال تُحاصر مدخل خليج ماراكايبو ، وأن القلعة صدرت لها أوامر بإطلاق طلقات تحذيرية إذا حاولت البانثر عبور خليج ماراكايبو ، ولكنها كانت طلقات غير مؤثرة ، ولم تلتزم البانثر بالتحذير يوم السابع عشر من يناير عام 1903 ، وحاولت المرور بجوار القلعة لدخول البحيرة ، والسيطرة على السفينة المدفعية الفنزويلية ميراندا ، وهنا أطلقت القلعة النار على البانثر ، فردت الأخيرة عليها بمئات قنابل المدافع ، وباثنتى عشرة طلقة مسدس من على بعد 1300 ياردة (135) .

والمدقق فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ضرب القلعة يجد أن رد فعل القيادة السياسية الأمريكية ، وعلى رأسها روزفلت ، قد أسقط ورقة التوت عن الدول المتحالفة لاسيما بريطانيا وألمانيا ، اللتان كثيرا ما تشدقتا أمام الرأى العام لديهما بأن الولايات المتحدة لا تعارض الحصار ، ولا يمكن لها أن تعارضه ، مخافة تأثر علاقاتها التجارية معهما بالسلب . الأمر الذى أدى إلى أزمة داخلية فى بريطانيا ، وتوتر فى علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

ومن ثم يُعد الإعلان عن الموقف الرسمى الأمريكى حجر الزاوية فى وضع بداية النهاية لمهزلة هذا الحصار ، وبداية التوصل الفعلى إلى حل للمشاكل القائمة بين الدول المحاصرة وفنزويلا ، رغما عن هذه الدول ، بعد أن سقط الأمر فى يدها . وما زاد الطين بله بالنسبة لهذه الدول تقرير لجنة تقصى الحقائق الأمريكية الذى أثبت صدق الرواية الفنزويلية ، وكذب الادعاءات البريطانية والألمانية ، رغم تبرير فرنسا لهذا العدوان . فاللاعب الأساسى ومحرك الأحداث فى هذا الجزء من العالم هو الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس غيرها مهما كانت قوته .

وبالنسبة للموقف الفرنسى فقد التمس بول كامبون Paul Cambon السفير الفرنسى فى لندن العذر للجنود الألمان فى ضرب القلعة ، على اعتبار أن ذلك العمل كان باكورة عمل الأسطول الألمانى فى فنزويلا ، والذى كان يحاول لفت الأنظار إليه (136) .

ولكن المحلل للأحداث يرى فى دخول البانثر إلى ماراكايبو أمرا معنويا ، حيث كانت المفاوضات الدبلوماسية الدائرة بين الدول المتحالفة وفنزويلا متعثرة ؛ ولذا كان من الواجب الضغط على فنزويلا والولايات المتحدة للاستمرار فى المفاوضات ، أملا فى وقف الأعمال العدائية ، ولذا فلن تسمح الدول المتحالفة

بتهديد استمرار الحصار ، حتى ولو كان الدافع من ورائه إنسانى ، يتمثل فى محاولات سكان ماراكايبو الحصول على الطعام والإمدادات من كولومبيا (137).

3 ـ الهجوم على قلعة ليبيرتادور :

تُعالج هذه النقطة قضية الاعتداء الألمانى على قلعة ليبيرتادور فى ميناء بورتوكابيلو الفنزويلى مع نهاية عام 1902 .

أطلقت قلعة ليبيرتادور الموجودة فى ميناء بورتوكابيلو نيران مدافعها فى 1902/12/15 على البحارة البريطانيين والألمان . ورغم أن طلقات هذه المدافع لم تمثل تهديدا فعليا لهم ، حيث لم يتعد مداها مئات قليلة من الياردات ، لكون القلعة اسبانية قديمة ومتهالكة ، فإن بريطانيا وألمانيا اعتبرتا هذا الأمر عملا شبه حربى (138) .

4ـ التوجه نحو كاراكاس والداخل الفنزويلى :

تتناول هذه النقطة محاولة بريطانيا وألمانيا السيطرة على العاصمة الفنزويلية كاراكاس ، وصعوبة تحقيق ذلك ، وظهور آراء تطالب باللجوء للتحكيم كحل لكل المشاكل .

طالب السيد فيليب عضو مجلس العموم البريطانى حكومته بعدم توسيع عمليتها العسكرية فى فنزويلا نحو الداخل ، مهما أبدت ألمانيا من استعداد للتعاون معها فى هذا الأمر ، نظرا لمواجهتها بمقاومة شرسة مُتوقعة من جانب الفنزويليين الذين اكتسبوا خبرة قتالية من الحرب الأهلية التى خاضوها على مدار ثمان سنوات ، مما سيعوق البريطانيين عن الوصول لكاراكاس التى لا تبعد عن الساحل سوى سبعة أميال فقط ، حتى لو مهدوا لدخولها برا بإطلاق نيران مدافعهم عليها ، وذلك نظرا لوجود جبال بوسطها يصل ارتفاعها نحو ثمانية آلاف قدم فوق مستوى سطح البحر مغطاة بالأشجار ، تمكنها من السيطرة على كل الممرات ، ولمرور خط سكة حديد بها ، ولكونها تضم سبعين ألفا من السكان ، ولأن احتلالها يحتاج لجيش كبير حتى يتمكن البريطانيون والألمان فى حالة احتلالها من الاتصال بالساحل بصفة دائمة ، وتقصيرا للمسافة عليهم . وأوصى فيليب بضرورة وقف الدول المتحالفة لكل الأعمال العدائية من جانبها فى الداخل الفنزويلي فى الوقت المناسب ، واللجوء للتحكيم والطرق الودية ، حتى يتمكن أصحاب الديون من رعاياهما الحصول على مستحقاتهم كاملة (139) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتبين أن بريطانيا وألمانيا تحاولان اختلاق الذرائع

الوهمية لفرض مزيد من السيطرة والنفوذ على الساحل الفنزويلى . وما حادثة قلعة ليبيرتادور ببعيدة عن هذا الإطار ، ومسعاهما للسيطرة على كاراكاس العاصمة دون أن يكون لديهما المعلومات الكاملة عن إمكانية نجاحهما فى هذا الأمر ، خاصة وأنهما كانتا تحتقران عدوهما الذى لا يعلمان عن قدراته القتالية شيئا . وكادت بريطانيا أن تغرق فى هذا المستنقع بتحريض من ألمانيا ، لولا نصيحة أحد القادة البرلمانيين المخلصين لها ، الذى أظهر لها حقيقة الموقف ، وما ينتظرها هناك بوضوح ، بل وطالبها وألمانيا بالكف عن العدوان على فنزويلا والتمادى فيه ، واللجوء للتحكيم لأنه الطريقة الأمثل لتحقيق أهدافهما هناك .

هـ ـ النتائج المترتبة على الحصار :

تناقش هذه النقطة أهم النتائج المترتبة على الحصار الدولى للساحل الفنزويلى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، وكيفية مواجهة كاسترو لهذه النتائج الخطيرة ، ولاسيما النتائج الاقتصادية .

أصبحت كاراكاس مهددة من الثوار القريبين منها ، وزادت خطورة الأوضاع بها فى الرابع من يناير عام 1903 ، وعجز البنك المركزى هناك عن توفير الأموال المطلوبة لسداد فواتير ومصاريف الحكومة ، التى فكرت فى الاقتراض ، مما أثار مخاوف الوطنيين والأجانب (140) . حيث توجه عدد كبير من صغار المودعين والتجار إلى البنوك ، لاسيما بنك فنزويلا فى ظل هذا الارتباك المالى ، لتحويل ما لديهم من أوراق مالية بنكية إلى فضة ، لكنه لم يحوّل لهم سوى ما لا تزيد قيمته على عشرين دولارا لكل فرد ، وأغلق أبوابه فى الرابعة عصرا بعد أربع ساعات عمل فقط تقريبا ، وأصدر أوراقا مالية لا تزيد قيمتها على 80 ٪ من قيمتها الأصلية . ولكن الشركات الكبرى فى كاراكاس احتفظت بأموالها فى هذا البنك لدعمه (141) ، مما سارع بإنهاء الارتباك المالى ، لاسيما بعد موافقة كبار التجار فى كاراكاس ولاجوايرا وفالنسيا Valancia وبورتو كابيلو على قبول الأوراق المالية التى يصدرها هذا البنك ، واستخدامها فى دفع كل الأموال المطلوبة منهم (142) . ووافق هذا البنك ، وبنك كاراكاس على تقديم المال لكاسترو لسداد مرتبات جنوده ، والإنفاق عليهم وقت الحصار الدولى (143) .

وأجبرت الحكومة الفنزويلية كل التجار ومديرى البنوك فى فنزويلا على إقراضها 92.400 ألف دولار ، ولم تفرض ذلك مباشرة على الأجانب . وتعهدت بسداد المبلغ فى حالة استقرار الأوضاع ، ووعدتهم بإعفائهم من 10 ٪

من الضرائب المفروضة على بضائعهم المستوردة تعويضا لهم . ولكن كان من الصعب الحصول على هذا المبلغ لقلة المال فى فنزويلا (144) . حيث لم تحصل سوى على ربعه فقط ، رغم تبرع كاسترو نفسه لحساب هذا القرض . كما رفض بيت بوكاردو House of Boccardo الايطالى التبرع لحساب القرض ، فزادت عليه الحكومة الفنزويلية تكلفة استخراج رخصته التجارية من ثلاثة آلاف إلى ستة عشر ألف بوليفار ، فما كان منه إلا أن أغلق مخبزه ، وسّرح نحو مائتين وخمسين عاملا . كما أُغلقت خمس مخابز فى كاراكاس لقلة الدقيق (145) . وقد مات اثنى عشر رجلا ، وخمس سيدات جوعا وعطشا فى جزيرة لوس روكيس Los Roques التى تبعد مائة وعشرين ميلا عن لاجوايرا ، بسبب الحصار الذى منع المراكب الشراعية من حمل المؤن والماء إليها (146) .

وقرر كاسترو إغلاق موانئ لافيلا La Vela ، كوانتا Quanta ، بورتو سوكرى Puerto Sucre ، جويريا Guiria ، كانو Cano ، كولورادو Colorado ، سيوداد بوليفار . ونقل مركز جمرك جوان جريجو Juan Griegoفى جزيرة مارجاريتا Margarita إلى ميناء لامارLmar نتيجة للحصار (147) . ورأت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحصار فعّال ، ولكنها قللت من أهمية قرار الإغلاق ، لأنه لم يأتى بجديد ، لاسيما والسفن غير مسموح لها بدخول هذه الموانئ المغلقة (148) . واشتكت الحكومة الفنزويلية أكثر من مرة للسفير البريطانى فى كاراكاس من فشل السلطات البريطانية فى منع إبحار السفينة بان رايت التى باعتها بريطانيا للثوار الفنزويليين ، وأضرت بالمصالح الفنزويلية . وأكدت أنها ستطالب بتعويضات عن ذلك (149) .

وكان شوان عضو مجلس العموم البريطانى قد توقع انسحاب ألمانيا من الحملة العسكرية على فنزويلا ، نتيجة لمعارضة الرأى العام الدولى لها ، لاسيما وأن صحفا ألمانية مثل صحيفة نوستى نوشيرشين Neueste Nuchrichien حذرت الحكومة الألمانية من التدخل عسكريا بمفردها فى فنزويلا ، حتى لا تُصبح فى موقف لا تُحسد عليه (150) .

وكان لدى بريطانيا مخاوف من إمكانية فرض ألمانيا سيطرتها على جزء من فنزويلا ، وتحصين ساحلها ، وبناء قاعدة عسكرية به ، حيث لبريطانيا مصالح كبيرة بفنزويلا تدفعها لإعلان الحرب على ألمانيا إذا ما أقدمت على مثل هذا العمل (151) ، خاصة وأن ألمانيا منحت الكابتن شيدر قائد أسطولها فى البحر الكاريبى وساما عسكريا من الطبقة الثانية ، عبارة عن نسر أحمر نظير خدماته لألمانيا أثناء حصار الساحل الفنزويلى ، كما منح الإمبراطور الألمانى غليوم الثانى أوسمة

لسبعة ضباط بحريين لمشاركتهم فى ذلك الحصار (152) .

ونظرا لتأثر بيوت الأعمال الألمانية والمؤسسات التجارية والصناعية الأمريكية والفرنسية بالسلب جراء العمل العسكرى الدولى ضد فنزويلا منذ يناير 1903 ، ورغم ظهور توقعات بانتهاء الثورة الفنزويلية فى يوليو 1903 (153) ، فقد ظهرت آراء تنادى بضرورة سيطرة الدول المتحالفة على كاراكاس ، وخلع كاسترو ومرافقيه من السلطة ، وتنصيب الجنرال يبارا Ybara بدلا منه ، حتى تتمكن هذه الدول من الحصول على ديونها لدى فنزويلا (154) .

وانتقدت صحيفة نيويورك هيرالد New York Herald تعاون الحكومة البريطانية مع ألمانيا ضد فنزويلا ، الذى زاد من نفوذهما فى نصف الكرة الأرضية الغربى ، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة عملا عدائيا ضدها ، حيث طالب السناتور كولون Senator Cullon رئيس لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى بضرورة اتخاذ إجراء حاسم إذا ما تقدم البريطانيون والألمان نحو كاراكاس وحاولوا غزو فنزويلا ، حتى ولو ادعتا أنه احتلال مؤقت ، لأن ذلك سيُعد خطوة أولى نحو الاحتلال الدائم لفنزويلا (155) .

وبتدقيق النظر فيما سبق ؛ يتبين مدى عمق الأزمة الاقتصادية الكبيرة التى عانت منها فنزويلا جراء الحصار المفروض عليها ، متمثلة فى ارتباك مالى هدد المشاريع الاقتصادية الوطنية والأجنبية هناك ، بعد انخفاض قيمة العملة المحلية (البوليفار) نحو 20 ٪ من قيمتها الأصلية ، وفى الوقوع فى مصيدة الاقتراض لمبالغ كبيرة على المستوى المحلى . ومع ذلك لم يستطع النظام المالى الفنزويلى الوفاء بهذا الأمر ، مما انعكس بالسلب على الاستثمارات الأجنبية بالداخل الفنزويلى ، حيث تعرضت لاضطهاد السلطة التنفيذية هناك بعد إحجام أصحابها عن المساهمة فى هذه القروض ، ومتمثلة فى تأثر المواطنين سلبا ، حيث مات منهم كثيرا جوعا وعطشا ، بسبب نقص المواد التموينية . وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على خطورة هذا الحصار الذى حد بدرجة كبيرة من الإمكانيات الاقتصادية الفنزويلية ، وزيادة نسبة البطالة ، وهو ما سينعكس أثره تدريجيا على الدول المتحالفة صاحبة الديون لدى فنزويلا ، التى ستتأخر فى تحصيل مستحقاتها المالية . وليس هذا فحسب بل وكانت مهددة بمواجهة معارضة أمريكية شديدة قد تصل إلى حد التدخل العسكرى ضدها لإخراجها من فنزويلا فيما بعد ، كما أُخرجت فرنسا من المكسيك من قبل .

خامسا ـ نتائج الحملة :

أ ـ التعويضات والمستحقات المالية للحلفاء :

1- بريطانيا :

تتناول هذه النقطة الحديث عن طبيعة وحجم الأعمال والمشاريع البريطانية والألمانية والايطالية والأمريكية فى فنزويلا ، ولاسيما مد خطوط السكك الحديدية ، واجمالى ما تطالب به هذه الدول من ديون لها لدى فنزويلا ، ومساعيها للحصول على مستحقاتها منها ، ومدى رد فعل كاسترو إزاء هذه المطالب .

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للتدخل فى حل المشاكل القائمة بين الدول المتحالفة وفنزويلا عبر التحكيم . ولكن الحكومة البريطانية أصرت على الحصول على رد فورى من حكومة فنزويلا ، بشأن الأضرار التى تعرضت لها سفنها من جانب السفن الحربية الفنزويلية . وفى الوقت نفسه وافقت على إحالة مطالبها الأخرى الخاصة بأصحاب الديون البريطانيين ، ومطالب رعاياها فى فنزويلا بشان ما تعرضت له ممتلكاتهم ومصالحهم هناك من أضرار إلى لجنة مشتركة مصغرة لدراستها ، ووضع تقرير يوضح مصداقيتها من عدمه ، توافق عليه الحكومة الفنزويلية (156) .

وبلغت ديون بريطانيا لدى فنزويلا تسعمائة ألف جنيه استرلينى ، فى الوقت الذى وصلت فيه قيمة أقساط الديون غير المُسددة على فنزويلا إجمالا نحو سبعمائة ألف جنيه استرلينى ، وقيمة ما تعذرت فى دفعه إجمالا نحو مليونين وستمائة ألف جنيه استرلينى . ومن هذه الأقساط ما يخص شركات سكك حديد بريطانية ، كشركة سكك حديد بوليفار التى سيطرت على سكك حديد فنزويلا عشر سنوات ، حيث كان لها ما بين 40 ـ 60 ألف جنيه استرلينى . ورغم أن لبريطانيا نفس قيمة هذا الدين ، الذى لها عند فنزويلا لدى كل من هندوراس ونيكاراجوا وكولومبيا وجواتيمالا منذ عام 1871 ، ولكنها لم تفرض عليها حصارا كما فعلت مع فنزويلا . والذى شجعها على موقفها الأخير تأييد ألمانيا لها (157) .

وقد أخطأت بريطانيا وألمانيا فى اعتقادهما أن حصار الساحل الفنزويلى سيمكنهما من الحصول على ديونهما لدى فنزويلا ، التى مزقتها الحرب الأهلية ، وانخفضت صادراتها للثلث ؛ ولذا فإنها حتى لو سددت ديونها فلن يتبقى لها فى خزانتها أى شيء تدير به أمورها . ولأنه فى أحسن الأحوال لا يمكن أن تصل الرسوم الجمركية إلى مليون جنيه استرلينى سنويا ، وبالتالى لا يمكن تسديد الدين البريطانى والألمانى ، الذى يُقدر بنحو 1.250.000 جنيه استرلينى

فى عامين أو حتى ثلاثة أعوام . ومن ثم فان اللجوء إلى التحكيم هو أفضل السبل للحصول على ديونهما وليس الحصار والتهديد والحرب . والاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية فى هذا التحكيم ، والتى مهما بدت هادئة فلن تسمح باحتلال بريطانيا وألمانيا مراكز تحصيل الرسوم الجمركية الفنزويلية مدة ثلاثة أو أربع سنوات حتى تستوفيا ديونهما ، وحتى لو سمحت لهما بذلك فإنهما لن يستطيعا ، حيث سيزداد بالتبعية المبلغ الإجمالى لديونهما (158) .

وطالب لانسدون وزير الخارجية البريطانى وبوشانان Buchanan السفير الألمانى فى لندن بضرورة التنسيق بين دولتيهما بدرجة أكبر فى المرحلة التالية من الحصار ، وعدم تخليهما عن مطالبهما ، والإصرار على ضرورة الاستجابة لهما معا ، وعدم سعى أى منهما لحل منفرد مع فنزويلا ، والاتفاق على تحديد موعد نهاية الحملة العسكرية ضد فنزويلا (159) . ولكن لما طالبت ألمانيا فنزويلا بتخصيص ثلاثمائة وأربعين ألف دولار أكثر مما ستحصل عليه بقية الدول الأخرى ، أدركت بريطانيا أن استمرار تحالفها مع ألمانيا وايطاليا لمدة طويلة لم يكن ضروريا (160) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح أن حجم الدين البريطانى لدى فنزويلا كان كبيرا بالدرجة التى تجعل من الصعب عليها سداده فى المدى القريب بكل المقاييس ، حيث لا يمكنها الوفاء بديونها الخارجية ، ومتطلباتها الداخلية فى آن واحد ، دون أن يتأثر جانب على حساب جانب آخر . وقد أدركت القيادة السياسية البريطانية حقيقة هذا الأمر ، وخطورة ما أقدمت عليه من عمل عسكرى لن يمكنها من الحصول على مستحقاتها بدون مُنغصات ، متمثلة فى مستحقات الدائنين الآخرين ، وعدم سماح الولايات المتحدة الأمريكية لها وللدائنين بالتصرف كيفما شاءوا فى إدارة الجمارك الفنزويلية ، أو الاستيلاء على أراضى بها . وهذا هو السبب الحقيقى الذى دفع بريطانيا فى نهاية الأمر إلى تدارك خطأ تبنيها النهج العسكرى ، ومن ثم حاولت الخروج من هذا المأزق بأكبر قدر ممكن من المكاسب ، عبر حرصها على استمرار التنسيق فيما بينها وبين ألمانيا ، فى كيفية إدارة أمور المفاوضات وخطوات التحكيم ، وعدم التفريط مهما كان فى تحالفهما العسكرى ومن بعد الدبلوماسى ، وعدم إتاحة الفرصة لفنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية لشق الصف بينهما ، وذلك من خلال الاتفاق على عدم الإقدام على حل منفرد من جانب أى منهما ، والرفع المتزامن للحصار من جانبهما بعد الحصول على مستحقاتهما المالية نقدا ، أو على ضمانات مؤكدة بسدادها .

2 ـ المانيا :

لعبت البيوت التجارية الألمانية فى موانئ ماراكايبو وبورتوكابيلو دورا مهما فى تصدير ثلاثة أرباع البن الفنزويلى للخارج ، وبلغت القيمة الإجمالية للشركات التجارية والمزارع الألمانية فى فنزويلا نحو مائة مليون فرنك . وكانت الشركة الألمانية لخطوط السكك الحديدية التى تأسست منذ عام 1888 برأسمال قدره خمسة وسبعون مليون فرنك من أهم الشركات التى عانت من الأوضاع السياسية فى فنزويلا ، حيث ساءت أحوالها منذ عام 1896 بسبب الحرب الأهلية هناك ، وتعثرت أكثر وأكثر عامى 1901/ 1902 بسبب أثمان تذاكرها الزهيدة ، ولعدم دفع القوات المسلحة الفنزويلية ثمن استغلالها لقطارات الشركة ، التى مدت خط سكة حديد ربط بين كاراكاس ـ فالنسيا بطول 180 كم عام 1894 (161) .

وكان المقاولون الألمان قد قاموا بمد هذا الخط بتمويل من بنك شمال ألمانيا وبنك ديسكونتو جيسيلز شافت Disconto Gesellschaft قدره ستة عشر مليون دولار ، على الرغم من عدم موافقة حكومة فنزويلا سوى على عشرة ملايين دولار فقط كتكلفة له ، والتى طلبتها من بنوك ألمانيا كقرض ، وبفائدة قدرها 5 ٪ ، على أن يكون الخط نفسه ، علاوة على 7 ٪ من إيراداته ضمانا لهذا القرض ، وحصل البنك الذى توسط فى عقد القرض على عمولة قدرها 20 ٪ من قيمته . ولم يصل لخزانة فنزويلا من هذا القرض سوى 4.800.000 مليون دولار ، بينما المبلغ الباقى تم حجزه لسداد ديون على فنزويلا لبنوك ألمانيا ، ولدفع المبلغ الذى تم توزيعه على الشركات الأجنبية ، ولدفع الرسوم الجمركية المقررة لبنك ديسكونتو جيسيلز شافت ، حتى يفك الرهن تمهيدا لبيعه . ومن هنا رفض كاسترو دفع القيمة الاسمية للقرض مبررا ذلك بعدم حصوله منه على أى فائدة ، ولأن الوسطاء الألمان والفنزويليين الذين توسطوا فى عقد القرض متورطون فى قضايا فساد تتعلق بهذا الخط الحديدى ، والدليل على ذلك رفض ألمانيا إحالة قضية هذا القرض إلى محكمة هاجو (162) .

ونظرا لرفض لجنة التعويضات التى تشكلت فى يناير 1901 من جانب فنزويلا على أثر مطالبة الحكومة الألمانية لها بتعويض رعاياها عما حل بهم من سلب ونهب الاعتراف بأغلب المطالب الألمانية ، هددت ألمانيا بتصفية أعمال رعاياها فى فنزويلا ، حيث طالبت بتعويضات قدرها 4.700.000 مليون فرنك ، وبديون تخص شركة السكة الحديد الألمانية بفنزويلا قدرها 7.000.000 مليون فرنك (200 ألف جنية استرلينى) ، وبتعويض عن تدمير الثوار الفنزويليين لدار الأوبرا الفنية الكائنة على خط سكة حديد كاراكاس ـ فالنسيا (163) .

وبلغت قيمة المطالب الألمانية من فنزويلا عما حل برعاياها من خسائر وأضرار من 1898 - 1900 بسبب الحرب الأهلية هناك نحو 1.718.815 بوليفار (350 ألف جنيه استرلينى) (164) ، علاوة على مطالب خاصة ببضائع ألمانية حصلت عليها الحكومة الفنزويلية من التجار الألمان لديها ، ومتأخرات فوائد قرض قدره خمسون مليون فرنك ، حصلت عليه فنزويلا من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا منذ عام 1896 ، ساهمت ألمانيا بثلثيه ، حيث بلغت قيمة هذه الفوائد عن ثلاث سنوات نحو تسعة ملايين فرنك (165) .

ورغم أن ميزانية فنزويلا فى العام المالى 1902/1901 بلغت نحو سبعة وثلاثين مليون فرنك ، ومساهمة الجمارك فيها بنحو 21.300.000 مليون فرنك ، إلا أن حصار الدول المتحالفة لنهر أورينوكو Orenoque أضر بالتجارة الفنزويلية بدرجة كبيرة ، حيث أصبحت تحت رحمة ألمانيا ، التى تحكمت فى رعايا وسفن فنزويلا ، مما دفع كاسترو إلى الإعلان عن عدم دفع ما على بلاده من ديون (166) . وبعد أن وافق على دفع الديون الألمانية بالتقسيط حتى الخامس عشر من يوليو عام 1903 (167) ، وإعلان ألمانيا أن هدفها من حصار الساحل الفنزويلى هو حماية الرعايا الألمان فى فنزويلا فقط (168) . قررت بريطانيا وألمانيا إجباره على تقديم ضمان لمطالب الدول المتحالفة كشرط لرفع الحصار (169) .

وبإمعان النظر فيما سبق ؛ يتضح أن السبب الخفى وراء ضرب الأسطول الألمانى لقلعتى سان كارلوس وليبيرتادور فى ماراكايبو وبورتوكابيلو هو الحفاظ على المصالح التجارية الألمانية هناك ، التابعة للبيوت التجارية الألمانية ، التى صدّرت ثلاثة أرباع البن الفنزويلى للخارج ، وخاصة إلى كولومبيا ، بعد محاولة كاسترو سلب هذه الميزة منها والاستئثار بها لبلاده عبر تهريبه إلى كولومبيا بواسطة السفينة ميراندا القابعة فى بحيرة ماراكايبو ، والتى كانت المطلب الأول لدى البانثر للقضاء عليها تأديبا لفنزويلا .

ومن هنا يمكن إدراك حقيقة رفض كاسترو دفع قيمة القرض الذى حصلت عليه الشركة الألمانية لخطوط السكك الحديدية ومقاوليها من البنوك الألمانية وقدره ستة عشر مليون دولار ، انتقاما من ألمانيا وما فعلته فى ضرب الاقتصاد الفنزويلى ، لاسيما وأن هذا القرض تشوبه عمليات فساد مالى من جانب الوسطاء الألمان والفنزويليين الذين توسطوا فى عقده ، ولم يصله منه سوى نحو خمسة ملايين دولار تقريبا .

وانسحب هذا الرفض على بقية المطالب والمستحقات المالية الألمانية

الأخرى . ولم يُعر اهتماما بتهديد ألمانيا بتصفية أعمال رعاياها فى بلاده ، بعد أن أدرك حقيقة أطماعها فى فنزويلا ، وعلى الأقل بدأ فى مساومة ألمانيا على مطالبها ما بين موافق تارة ورافض تارة أخرى ، لاسيما وقد طبقت ألمانيا الحصار بحذافيره فى المناطق السابقة المُكلّفة بحصارها ، بشكل أضر بالاقتصاد الفنزويلى ، وخاصة فى أهم سلعة تصديرية ألا وهى البن .

3 - ايطاليا :

شاركت ايطاليا بثلاث طرادات حربية فى حصار الساحل الفنزويلى ، وبلغت ديونها لدى فنزويلا 2.800.000 مليون فرنك (530 ألف جنيه استرلينى) ، حيث بلغ عدد رعاياها فى فنزويلا نحو 3.179 فرد (170) . وقد طلب إم . برينيتى Prinnetti . M وزير الخارجية الايطالى فى الخامس عشر من ديسمبر عام 1902 من فنزويلا دفع هذا المبلغ تعويضا عن الخسائر التى لحقت بالرعايا الإيطاليين فى فنزويلا قبل وأثناء الحرب الأهلية هناك (171) .

وتم إحالة قضية سالفاتورى سامبياجلو Salvatore Sambiagglo الرعية الايطالى فى فنزويلا ، التى رفعها ضدها الى التحكيم ، بعد مطالبته بتعويض قدره 5.133 آلاف بوليفار عما تعرض له من أضرار ، متمثلة فى نزع أملاكه من جانب الثوار الفنزويليين بقيادة جيفارا Guevara على اعتبار أن الحكومة الفنزويلية مسئولة عما تسبب فيه هؤلاء الثوار من أضرار حلت بهذا الرعية الايطالى (172) .

وبتدقيق النظر فيما سبق ؛ يتضح مدى تعنت ايطاليا الشديد ضد فنزويلا ، حيث طالبتها بتعويضات تُقدر بحجم الديون التى لها لديها ، أى تطالب باجمالى قدره (530 ألف جنيه استرلينى) ، وبتعويض لسالفاتورى سامبياجلو عن خسائر تعرض لها على يد الثوار الفنزويليين . فكيف يُطالب كاسترو بأشياء لا يد له فيها .

كما يتضح وسطية حجم الأعمال والمشاريع الايطالية فى فنزويلا ، رغم كون ايطاليا صاحبة أكبر جالية أجنبية هناك . ومن ثم يمكن تفسير المواقف الايطالية الضعيفة السابقة فى قضية ضرب قلعة سان كارلوس ، وصغر حجم المشاركة من جانبها فى الحصار للساحل الفنزويلى ، التى تكاد تكتفى بدور الدعم والإسناد للأسطولين الألمانى والبريطانى ، بدليل عدم تكليفها رسميا بمناطق معينة على الساحل الفنزويلى لفرض حصارها عليها ، حيث لم تشارك سوى بثلاث سفن حربية فقط . ولولا موافقة الملك الإنجليزى ادوارد السابع على إعطائها دورا شكليا فى الحصار لما أمكنها فرض إرادتها العسكرية والمشاركة فيه ، نظرا لتركيزها فى العمل التجارى فقط ، وعدم الدخول بثقلها فى مهاترات عسكرية ، ولكونها

ضعيفة عسكريا على المستوى الأوروبى والدولى .

4 ـ الولايات المتحدة الأمريكية :

كان للرعايا الأمريكيين فى فنزويلا مطالب هم الآخرون ، وستنظر محكمة هاجو فيها (173) . حيث أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية فى مد خط سكة حديد بفنزويلا يربط بين كورا ـ لا فيلا برأسمال قدره 73.323 ألف دولار من يد جاكوب بايز Jacob Baiz ، وقد ساهمت فيه فنزويلا بخمسين ألف دولار (174).

وقد تلقت الحكومة الفنزويلية عروضا مالية مختلفة من بنوك المكسيك والأرجنتين وفرنسا ، لمساعدتها فى سداد ديونها الخاصة بالرعايا الأجانب فى فنزويلا (175) ، حيث بلغت إجمالى مطالب الدول لدى فنزويلا نحو مائة وتسعين مليون فرنك (176) .

ب ـ قضية نسبة ال30 ٪ والمعاملة التفضيلية للدول المتحالفة :

تتناول هذه النقطة الحديث عن العرض الذى قدمه الرئيس الفنزويلى كاسترو للخروج من الأزمة العسكرية والدبلوماسية التى تعرضت لها بلاده ، جراء الحملة الدولية العسكرية عليها . فعرض تخصيص نسبة 30 ٪ من دخل جمركى مينائى لاجوايرا وبورتوكابيلو ، لسداد ما عليه من ديون لكل الدول سواء المتحالفة وغير المتحالفة . وموقف الدول المتحالفة من هذا العرض . وكيف أصر كاسترو عليه ، ودافع عنه وفنّده ممثله فى المفاوضات مع الدول المتحالفة السفير الأمريكى بكاراكاس إم . بوين .

اختار الرئيس الفنزويلى كاسترو السيد إم . بوين سفير الولايات المتحدة فى كاراكاس مندوبا عن فنزويلا للتفاوض مع الدول الدائنة لها سواء المتحالفة أو غير المتحالفة ، وذلك لعدم قبول الدول المتحالفة بتاتا الدخول فى مفاوضات مباشرة مع فنزويلا (177) . وبدأ بوين عمله منذ الثامن عشر من ديسمبر عام 1902 ، ومنحه كاسترو تفويضا كاملا فى السابع من يناير عام 1903 فى عقد تسويات مع هذه الدول ، ولعب دور المُحكم فى الخلافات بين فنزويلا والدول الدائنة لها (178) . وطالب إم . بوين أولا برفع الحصار عن الساحل الفنزويلى فورا ، لاسيما بعد تدمير السفن الفنزويلية أثناء هذا الحصار ، واللجوء لمحكمة لاهاى الدولية للتوسط فى حل المشاكل العالقة بين فنزويلا والدول المحاصرة والدائنة لها (179) .

ونظرا لإصرار الدول المتحالفة كشرط لرفعها الحصار عن فنزويلا دفع حكومة الأخيرة مطالبها ومستحقاتها ، والتى تم إحالة بعضها من قبل إلى لجان

مشتركة ، أبدت الحكومة الفنزويلية استعدادها لتخصيص نسبة 30 ٪ من دخل جمركى مينائى لاجوايرا وبورتوكابيلو لسداد الديون التى عليها لكل الدول سواء المتحالفة وغير المتحالفة . ولكن الدول المتحالفة رفضت ذلك ، وأصرت على تخصيص هذه النسبة كاملة لها دون غيرها (180) . والسبب فى اختيار هذين المينائين بالذات أنهما وقعا تحت سيطرة الثوار الفنزويليين (181) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح ذكاء كاسترو فى اختياره بالتحديد لمينائى لاجويرا وبورتوكابيلو كمصدر أساسى لسداد الديون المُستحقة على فنزويلا للدول الدائنة فى إطار نسبة ال 30 ٪ التى خصصها لذلك ، فأراد بهذا الأمر ضرب عصفورين بحجر واحد ، ألا وهما سداد ما عليه من ديون ، ثم إمكانية تحرير هذين المينائين من سيطرة الثوار الفنزوليين عليهما بمباركة دولية بريطانية ألمانية إيطالية أمريكية ، التى بالتأكيد ستؤيد كاسترو فى تحريرهما ضمانا للحصول على ديونها ، مما سيترتب عليه نجاحه فى تجفيف منابع الثورة الفنزويلية ، وبالتالى ستتوقف هذه الدول وخاصة بريطانيا عن دعم الثوار بالسلاح فى هذين المينائين .

وأكد إم . بوين فى السابع والعشرين من يناير عام 1903 معارضة كاسترو حصول الدول المتحالفة على معاملة تفضيلية فى نسبة ال 30 ٪ ، معللا ذلك بأن محكمة هاجو (لاهاى) لو عُرضت عليها هذه المشكلة ستحكم بتوزيع هذه النسبة بالتساوى بين كل الدول الدائنة ، ولن تُقر بمبدأ المعاملة التفضيلية لدولة دون أخرى (182) . وطلب من مندوبى الدول المتحالفة فى واشنطون ، ومنهم السنيور مايور ديز بلانشيز سفير ايطاليا ، فون قاديت Von Quadt القائم بالأعمال الألمانى التوافق حول ما إذا كانت كل دولة من دولهم ستحصل على حصة متساوية شهريا من ديونها أم أنها ستختلف وفقا لديون كل منها . وأكد لهم أن ما سيتوافقون عليه ستؤيده فنزويلا ، ومن يعترض على ما قدمته من ضمان فعلى لرفع الحصار عن ساحلها عليه اللجوء لمحكمة التحكيم فى هاجو (183) .

وأوضح إم . بوين لسفراء الدول المتحالفة فى الثلاثين من يناير عام 1903 السبب فى عدم إقرار مطلبهم هذا بأن الدول الدائنة الأخرى لن تحصل على ديونها من فنزويلا إلا بعد فترة تتراوح ما بين خمس إلى ست سنوات . ومن ثم لا يجب منحها مبررا للقيام هى الأخرى بعمل عسكرى ضد فنزويلا لتحصيل ديونها ، الأمر الذى سيُحمّل فنزويلا ديونا جديدة ، علاوة على أن الدول المتحالفة لم تتمتع بمثل هذه المعاملة التفضيلية من قبل . ولذا طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفيرها فى كاراكاس ميشيل هربرت التباحث مع نظيريه الايطالى والألمانى هناك حول هذا الأمر (184) .

وأكد عدم معارضته منح هذه المعاملة للدول المتحالفة ، إذا وافق مؤتمر هاجو للسلام . وأوضح للدول المتحالفة أن سبب رفضه الشخصى إعطائها ما تريد هو منعها الحصول على ميزة خاصة جراء استخدامها للقوة فى الحصول على ديونها لدى فنزويلا ، وضرورة موافقة الدول السبع غير المتحالفة على ذلك ، ولأن الموافقة على طلبها ستجعل الدول المتحالفة تحافظ على تحالفها ضد فنزويلا مدة تزيد على ست سنوات ، فى وقت لن توافق فيه فنزويلا على استمرار التحالف ضدها ، وتريد الولايات المتحدة الحفاظ على السلام والاستقرار ، وليس الحفاظ على التحالف ضد فنزويلا (185) .

واعترض سفراء الدول المتحالفة على بوين ، مؤكدين أن بلادهم هى التى تحملت عبء فرض الحصار وتكاليفه الذى أجبر فنزويلا على تخصيص نسبة ال 30 ٪ . فكيف تتساوى معها الدول الدائنة الأخرى فيها ؟ ، مع أنها لم تُحاصر وتحارب وتخسر أموالا وأرواحا ومعدات عسكرية ، بل وقفت موقف المتفرج . علما بأن المُتعارف عليه دوليا منح معاملة تفضيلية لمن استخدم القوة ، خاصة وأنها تُجبر الطرف المُستخدمة ضده على دفع ديونه ، أو التنازل عن جزء من أراضى دولته او أى شيء آخر يمتلكه بطريقة مباشرة ، بينما من لا يستخدمها يتعرض لأضرار ، تتمثل فى خفض قيمة الأموال التى سيحصل عليها كسداد لدينه . ولذا فالمعاملة التفضيلية التى تطالب بها الدول المتحالفة هى على سبيل تعويضها عما تحملته من نفقات مالية وليست ديونها . ومن ثم ففنزويلا ليست طرفا فى هذا الخلاف بين الدول الدائنة المحاصرة وغير المحاصرة للساحل الفنزويلى ، لأن فنزويلا حددت موقفها من قبل برصدها نسبة ال 30 ٪ للدائنين جميعا (186) .

وحاول إم . بوين تقريب وجهات النظر بين كاسترو والدول المتحالفة ، فاقترح على ميشيل هربرت فى الثانى من مارس عام 1903 تخصيص ثلثى نسبة ال 30 ٪ للدول المتحالفة ، ومنح الثلث الباقى للدول الدائنة الأخرى (187) ، علما بأن هذه النسبة تُقدر بما يعادل 3.125.000 مليون فرنك (188) ، ألا أن الدول المتحالفة رفضت . واقترحت منحها النسبة كاملة فى العام الأول ، ثم تقسيمها بعد ذلك بين كل الدول الدائنة بما يتناسب مع ديون كل منها ، فوافق بوين ، ولكن اشترط شهرا واحدا فقط بدلا من العام ، مع الرفع الفورى للحصار ، فرفضت الدول المتحالفة ، وطالبت بتخصيص ثلثى النسبة لها مدة ستة أشهر . وهنا أكد بوين أن ما تطالب به الدول المتحالفة مخالف لكل مبادئ القانون الدولى ، وإذا ما أصرت على الحصول على معاملة تفضيلية ، فلابد من اللجوء لمحكمة التحكيم فى لاهاى . وعندئذ عرضت الحكومة الفنزويلية عرضا

للخروج من هذا المأزق يتمثل فى استعدادها لدفع مبلغ فورى قدره 137.500 ألف فرنك تعويضا للدول المتحالفة عما تكبدته من نفقات مالية على الحصار ، ولكنها رفضت . وكلفت الرئيس الأمريكى روزفلت بالبت فى هذه القضية فرفض . ولذا تراجعت عن التمسك بالمعاملة التفضيلية ، لاسيما وأن بوين قرر فى التاسع من فبراير عام 1903 إحالة القضية لمحكمة التحكيم فى لاهاى ، ورفع الحصار ، والتوقيع من جانب الدول المتحالفة على بروتوكولات تمهيدية منفصلة كل على حدة ، ولكنها لم تُبد رغبة حتى ذلك التاريخ فى التوقيع على مثل هذه البروتوكولات (189) .

وهدد بوين الدول المتحالفة بأنها إذا ما أصرت على الحصول على معاملة تفضيلية فى نسبة ال 30 ٪ سيدعو الدول الأخرى الدائنة لفنزويلا وهى : فرنسا ، اسبانيا ، السويد ، النرويج ، الدنمارك ، بلجيكا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، للاتحاد ضدها ، والاحتجاج رسميا عليها ، الأمر الذى يستوجب عليه رفع القضية إلى محكمة هاجو لإجبار الدول المتحالفة على التخلى عن المعاملة التفضيلية ، ثم يمنحها بعد ذلك لفرنسا والولايات المتحدة (190) .

واتفقت جميع الأطراف منذ الأول من مارس عام 1903 على وضع مبلغ نسبة ال 30 ٪ مع مندوبى بنك انجلترا فى كاراكاس شهريا ، وسيتم توزيعه فيما بعد طبقا لقرارات محكمة هاجو (191) . وأكد بوين لميشيل هربرت فى الثانى من أبريل عام 1903 أن هذه المحكمة ستبحث فى منح الدول المتحالفة تعويضات خاصة من فنزويلا عما تحملته من نفقات مالية أثناء الحصار ، إضافة إلى نسبة ال 30 ٪ المخصصة لكل الدول الدائنة . ولكن بروتوكولات السابع من مايو عام 1903 أكدت عدم أحقية الدول المتحالفة فى مطالبة محكمة هاجو بمنحها هذه التعويضات الإضافية . ولذا ذكر بالفور أن مثل هذه التعويضات يمكن تسويتها خارج إطار التحكيم ، لأنها تندرج ضمن المطالب التى هى من الدرجة الأولى لدى الدول المتحالفة (192) .

وتم تقسيم المطالب الخاصة بالدول المتحالفة إلى ثلاث درجات لكل منهما طريقة خاصة فى التعامل معها ، وتحديد نسبة كل منها ، مع الأخذ فى الاعتبار أن جزءا كبيرا من دخل جمركى لاجوايرا وبورتوكابيلو مرهونا كضمان للقروض التى حصلت عليها فنزويلا من الأجانب (193) . وصرح بوين استعداد العديد من بنوك نيويورك مثل بنك چ . دابليو سليجمان المتحد . J & W Seligman & Co وبنك چ . پ . مورجان المتحد لدفع الجزء الأول من المطالب الخاصة بالدول المتحالفة وغير المتحالفة بموجب ضمانات قدمها كاسترو ، متمثلة فى نسبة ال 30 ٪ ، ولو التزمت هذه البنوك بهذا الأمر

فسيتولى مندوبين عنها وعن الدول السابقة إدارة الرسوم الجمركية لمينائى لاجوايرا وبورتوكابيلو . ومن ثم فلا داعى لاستمرار الحصار . ولكن هذه البنوك نفت علمها بما ذكره بوين (194) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح تعنت الدول المتحالفة مع فنزويلا ، واستهتارها بها ، واحتقارها لها ، ووصل ذلك مداه فى رفضها التفاوض مباشرة معها أثناء الحصار . فكيف بدول لها ديون ومستحقات مالية لدى دولة أخرى وترفض التفاوض معها ؟ . فمع من إذن ستتفاوض ؟ . الأمر الذى أصاب كاسترو وشعبه بغُصة فى نفوسهم تجاه هذه الدول ، مما جعل كاسترو يعرض عرضا واحدا هو نسبة ال 30 ٪ ، ويُصر عليه للنهاية . ومع ذلك اتسم بالكياسة والذكاء والقدرة على المراوغة وحل المشاكل ، عندما وجد تأزما فى المفاوضات بين ممثله إم . بوين وتلك الدول ، فعرض تقديم 137.500 ألف فرنك كحل وسط لسداد تكلفة فرض الحصار وأصر عليه ، فالمقدمات تليها بالضرورة نتائج منطقية تترتب عليها .

ومع ظهور إمكانية بعض الانتقادات لاختيار كاسترو لإم . بوين السفير الأمريكى فى كاراكاس مندوبا عنه فى المفاوضات مع الدول المتحالفة ، وكيف يأمن رئيس دولة على مصير بلاده ومصالحها عند التفاوض مع دولة أجنبية أخرى ومن يمثله فيها أجنبى ؟ . ولكن هل كان أمام كاسترو طريقا أخر غير ذلك ، أمام إصرار الدول المتحالفة ؟ .

وقد أثبتت الأحداث حُسن اختيار كاسترو لمن مثل بلاده فى المفاوضات ، فكان بحق إم . بوين أمينا على المصالح والسيادة الفنزويلية ، وكان متحدثا بلسان كاسترو ، بل وأكثر منه ، وأصر وراوغ وضغط على الدول المتحالفة ، بل وهددها باللجوء للتحكيم الدولى ، إذا ما رفضت عرضى كاسترو ، وفنّد وجهة نظره ، وقدم حلولا وسطا ، مما يعد بكل المقاييس اختيارا جيدا من جانب كاسترو لهذا الرجل الأمين . والذى كان من وجهة نظر أخرى له ما يدفعه لكى يكون كذلك ، ألا وهو تأييد بلاده المباشر وغير المباشر لفنزويلا الدولة الأمريكية الجنوبية فى صراعها ضد الدول الأوروبية ، انطلاقا من إيمانها وإخلاصها لمبدأ مونرو الساعى لحرمان الدول الغربية من التمتع بالنفوذ والسيطرة لنصف العالم الغربى .

وبتدقيق النظر فيما سبق ؛ يتضح أن الدول المتحالفة اتسمت فى موضوع نسبة ال 30 ٪ بالطمع وحب الذات والمثابرة فى غير الحق ، إذ حاولت بشتى الطرق والوسائل ، معتمدة على سياسة النفس الطويل ، أن تحصل عليها بمفردها ، فى إطار تبريرات غير منطقية تمثل وجهة نظرها ، دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى الدائنة . فالمثير للسخرية حقا أن من يفرض الحصار

يريد تكلفته من الطرف المفروض عليه . وليس هذا فحسب بل يدعى أنه ضحى بالمال والنفس والمعدات مما يؤهله للحصول على ميزة ال 30 ٪ بمفرده دون الدول الدائنة الأخرى ، التى لم تلجأ لمثل هذا الخرق للقانون الدولى ، الساعى لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية على العكس مما تدعيه الدول المتحالفة .

ورأت ايطاليا أن نسبة ال30 ٪ كافية لضمان رفع الحصار ، ولكن مع استمرار تواجد السفن الحربية التابعة للدول المتحالفة فى المياه الإقليمية الفنزويلية (195) . وحثت وزارة الخارجية الألمانية كل دولة من الدول المتحالفة أن تعقد صفقة منفردة بشأن تسوية المراحل الأخرى من مطالبها ، وذلك بعد توفير الضمانات الكافية لدفع الجزء الأول من مطالب هذه الدول ، وعندئذ يمكن رفع الحصار ، وإنهاء التحالف الدولى ضد فنزويلا (196) .

ج ـ حل مشكلة المطالب الفرنسية لدى فنزويلا نموذجا :

تتناول هذه النقطة كيفية نجاح فرنسا فى حل مشاكلها المالية مع فنزويلا عبر الطرق الودية والتفاوضية والتحكيمية ، والتى حصلت بموجبها على مزايا أكبر بكثير مما حصلت عليه الدول المتحالفة بعد ما شنته من حرب ضد فنزويلا.

ترددت إشاعات فى يناير 1903 مؤداها أن فرنسا ستشارك فى حصار الساحل الفنزويلى ، بعد عجز فنزويلا عن دفع القسط الأول من المطالب الخاصة بها ، والتى تم تسويتها فيما بينهما بموجب معاهدة 1902 ، تلك المتعلقة بالفترة ما قبل الثالث والعشرين من مايو عام 1899، والمُقدّرة بنحو مائتى ألف جنيه استرلينى ، والتى تقرر دفعها من جانب فنزويلا خلال عام واحد يبدأ من اعتماد أوراق السفير الفرنسى الجديد فى كاراكاس ، والذى لم يصل إليها حتى التاسع من يناير عام 1903 . مع الأخذ فى الاعتبار أن القائم بالأعمال الفرنسى فى كاراكاس م . كويفيرو M . Quievreux قد حصل على ضمانا وديا من الحكومة الفنزويلية بسداد قيمة المطالب الفرنسية المُقدمة إليها قبل 1898 مع مطالب الدول الأخرى الدائنة لفنزويلا ، بموجب حق فرنسا فى التمتع بميزة الدولة الأولى بالرعاية (197) .

ولجأت فرنسا للتحكيم لحل مشاكل ديونها ومطالبها عما تعرضت له من خسائر وأضرار فى فنزويلا ، ونجحت فى حل جزء منها بطريقة سلمية (198) . فقد وقعت كلا من فرنسا وفنزويلا بروتوكولا لتسوية المطالب الفرنسية ، وذلك فى السابع والعشرين من فبراير عام 1903 بواشنطون برعاية بوين وجويسيران Jusserand ، نصت المادة الأولى فيه على إحالة كل المطالب الفرنسية التى لم يتم تسويتها دبلوماسيا ، أو من خلال التحكيم بين الدولتين إلى لجنة مشتركة ، تتكون من عضوين أحدهما فنزويليا والآخر فرنسيا لبحثها ، وإذا فشلا فى الاتفاق على قضية ما ، يكون المحكم الذى سيتم اختياره ذا قرار حاسم ونهائى ، وذلك قبل الأول من مايو عام 1903 ، ثم الاجتماع فى كاراكاس فى الأول من يونيو عام 1903 . ونصت المادة الثانية على دفع نسبة ال 30 ٪ بدءا من مارس 1903 مع مطلع كل شهر ، ويتم توزيعها طبقا لقرار محكمة هاجو . وإذا لم تلتزم فنزويلا بدفع النسبة يتولى موظفون بلجيك إدارة جمركى مينائى لاجوايرا وبورتوكابيلو حتى سداد الدين (199) .

وقد وافق كاسترو على تخصيص 13 ٪ من إجمالي دخل هذين الميناءين لسداد الديون الفرنسية لدى فنزويلا (200) ، حيث بلغت قيمة المطالب الفرنسية لدى فنزويلا فى الثالث عشر من نوفمبر عام 1903 نحو 2.667.537 مليون بوليفار (2.600 ألف فرنك) . ووافقت فرنسا على الحصول عليها خارج إطار نسبة ال 30 ٪ . كما كان لفرنسا ديونا دبلوماسية تعويضا عن قضية فابيانى (201) ، قدرها 4.346.656 مليون فرنك ، وديونا أخرى قدرها مليون فرنك ، تعويضا عما حل بمصالحها من أضرار على يد الثوار الفنزويليين عام 1892 . وكان هناك عجز فى التحكيم قدره 42.597 مليون فرنك تقريبا (202) . وتم إحالة المطالب الفرنسية لدى فنزويلا ، التى لم يتم حلها بالطرق الدبلوماسية إلى اللجنة المشتركة الفنزويلية الفرنسية المُشكلة من لاروكا La Rocca مندوبا عن فرنسا ، ليونى Leony مندوبا عن فنزويلا ، فيلتز Filtz كمحكم ، بموجب بروتوكول واشنطون السابع والعشرين من فبراير عام 1902 (203) ، وذلك منذ الأول من يونيو عام 1903 لفحصها ودراستها . وقد نجحت فى تحديدها وتقديرها فى الحادى والثلاثين من أغسطس عام 1903 . (204)

وكان الدين الدبلوماسى الفنزويلى قد وصل فى الحادى والثلاثين من ديسمبر عام 1901 نحو أربعة عشر مليون دولار ، وهو عبارة عن كل الديون التى تم تسويتها سابقا ، ولم يتم دفع شيىء منها منذ ذلك التاريخ ، بسبب الثورة الفنزويلية . وطالب بوين بتخصيص 13٪ من الرسوم الجمركية فى كل الموانئ

الفنزويلية لسداد هذا الدين ، بعد تكليف الخارجية الفرنسية للقائم بأعمالها فى واشنطون بيير دى مارجيرى Pierre de Margeri بالدخول فى مفاوضات مع بوين لتسوية الديون الفرنسية . وحصلت الحكومة الفرنسية على تأكيدات بتسوية عادلة لمطالبها عند تسوية مطالب الدول الأخرى (205) . ولذا اعترضت فرنسا على تولى الوكلاء التجاريين البلجيكيين مهمة إدارة جمارك فنزويلا لصالح كل الدول الدائنة لها ، وأكدت لمندوبى الدول المتحالفة ولبوين ولوزارة الخارجية الأمريكية ضرورة تسديد ديونها أولا من حصيلة رسوم مينائي لاجوايرا وبورتوكابيلو ، دون التقيد بسداد ديون الدول الأخرى . ومن ثم ظهرت أراء تقول : إن نسبة 40 ٪ من حصيلة هذه الرسوم الجمركية ربما تكون كافية لسداد ديون كل الدول ، ولذا فلا مفر من المعاملة بالتساوى مع مطالب وديون كل الدول (206) .

ورفضت فرنسا مبدأ الأفضلية التى تطالب به الدول المتحالفة فى نسبة ال 30 ٪ ، وأيدت مبدأ المساواة فيها ، وارتكز رفضها على مبدأين ؛ أولهما : أن تسوية المشاكل سلميا بين دولتين يؤدى لمعاملة متساوية ، بينما تسويتها بطريقة عسكرية يؤدى إلى معاملة غير متساوية جراء استخدام القوة لجمع الديون . ولذا فالأفضلية التى تحصل عليها جراء ذلك تؤدى إلى الإضرار بحقوق وديون الدول الأخرى ، التى لم تلجأ للحرب للحصول على ديونها ، الأمر الذى يؤصل لمبدأ خطير مضمونه أن الحرب هى خير وسيلة للحفاظ على السلام . وثانيهما : أن تسوية فرنسا لديونها مع فنزويلا حدث بموجب معاهدة دولية قبل لجوء الدول المتحالفة للحرب ضد فنزويلا ، وأن فرنسا لم تُصر فى تلك المعاهدة على الحصول على الأفضلية والأولوية فى توزيع حصيلة الرسوم الجمركية ، بل أكدت على حق كل الدول الدائنة لفنزويلا فى الحصول على مبدأ المساواة معها (207) .

وأبدى كرانبورنى عدم اعتراض بريطانيا على ما حصلت عليه فرنسا من أفضلية متمثلة فى نسبة ال 13 ٪ ، ووعد ببذل بلاده قصارى جهدها لتبديد مخاوف الدول السبع الدائنة غير المتحالفة بشأن ديون الدول المتحالفة لدى فنزويلا (208) . وبالفعل بدأ المندوب الفرنسى بكاراكاس فى جمع الرسوم الجمركية من مينائها ، وأخذ منها نسبة ال 13٪ لتسديد الديون الفرنسية (209).

وبامعان النظر فيما سبق ؛ يتضح أن حجم الدين الفرنسى لدى فنزويلا قد وصل نحو50 مليون فرنك تقريبا ، وهو مبلغ لا يُستهان به . وأن فرنسا تعرضت مثل الدول المتحالفة لأضرار حلت بمصالحها ومصالح رعاياها فى فنزويلا ، ومع ذلك كانت أعقل من هذه الدول ، حيث انتهجت نهجا سلميا فى الحصول على مستحقاتها السابقة عبر المفاوضات والتحكيم واللجان المشتركة ،

التى اتسمت بنودها ومضمونها بالود والاحترام المتبادل بين الطرفين ، وأعطت فنزويلا من خلالها عن طيب خاطر مزايا ومعاملة تفضيلية لفرنسا ، إذ خصص كاسترو لها بمفردها وبدون ضغط منها نسبة 13 ٪ من إيرادات جمارك مينائى لاجوايرا وبورتوكابيلو ، وصارت حقا مُكتسبا لفرنسا بطريقة رسمية وقانونية ، لا يمكن لأى دولة منازعتها فيها . وأقرت بريطانيا بهذه الميزة ، على الرغم من انتقاد فرنسا المعاملة التفضيلية التى تطالب بها الدول المتحالفة فى نسبة ال 30 ٪ ، بل وتعهدت بطمأنة الدول السبع غير المتحالفة الدائنة لفنزويلا من أن الدول المتحالفة لن تضر بديونها .

ومن ثم كانت طريقة فرنسا فى الحصول على مستحقاتها المالية من فنزويلا نموذجا يجب أن يُحتذى به من جانب الدول المتحالفة وغيرها ، حيث انطلقت مما حصلت عليه من مزايا ، وبدأت فى الحفاظ عليها عبر المطالبة بتخصيص نسبة ال 13٪ أولا من إيرادات الجمارك المخصصة لسداد ديونها أولا قبل غيرها ، وبأشياء أخرى ، وأيدتها فنزويلا بالطبع .

وقد يكون السبب فى إسناد مهمة جمع نسبة ال 30 ٪ من إيرادات جمركى بيورتوكابيلو ولاجوايرا ، وتوزيعهما على الدول المعنية بها إلى موظفين بلجيك ، نظرا لكون بلجيكا ليست لها مصالح كبرى فى فنزويلا مثل هذه الدول ، ومن ثم ستكون أكثر حيادا ، وربما نظرا للسمعة الدولية التى تتمتع بها بلجيكا وساستها وقانونييها فى مجال التحكيم الدولى فى هذه الفترة .

ء - البروتوكولات واللجان المشتركة الفنزويلية الأجنبية :

تعالج هذه النقطة محاولات الدول المتحالفة بعد أن سقط فى يدها ، وبعد فشلها عبر الحرب والحصار لفنزويلا أن تحصل على مستحقاتها المالية لديها عبر المفاوضات واللجان المشتركة . وقد نجحت إلى حد ما فى الوصول لأهدافها ، ولكن فى المقابل دفعت ضريبة غالية جدا لا يُقدرها إلا عاقل .

1 - البروتوكول البريطانى الفنزويلى 13فبراير1902 نموذجا :

عُقدت فى الثالث عشر من فبراير عام 1902 معاهدة فى واشنطون بين فنزويلا من جهة وبريطانيا وألمانيا وايطاليا من جهة أخرى ، وأُلحقت بها ثلاث مسودات عُرفت باسم البروتوكولات الثلاث ، وتم اتخاذ البروتوكول البريطانى الفنزويلى نموذجا لحل المشكلتين الأخريين بين فنزويلا وكلا من المانيا وايطاليا . ونصت المادة الأولى من هذا البروتوكول على اعتراف فنزويلا بعدالة التعويضات التى تطالب بها بريطانيا لصالح رعاياها فى فنزويلا عما تضررت منه بسبب الحرب الأهلية . واحتوت المادة الثانية منه على التزامها بسداد

التعويضات فورا فى صورة نقدية أو ما يعادلها ، والتى هى مطالب من الدرجة الأولى ، وقدرها5.500 ألف جنيه استرلينى ، وعما تعرضت له السفن البريطانية وبحارتها من سلب ونهب وسجن واعتداءات وسوء معاملة . واشتملت المادتين الثالثة والرابعة منه على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع فى كاراكاس لتسوية المطالب فيما بين فنزويلا وبريطانيا . وتعهدت فنزويلا فى المادة الرابعة منه بدفع نسبة ال 30 ٪ شهريا بدءا من من الأول من مارس عام 1903 للدول المتحالفة . وفى حالة عجزها عن الوفاء بهذه المهمة يُعهد بأمر إدارة جمركى لاجوايرا وبورتوكابيلو لموظفين بلجيكيين ، حتى يتم سداد ما على فنزويلا من ديون . وإذا ما حدثت مشاكل بشأن توزيع هذه النسبة ، وإذا ما فشلت فنزويلا فى إرضاء رغبة الدول المتحالفة فى عقد تسوية منفصلة لمطالبهم يتم إحالة المشكلة إلى محكمة هاجو (210) .

وبإمعان النظر فيما سبق ؛ يتضح أن البروتوكولين البريطانى والألمانى مع فنزويلا قد أرضاهما فى الغالب الأعم على حساب فنزويلا فيما يتعلق بالمطالب التى هى من الدرجة الأولى ، والتى قال عنها يوما ما أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى أنها أسباب تافهة ، ولا تستحق أن تُشن حربا من أجلها على فنزويلا ، لأنه من الممكن حلها بالطرق السلمية . وقد تحققت وجهة نظره الآن ، حيث حصلت على 5.500 ألاف جنيه استرلينى ، ولكن ماذا خسرت من أرواح وأموال ومعدات وسمعة دولية مقابل الحصول عليه ؟ ، فمهما كانت قيمته هل يساوى ما تم التضحيه به من أجله ؟ . وهل معالجة العرض تُغنى عن معالجة المرض الأساسى ، المتمثل فى ديون ومطالب خاصة بالرعايا البريطانيين ، والذى بموجب هذا البروتوكول تم إحالتها إلى لجنة مشتركة لمناقشتها ، ولا يمكن الجزم بنجاحها فى ذلك أم لا ؟ . ومن ثم إذا ما فشلت فسيُرفع الأمر لمحكمة هاجو . إذن المشكلة حلها سيستغرق وقتا طويلا ، ويتطلب صبرا كبيرا ، ولابد عن التفاوض والتحكيم والتشاور . فلماذا كانت الحرب إذن ؟ ، من الواضح أنه لم يكن لها فائدة .

2- البروتوكول الفنزويلى الألمانى 13 فبراير 1903 :

اعترفت فيه فنزويلا بعدالة مطالب الرعايا الألمان لديها ، بعد أن زادت بسبب الحرب الأهلية هناك من 1893 - 1900 حتى وصلت إلى 815, 1.718 مليون بوليفار ، وهى ديون من الدرجة الأولى ، والتزمت فنزويلا بموجبه بدفع 5.500 ألف جنيه استرلينى من هذا المبلغ فورا . على أن يتم دفع المبلغ الباقى على خمسة أقساط شهرية تستحق الدفع مع منتصف كل شهر بدءا من مارس وحتى يوليو 1903 من جانب بوين للسفير الألمانى فى كاراكاس . وفيما يتعلق

بمطالب الرعايا الألمان وشركة خط السكك الحديد الألمانى الأكبر فى فنزويلا ، والخاصة بالمهندس الألمانى كارل هنكل Carl Henckel ، والشركة المحدودة فى بنتون Benton ومونلربان Monlerban وبرلين التى تمتلك مجزرا فى كاراكاس عما حل بهم من أضرار وخسائر ، فقد تم إحالتها إلى لجنة مشتركة شُكلت فى الأول من مايو عام 1903 من مندوبين عن الدولتين ، فإذا اتفقا على المطالب المقدمة إليهما تصبح قراراتهما قاطعة ، وإذا لم يتفقا بشأنها تُحال لمحكم ثالث يُعينه الرئيس الأمريكى (211) .

وكلفت الحكومة الفنزويلية مندوب بنك انجلترا فى كاراكاس بالدفع شهريا بدءا من الأول من مارس عام 1903 نسبة ال 30 ٪ ، والتزمت بدفع قرض فائدته 5 ٪ عليها لألمانيا ، حصلت عليه منذ عام 1896 ، ودفع كل الديون الخارجية عليها ، وخصصت مصادر دخل الدولة لدفع هذا الدين دون المساس بالالتزامات الأخرى سارية المفعول كنسبة ال 30 ٪ ، على أن تُعيد ألمانيا ما استولى عليه أسطولها الحربى من سفن حربية فنزويلية فورا ، واتفقت الدول المتحالفة على رفع الحصار ، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وفنزويلا (212) .

والمدقق للنظر فى نصوص البروتوكول الألمانى ؛ يجد أنه رغم إنصافه فى بعض المواقف البسيطة لبريطانيا وألمانيا ، إلا أن القضية الجوهرية لهما لم يحلها حلا فوريا . وهذا فى حد ذاته يُعتبر انتصارا لفنزويلا الدولة الضعيفة المُكبلة بالديون ، ومع ذلك راوغت ولعبت سياسة ، واستطاعت هز كرامة دول كبرى مثل بريطانيا وألمانيا وغيرهما ، وجعلتها تسير وفق ما تريد هى وليس وفق ما تريد الدول الكبرى ، التى كان يحركها المال فقط ، وليس الكرامة الوطنية التى أُهينت على حد قولها ، وكما كانت تتشدق بذلك من قبل . وما بند الاستعانة بموظفين بلجيكيين لإدارة شئون الجمارك فى حالة عجز فنزويلا عن سداد ما عليها ما هو إلا ذرا للرماد فى العيون ، وحفظا لماء وجه تلك الدول الكبرى ، وادعاءا من جانبها بالنصر على فنزويلا وإذلالها ، ولكنه نصر ظاهرى فقط ، حيث صفعت فنزويلا تلك الدول على وجهها صفعة قوية فى البنود الأولى من هذا البروتوكول .

وما تميزت به ألمانيا عن بريطانيا فيما يتعلق بسداد فنزويلا ما عليها لها من قروض سابقة كان له مقابل مُذل لألمانيا ، إذ أُجبرت ولو نظريا حتى تاريخه على إعادة ما استولى عليه أسطولها من سفن فنزويلية فورا ، بل واشترطت عليها فنزويلا رفع الحصار واستئناف العلاقات الدبلوماسية فورا ، وهو فى حد ذاته مكسب أيضا لها .

3 - البروتوكول الفنزويلى الايطالى 13 فبراير 1903 :

التزمت فنزويلا بموجبه بدفع 5.500 ألف ليرة ايطالية أو ما يعادلها خلال ستين يوما من أصل اجمالى مبلغ المطالب الخاصة بالأضرار التى تعرضت لها المصالح الايطالية ، جراء الحرب الأهلية هناك 1898 - 1900 وقدرها 2.810.255 مليون بوليفار فنزويلى ، بعد فحصها من جانب لجنة مشتركة تتألف من مندوبين أحدهما ايطالى والآخر فنزويلى ، اللذين إذا ما فشلا فى التوصل لتسوية جادة ، يُحال الأمر لعضو ثالث تعينه الولايات المتحدة من أمريكا الشمالية . وتعهدت فنزويلا بعدم المطالبة بأى تعويض لأى فنزويلى تم سجنه واعتقاله ، أو عن تدمير أى سفينة فنزويلية أثناء الحصار ، خاصة سفن البضائع المملوكة لمواطنين فنزوليين . ومن ثم استعدت إيطاليا لإعادة السفن الحربية الفنزويلية التى أسرتها ، ورفع الحصار ، واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع فنزويلا (213) . وحصلت ايطاليا بموجب هذا البروتوكول على حق الدولة الأولى بالرعاية التى تمتعت به من قبل بموجب اتفاقية التاسع عشر من يونيو عام 1861 . ووافق المجلس التشريعى الفنزويلى على بنود البروتوكولات الثلاث البريطانية والألمانية والايطالية (214) .

والمتأمل فى نصوص البروتوكول الفنزويلى الايطالى ؛ يجد أنه احتوى بنودا شكلية ، من الواضح أنه لا أساس لها على أرض الواقع من الناحية المنطقية ، وغير موجودة فى البروتوكولين مع ألمانيا وبريطانيا ، والمتمثلة فى عدم مطالبة فنزويلا إيطاليا بأى تعويض لأى فنزويلى اعتقلته ايطاليا ، أو عن تدمير أى سفينة فنزويلية خاصة التابعة للمواطنين الفنزوليين من جانب إيطاليا أثناء الحصار ، إذ إن قدرات ايطاليا العسكرية فى الحصار كانت محدودة ، حيث لم تشارك سوى بثلاث سفن حربية فقط . وسبق القول إنها اكتفت بدور الدعم والإسناد للأسطولين الألمانى والبريطانى ، وأنها لم يكن يشغل بالها فى الموضوع كله سوى الحصول على ديونها . ومن ثم لا يُعتقد أنها قد ارتكبت مثل الأعمال السابق ذكرها ضد مواطنين وسفن فنزويلية . وما وضع هذه البنود إلا لاستكمال الشكل العام فقط للبروتوكول ، حيث وضُعت كى لا تُنفذ ، لأنه لا أساس فى الأصل لتنفيذها . ونظرا لأن ايطاليا لم تكن بالشراسة المعهودة على بريطانيا وألمانيا أثناء الحصار ضد فنزويلا . وكانت أقرب ما يكون إلى النموذج الفرنسى الساعى للحصول على ديونه سلميا قدر الإمكان ، فقد اعترفت لها فنزويلا بما سبق وتمتعت به منذ 1861 بميزة الدولة الأولى بالرعاية .

كما حددت اللجنة المشتركة الفنزويلية البلجيكية ديون بلجيكا عند فنزويلا الخاصة بشركة مياه كاراكاس بنحو 10.5 مليون عملة ذهبية اسبانية ، وذلك بموجب معاهدة السابع من مارس عام 1903 (215) .

وأكد بوين أن هدف الدول المتحالفة من توقيع هذه البرتوكولات هو تشكيل لجان مشتركة تمكنها من الحصول على أفضلية فى نسبة ال 30 ٪ ، حيث أرادت هذه الدول أن تحصل على ثلثى هذه النسبة ، وطالبت بإدراجها فى بروتوكول السابع من مايو عام 1903 ، الذى أحالها بدورة لمحكمة التحكيم فى هاجو (لاهاى) (216) .

وقد نصت المادة السادسة من البروتوكولات الثلاث التى وقعتها الدول المتحالفة فى واشنطون فى السابع من مايو عام 1903 على توجه من له ديون لدى فنزويلا إلى محكمة التحكيم فى هاجو ، المنوطة بتحديد ما إذا كان يحق لهذه الدول التمتع بمعاملة تفضيلية فى نسبة ال 30 ٪ أم لا ؟ ، وما إذا كانت هذه النسبة سيتم توزيعها بين كل الدول الدائنة أم لا ؟ ، وسيكون حكمها نهائيا (217) . وستنضم هذه الدول كأطراف فى التحكيم الذى سيتم لتسوية مشكلة هذه النسبة ، الأمر الذى دفعها للمطالبة بالحصول على كافة مطالبها الخاصة برعاياها فى مدة لا تتجاوز سنة على الأكثر (218) .

وبعد التوقيع على هذه البروتوكولات الثلاثة فى السابع من مايو عام 1903 تم رفع الحصار عن الساحل الفنزويلى ، وسلم بوين 137.500 ألف فرنك للسفير البريطانى فى كاراكاس تعويضا لبلاده عما أنفقته على الحصار . وحصلت ألمانيا على الدفعة الأولى من التعويضات التى طالبت بها وإجمالها 1.718.000 مليون فرنك جراء ما تعرضت له مصالحها ورعاياها من أضرار بسبب الحرب الأهلية الفنزويلية 1898 - 1900 ، وتقرر صرف باقى التعويضات الألمانية على خمسة أقساط شهرية . وستحصل ايطاليا على تعويضاتها على قسطين شهريين . بينما سيتم إحالة الديون الأصلية للدول المتحالفة لمحكمة لاهاى لتسويتها (219) .

هـ : التحكيم الدولى :

تعالج هذه النقطة الحديث الختامى عن البحث ، وأهم نقطة فيه ، إذ تتناول فكرة التحكيم الدولى ، ومدى تقبل الأطراف لها ، ولفكرة رفع الحصار عن فنزويلا بالتزامن ، بعد تبنى الولايات المتحدة لهما ، واصرار كاسترو عليهما . وكيفية معالجة المحكمة الدولية لقضايا التعويضات والديون الخاصة بالدول الدائنة لفنزويلا . وقرارات المحكمة فى هذا الأمر . مع إطلالة موجزة على مدى الالتزام من جانب فنزويلا بتنفيذ هذه القرارات .

1 ـ موقف الأطراف المختلفة من التحكيم ورفع الحصار :

تبنت الصحف الأمريكية مثل نيويورك وورلد ونيويورك هيرالد تشجيع فكرة إحالة المطالب والتعويضات التى تطالب بها بريطانيا وألمانيا من فنزويلا للتحكيم الدولى (220) . ورحبت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا بذلك ، وعهدت الأخيرتين لسفير الولايات المتحدة بكاراكاس إم . بوين برعاية وحماية مصالحهما وأرواح رعاياهما فى فنزويلا ، والحفاظ على كرامة دولتيهما (221) . ورغم محاولة الرئيس الأمريكى روزفلت إقناع الدول المتحالفة بإحالة خلافاتها مع فنزويلا لمحكمة التحكيم الدائمة التى شكلها مؤتمر لاهاى (222) ، إلا أنها ترددت خوفا من استغراق المحكمة وقتا طويلا فى تسوية مطالبها ، وحتى لا تعطى فنزويلا حقا فى رفع دعوى مطالب مضادة لمطالبهم ، مما يؤدى لخفض قيمة الأموال التى ستدفعها لهم (223) .

وتحرج موقف روزفلت بعد قيام الأسطول الألمانى المحاصر للساحل الفنزويلى بالاستيلاء على سفينتين فنزويليتين وإغراقهما ، فصار عُرضة للمسائلة أمام الكونجرس الأمريكى ، بعد اتهامه بالتخلى عن مبدأ مونرو ، وغضه الطرف عما ترتكبه دولا أوروبية ضد دولة أمريكية كفنزويلا ، ما دفع بريطانيا لقبول فكرة التحكيم ، مخافة الدخول فى حرب (224) ، لاسيما وأن الولايات المتحدة أيدت فنزويلا ، لاقتناعها بأن الحرب ليست السبيل الأمثل أمام الدائن للحصول على حقه . إذ ستؤدى لعجز المدين عن سداد ديونه ، ومن ثم لابد من الصبر عليه حتى يتمكن من السداد (225) .

ورفضت فنزويلا مبدأ التحكيم ، وبدأت فى مساومة بريطانيا على مطالبها ، حيث أعلنت أنها لن تدفعها إلا بعد دفع بريطانيا لها تعويضات عن الأضرار التى تسببت لها فيها السفينة بان رايت (226) . ورغم موافقة الدول المتحالفة على مبدأ التحكيم شريطة ضمان محكمة لاهاى تنفيذ نتائجه ، إلا أنها أصرت على استمرار الحصار للساحل الفنزويلى وتفعيله ، مما أدى لتوتر الموقف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية (227) .

ووافقت بريطانيا وايطاليا على رفع الحصار ، ولكن ألمانيا راوغت ، واشترطت موافقة جماعية من جانب الدول المتحالفة على رفعه (228) ، الأمر الذى أثار شكوك روزفلت والرأى العام الأمريكى فيها ، ورأوا أنها ترغب فى فرض سيطرتها على جزيرة مارجاريتا Margarita الفنزويلية . فأكدت بريطانيا أن ألمانيا تسعى بذلك لإفساد العلاقات البريطانية الأمريكية (229) .

واشترط كاسترو ضرورة رفع الحصار قبل الموافقة على بروتوكول معاهدة

التحكيم ، لاستياء الفنزويليين من الحصار ، وإحساسهم بالمهانة بعد رؤيتهم لسيطرة الدول المتحالفة على جمارك بلدهم وتوقف تجارتها (230) ، لاسيما والحكومة الايطالية لا ترى ضرورة وفائدة من استمراره ، إذ سيؤدى لأضرار كبيرة بالتجارة ، ولن يخدم أهداف الدول المتحالفة ، ومن ثم فضلت الاهتمام بالاقتصاد الفنزويلى ، وعدم تهديد فنزويلا ، حتى لا يصعب عليها سداد ديونها فى فترة زمنية معقولة ، ولذا رأت أن أى حكم ستصدره محكمة هاجو أو أى لجنة خاصة على فنزويلا بأثر رجعى سيكون عديم الجدوى (231) .

وظهرت أراء أخرى بين الدول المتحالفة تنادى بعدم الإصرار على رفع الحصار كشرط مسبق لإجراء التحكيم ، لأن من المحتمل رفعه باعتباره عفوا عاما يصدر بقانون من البرلمانات الأوروبية ، وليس بقرار من محكمة هاجو (232) . وأمام إصرار وزارة الخارجية البريطانية على استمرار الحصار لإجبار كاسترو على تسوية مطالب الدول المتحالفة ، أبدى كاسترو استعداده لدفع تكلفة هذا الحصار شريطة رفعه فورا (233) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح أن كل الأطراف قد انتهجت سياسة عض الأصابع ، والمراوحة فى المكان نفسه ، والتقدم خطوة للأمام والرجوع أخرى للخلف ، عندما وُضعوا جميعا فى موقف الاختيار الصعب ، لإنهاء حالة الحرب الدائرة فى فنزويلا . فلكل طرف حساباته الخاصة التى يريد من ورائها تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب . ولكن صار من الواضح أن الغلبة كانت فى صالح الولايات المتحدة وفنزويلا ، اللتان أدت سياستهما التى جمعت بين النعومة والقوة إلى إجبار الدول المتحالفة على قبول التحكيم ، ورفع الحصار ، حتى ولو بشروط وتنازلات فنزويلية ، إلا أن وصول الأطراف إلى هذه النهاية يُعد مكسبا وانتصارا لفنزويلا والولايات المتحدة . وما مراوغة الدول المتحالفة وترددها إلا حفظا لماء الوجه فقط ، إذ إنها فى قرارة نفسها كانت تسعى للوصول إلى هذه النهاية .

2 ـ كيفية حل قضايا التعويضات والديون :

سافر إم . بوين لواشنطون للمشاركة فى مؤتمر دبلوماسى مع مندوبى الدول المتحالفة تمهيدا للتوجه لمحكمة التحكيم الدائمة بلاهاى ، التى عدت حصار الساحل الفنزويلى عملا حربيا ، حتى لو كانت النتائج المترتبة عليه بسيطة (234) . واكتملت ترتيبات عقد المؤتمر السنوى التاسع بخصوص التحكيم الدولى ، الذى تم افتتاحه فى بحيرة موهاوك Mohawk فى السابع والعشرين من مايو عام 1903 ، واستمر على مدار ثلاثة أيام . وتم إحالة

المشكلة الفنزويلية إليه (235) . وقد أسست الدول الكبرى هذه المحكمة لتسوية المشاكل الخاصة بالديون والتعويضات لدول لدى دول أخرى ، والمشاكل الخاصة بالتنازل عن أجزاء من الأوطان (236) . وانعقدت هذه المحكمة فى لاهاى فى الأول من سبتمبر عام 1903 . وكان عليها إصدار حكمها بعد ستة أشهر من انعقادها ، والاسترشاد فى أعمالها بمعاهدة تأسيسها (237) . وأدى دور المحكم فيها فى قضية فنزويلا الفقيه (المشرع) الروسى إم . دى .مارتينز M .de . Martens (238) .

وقد عقدت لجنة مشتركة بين بوين ومندوبى الدول المتحالفة لمناقشة القضايا الخاصة بالأضرار والخسائر التى حلت بالرعايا الأجانب فى فنزويلا ، والتى تُقدر بنحو 55 ألف دولار للألمان ، وبما يتراوح ما بين 200 - 300 ألف دولار للبريطانيين . وفى البداية أصرت بريطانيا وايطاليا على تسوية نقدية عاجلة لديونهما ومطالبهما ، ثم قبلت هذه الدول بالحصول على ضمان معقول يؤكد دفع فنزويلا مستحقاتهم على أقساط محددة . واقترحت الولايات المتحدة أن تكون حصيلة الجمارك الفنزويلية وقرضا تحصل عليه فنزويلا ضمانا لدفع هذه المستحقات (239) .

وواجه عرض بوين فى الثانى من فبراير عام 1903 على ميشيل هربرت سفير بريطانيا فى كاراكاس تخصيص ثلثى نسبة ال 30 ٪ للدول المتحالفة ، وتخصيص الثلث الباقى للدول الدائنة الأخرى انتقادات شديدة على أساس أنه يكرس لمعاملة تفضيلية تتناقض مع مبدأ المساواة ، ويُعرّض العلاقات الدولية السلمية للخطر ، ويتناقض مع معاهدة التاسع والعشرين من يوليو عام 1899 ، التى نصت على تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية والدبلوماسية ، واللجوء للتحكيم الدولى إذا ما تعذر ذلك ، والتى على أساسها وبروتوكول السابع من مايو عام 1903 انعقدت محكمة هاجو (240) . وكانت إحدى الشركات الألمانية العاملة فى فنزويلا قد وجهت نداءا لبوين تطالبه بإقناع الدول المتحالفة بحماية المصالح الألمانية هناك إذا ما أصرت على اقتراح يتضمن السيطرة على النظام المالى الفنزويلى (241) .

وكان من المنتظر أن يتولى مؤتمر هاجو ومحكمته إقرار ما إذا كانت الدول المتحالفة تستحق معاملة تفضيلية بشأن مستحقاتها المالية لدى فنزويلا أم لا ؟ ، وما إذا كانت نسبة ال 30 ٪ من حصيلة جمركى مينائى لاجوايرا وبورتوكابيلو سيتم توزيعها على كل الدول الدائنة أم لا ؟ . وأن قرارات هذه المحكمة ستكون نهائية ، وقد قررت عدم أحقية الدول المتحالفة فى المعاملة التفضيلية (242) . ومن ثم فان نسبة ال 30 ٪ سيتم توزيعها بالتناسب على كل الدول الدائنة

لفنزويلا وفقا لديون كل منها (243) .

وبإمعان النظر فيما سبق ؛ يتضح أن المطالب الخاصة بالدول المتحالفة لدى فنزويلا يمكن تقسيمها إلى ثلاث درجات : الأولى : تتعلق بالأضرار التى حلت بالرعايا الأجانب والمصالح الأجنبية فى فنزويلا ، جراء الحرب الأهلية الفنزويلية . والثانية : تتعلق بفوائد الديون . والثالثة : تختص بالديون الأصلية لهذه الدول ، علاوة على مطلب آخر تريد هذه الدول وضعه فى المقدمة ، وتطالب حثيثا بالحصول عليه ، ألا وهو تكلفة ما أنفقته على حصارها للساحل الفنزويلى ، ذلك الحصار الذى كان السبب الرئيسى فيه من وجهة نظرها ما حل بتلك الدول وبرعاياها وبمصالحها من أضرار ، وتعثر فى الحصول على ديونها وفوائدها بسبب الأوضاع الداخلية فى فنزويلا .

ومن ثم كان لزاما على محكمة هاجو التوصل إلى حلول لهذه القضايا فى وقت يعانى فيه الاقتصاد الفنزويلى من تدهور ، وتعانى فنزويلا نفسها من حرب أهلية تركت آثارها على الجانب الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فيها . فهل نجحت المحكمة فى ما هو مطلوب منها ؟ . وهل كانت منطقية فى أحكامها ؟ . وهل جاملت طرف على حساب طرف آخر ؟ . وهل التزمت بالمبادئ والأعراف الدولية فى تحكيمها للقضية الفنزويلية ؟ . وهل كان للولايات المتحدة تأثير على قراراتها ؟ . وسيتضح كل ذلك لاحقا .

3 ـ قرارات محكمة هاجو :

استرشدت محكمة هاجو فى حكمها بالنموذج الذى تم إقراره لحل مشكلة الحملة العسكرية الأجنبية على الصين 1902/1901 ، والتى شاركت فيها بريطانيا ، ألمانيا ، ايطاليا ، فرنسا ، روسيا ، اليابان ، النمسا والمجر ، الولايات المتحدة الأمريكية . حيث لم تطالب بريطانيا أثناء تسوية هذه المشكلة بمعاملة تفضيلية ، تتمثل فى منحها تعويضا عما تكلفته أثناء هذه الحملة . فكيف تطالب بها من فنزويلا عام 1903 . فهل هى تخشى من الصين وتستهتر بفنزويلا ؟ . وقد حصلت الدول المشاركة فى تلك الحملة على مبلغ قدره 450 مليون يوان صيني . ومن ثم رفضت محكمة هاجو منح معاملة تفضيلية للدول المتحالفة ، التى حاصرت فنزويلا ، لكونها لجأت للعمل العسكرى وليس التحكيم لتسوية خلافاتها مع فنزويلا . ولذا فعليها تحمل ما تكبدته من تكاليف جراء عملها العسكرى هذا ، خاصة وأن القانون الدولى لا يعترف بالمعاملة التفضيلية ، لاسيما وقد تم تطبيقه على قضية الحملة العسكرية الأجنبية على الصين ، التى كانت بريطانيا وألمانيا وايطاليا مشاركة فى كليهما (244) .

وناقشت محكمة هاجو مطالب الدول المتحالفة ، وقررت فى الثانى والعشرين من فبراير عام 1904 على لسان محكميها مثل ديتى فابيانى Dette Fabiani (245) ، تخصيص مبلغ قدره 363.381 ألف جنيه استرلينى لبريطانيا ، وخصصت لألمانيا مبلغا قدره 1.673.527 مليون مارك ، وبما يعادل 82.848 ألف جنيه استرلينى (246) . وبما يعادل 1.718.815 مليون بوليفار ، وذلك تعويضا لها عما تضررت منه بسبب الحرب الأهلية فى فنزويلا فى الفترة من 1898 - 1900 ، على أن يتم دفعه على خمس أقساط شهرية تبدأ من مارس وحتى يوليو 1904 (247) . كما خصصت لايطاليا مبلغا قدره 2.810.255 مليون بوليفار ، بما يعادل 110.206 ألف جنيه استرلينى (248) . وأن يتم دفع مبالغ بريطانيا وايطاليا فورا (249) .

ولم تفصل المحكمة فى المطالب الأخرى للدول المتحالفة ، حيث بالغت فى تقديرها بنحو 27.168 ألف جنيه استرلينى ، بينما وافقت على رصد مكافئات قيمتها 66.238 ألف جنيه استرلينى ، وقد وصل إجمالى المطالب ضد فنزويلا نحو 1.296.419 مليون جنيه استرلينى (250) . كما قررت المحكمة تعيين موظفين هولنديين وفرنسيين ومكسيكيين ، لتولى مهمة جمع حصيلة جمارك فنزويلا ، وتخصيص ربع حصيلتها لحكومة فنزويلا ، حتى تتمكن من تسيير أعمالها ، وتقديم الخدمات للفنزويليين ، وتخصيص الثلاثة أرباع الأخرى لدفع الديون الفنزويلية ، وأن يستمر العمل بذلك حتى سداد هذه الديون كاملة (251) .

وقد دفعت فنزويلا ما هو مقرر عليها من أقساط شهرية من ديونها للدول المتحالفة عن الفترة منذ قرارات محكمة هاجو فى الثانى والعشرين من فبراير عام 1904 وحتى الأول من أبريل عام 1905 ، ووُضعت هذه الأموال فى خزانة بنك انجلترا فى كاراكاس ، والتى بلغت نحو 178.500 ألف جنيه استرلينى ، وتم توزيعها بنسب مختلفة حسب المبلغ الإجمالى المقرر لكل دولة . فحصلت بريطانيا على 104.500 ألف جنيه استرلينى . كما حصلت ألمانيا على 23.400 ألف جنيه استرلينى ، وحصلت ايطاليا على 50.600 ألف جنيه استرلينى ، ثم سُلمت هذه المبالغ لمندوبى هذه الدول الثلاث فى كاراكاس (252) . ومن ثم فقد حصلت الدول المتحالفة فى النهاية على مطالبها التى هى من الدرجة الأولى وقدرها 385 ألف دولار . وبذلك تمتعت بمعاملة تفضيلية مباشرة بطريقة ودية من فنزويلا جراء تدخلها العسكرى فيها رغم رفض محكمة هاجو رسميا منحها هذه المعاملة (253) . الأمر الذى دفع فنزويلا لفرض ضرائب ورسوم جمركية بطريقة حازمة على الواردات القادمة إليها من جزيرة ترينيداد البريطانية (254) .

وبتحليل ما سبق ؛ يتضح أن المحكمة قد أقرت على المستوى النظرى بمبدأ المساواة بين الدول الدائنة فى نسبة ال 30 ٪ على أساس تناسبى مع ما لكل دولة من ديون ، وعدم الاعتراف بالمعاملة التفضيلية . ولكن على المستوى العملى والتطبيقى كان المبدأ الأخير هو الذى تم تنفيذه بالفعل ، حيث حصلت الدول المتحالفة فقط دون الدول الأخرى الدائنة على أفضلية ، متمثلة فى تعويضات عما حل بمصالحها من أضرار جراء الحرب الأهلية ، وهو ما لم تحصل عليه الدول الأخرى .

وهذا يتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية . وقد غاب عن المحكمة هذا الأمر عندما ركزت فى المقام الأول على حرمان الدول المتحالفة من إعطائها ما تريده من تكاليف فرض الحصار على الساحل الفنزويلى . بل وتجاهلت تماما ذكر الدول السبع غير المتحالفة الدائنة هى الأخرى لفنزويلا ، والتى من المؤكد تضررت مصالحها ورعاياها فى فنزويلا أيضا ، بل ولم تحدد أى نسبة من المال لهم ، وإن كانت حددت مبلغا إجماليا غير مفصلا هو 1.296.419 مليون جنيه استرلينى هو إجمالى المطلوب من فنزويلا ، بما فيه المُخصص للدول المتحالفة وغير المتحالفة ومكافئات قدرتها المحكمة بنحو 66.238 ألف جنيه استرلينى . علما بأن فرنسا شذت عن ذلك نظرا لتسوية مشاكلها مع فنزويلا وديا بطريقتها الخاصة .

كما أن قرارات المحكمة الخاصة بمطالب الدرجة الأولى للدول المتحالفة إذا ما تم تدقيق النظر فى المبالغ التى خصصتها لكل دولة منها يتضح أنها متفاوتة ، ولا تتناسب مع مقدار وحجم ما لكل دولة من ديون (مصالح ومشاريع) ، وعدد رعايا فى فنزويلا ، وخير مثال على ذلك ألمانيا وايطاليا . ولم يتم الالتزام بقراراتها عند التطبيق على أرض الواقع لا فى المدد الزمنية النظرية والفعلية للسداد ، فى مدة الأربعة عشر شهرا التالية لصدور تلك القرارات من الأول من مارس عام 1904 ـ الأول من أبريل عام 1905 ، وهى فترة المقارنة من جانب الباحث ، علما بأن المبالغ الواردة بالجدول بالجنيه الاسترلينى ، وأن عدد الرعايا الوارد به يتعلق بالفترة من 1898 - 1903 .

م	الدولة	الديون	المطالب الأصلية	عدد الرعايا
1	بريطانيا	900.000	70.000.000	6.154
2	المانيا	350.000	350.000	962
3	ايطاليا	530.000	530.000	3.179
**********				
م	الدولة	المدة النظرية للسداد	المدة الفعلية للسداد	المبلغ المقرر
1	بريطانيا	فورا	أربعة عشر شهرا	363.381
2	المانيا	خمسة أشهر	أربعة عشر شهرا	82.848
3	ايطاليا	فورا	أربعة عشر شهرا	110.206

**********				
م	الدولة	اجمالى المبلغ المقرر	اجمالى المسدد	المبلغ المسدد
1	بريطانيا			104.500
2	المانيا	556.435	178.5	23.400
3	ايطاليا			50.600

وبتحليل الجدول السابق تتضح عدة ملاحظات رئيسية كالتالى :

1 ـ أن بريطانيا صاحبة الدين والتعويضات الأكبر لدى فنزويلا ، حيث طالبت بنحو سبعة ملايين جنيه استرلينى تقريبا ، وصاحبة أكبر عدد من الرعايا الأجانب فى فنزويلا ، والمقرر لها من المحكمة أكبر مبلغ وهو 363.381 ألف جنيه استرلينى كتعويضات ، على أن تُسدد فورا ، لم تحصل عليها فى هذه المدة الزمنية البسيطة (فورا) ، بل تم مساواتها بالدول الأخرى المتحالفة فى مدة السداد وقدرها أربعة عشر شهرا ، وهى مدة المقارنة هنا ، وقد حصلت على المركز الأول فى الحصول على جزء من التعويضات المقررة لها ، حيث وصلها 104.500 ألف جنيه استرلينى .

2 ـ أن ألمانيا ذات المركز الثالث بين الدول المتحالفة من حيث حجم الدين الذى يُقد بنحو 350 ألف جنيه استرلينى ، قد طالبت بتعويضات مماثلة لحجم دينها ، عما حل بمصالح رعاياها ، الذين هم الأقل عددا بين رعايا الدول المتحالفة ، والتى قررت لها المحكمة أقل المبالغ المرصودة كتعويضات ، حيث رصدت لها 82.248 ألف جنيه استرلينى ، تُسدد على خمسة أقساط شهرية تالية لصدور قرار المحكمة ، لم تحصل سوى على 23.400 ألف جنيه استرلينى ، وهو بعد أقل مبلغ تم دفعه للدول الثلاث المتحالفة .

3 ـ أن ايطاليا صاحبة المركز الثانى من بين الدول المتحالفة كدائنة لفنزويلا بمبلغ قدره 530 ألف جنيه استرلينى ، تطالب بتعويض مماثل لدينها مثل ألمانيا ، عما حل برعاياها فى فنزويلا ، الذين يأتون فى المركز الثانى بين الدول المتحالفة ، والتى قررت لها المحكمة تعويضا قدره 110.206 ألف جنيه استرلينى ، على أن تُدفع فورا ، لكنها لم تحصل على المبلغ المسدد لها منه وقدره 50.600 ألف جنيه استرلينى ، إلا خلال أربعة عشر شهرا ، أسوة بباقى الدول المتحالفة .

4 ـ أن المبلغ الاجمالى المقرر سداده من جانب المحكمة يُقدر بنحو 556.435 ألف جنيه استرلينى ، لم يتم سداد سوى 178.500 ألف جنيه استرلينى منه للدول المتحالفة خلال أربعة عشر شهرا . ومن ثم فمتى يتم سداد المبلغ الباقى إذا سارت الأمور على هذه الوتيرة ؟ ، فإن الأمر يحتاج أربعة وأربعين شهرا ، بما يعادل أربع سنوات إلا ربع تقريبا ، وهذا فى بند التعويضات فقط . فمتى تُسدد بقية المطالب الثلاث الأخرى سواء فوائد الديون ، والديون وغيرها ؟ . إنه

بحق إرهاق كبير للميزانية الفنزويلية ، التى تم اقتطاع ثلاثة أرباع دخل جمارك موانيها لحساب الديون وتوابعها ، مع أن المباحثات التمهيدية واقتراحات كاسترو عرضت الثلث تقريبا من دخل ميناءين فقط من هذه الموانئ . ومن ثم فالخاسر الوحيد هو الشعب الفنزويلى .

ومن هنا يتضح عجز وتعثر فنزويلا فى سداد ما هو مقرر عليها للدول المتحالفة من تعويضات فى المدة الزمنية المحددة ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها تأثير على قرارات المحكمة الدولية لصالح فنزويلا . الأمر الذى يعكس انطباعا عاما يجب على الجميع أخذ العبر والعظات منه ، ألا وهو الابتعاد عن القروض والديون مهما كانت الظروف متعثرة فى الدول ، ومهما كانت الإغراءات والتسهيلات المُقدمة من المقرضين والدائنين ، لاسيما وأن الظروف لا يُمكن أن يأمن لها الإنسان . إذ أن الأمر بهذه الصورة مرشح لمزيد من التصعيد من قبل الطرفين (الدول المتحالفة ـ فنزويلا) ضد الأخر كل بطريقته . فالمتحالفين سيضغطون أكثر وأكثر ، وربما يحتلون أجزاء من الأراضى الفنزويلية ، وكاسترو يُصعد أكثر وأكثر بمزيد من فرض الضرائب على الواردات الأجنبية ، ولاسيما الخاصة ببريطانيا ، صاحبة الحظ الأكبر فى حجم الدين وحجم المبلغ المقرر لها كتعويضات ، وحجم المبلغ المُسدد لها دون بقية الدول المتحالفة .

ومن خلال استعراض هذا البحث المعنون بالحملة العسكرية البريطانية الألمانية الإيطالية على فنزويلا 1902 - 1903 يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- إن التهاون فى الدفاع عن حقوق الرعايا يشجع الطرف المعتدى على التمادى فى اهانتهم وإذلالهم ، الأمر الذى يمثل إهانة للدولة التى تمثلهم ، وأن خير وسيلة لتفادى ذلك هو اظهار مزيد من الحزم والشدة تجاه الطرف المعتدى ، ليرتدع ، حتى ولو وصل الأمر إلى اتخاذ اجراءات عسكرية ضده ضمانا لعدم تكرار ذلك .

2ـ مسعى الدول الكبرى للحفاظ على حقوق رعاياها بالداخل والخارج مهما كلفها ذلك من أموال ومعدات وأرواح ، مما يجعل الارتباط قويا بينهما ، ويؤصل لفكرة المواطنة ، وبناء اقتصاد وطنى قوى يتكاتف فيه الجميع على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، فتزداد قيم الانتماء والولاء للدولة.

3 ـ التأكيد على المبدأ التاريخى المعروف القائل أن الويل للمغلوب والضعيف والمديون ، وأن خطة الاستثمارات الأجنبية فى أى دولة ما لابد وأن تكون

هدفها الحفاظ على المصالح الاقتصادية الوطنية ، وليس محاباة المستثمرين الأجانب على حساب أهل البلد ، ومن ثم لابد وأن يستمر دور الدولة واضحا فى الاقتصاد ، ولا تُسلم به بدرجة كاملة للاستثمار الأجنبى ، وذلك عن طريق حسن إدارة موارد الدولة ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة التى تحد من الاعتماد على الأجانب واستثماراتهم ، وتشجيع الصناعة الوطنية . وما حدث فى فنزويلا خير مثال يجب تفاديه لدى الآخرين .

4 ـ قدرة بريطانيا على استغلال الأحداث الدولية والاستفادة منها بدرجة كبيرة فى محاولة للبحث عن ذريعة وستار لأعمالها العسكرية ضد فنزويلا ، وذلك بتعاونها مع ألمانيا ، وتشكيل تحالف دولى تستطيع من خلاله الحفاظ على نفوذها ومصالحها فى فنزويلا القريبة من الممر الدولى الهام ، الذى يربط المحيطين الأطلنطى والهادى ، عبر قناة بنما ، لاسيما وأنها لا زالت متربعة على عرش السياسة الدولية ، وصاحبة الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس.

5 ـ لابد للحق من قوة تحميه ، وإلا فسوف يضيع ، حتى فى ظل الأعراف والقوانين الدولية . وخير مثال على ذلك ما فعلته فرنسا مع فنزويلا بشأن هذا الأمر مع مطلع عام 1902 .

6 ـ التأكيد على نظرية دارون ، وشريعة الغاب التى تقول بأن البقاء للأصلح والأقوى ، ولكن ليس أمام الدول الضعيفة إذا ما فُرض عليها القتال إلا أن تقاتل دفاعا عن أمنها وسيادتها مهما كانت النتائج ، حتى ولو كانت الخسائر كبيرة ، انطلاقا من الحفاظ على الكرامة الوطنية من الإهانة على يد الأقوياء ، الذين يدّعون أيضا أنهم يدافعون عن كرامتهم الوطنية التى أُهينت على يد فنزويلا .

7 ـ ضرورة الالتزام من جانب الدول بما تضعه من قواعد وأصول وتبرير لعملياتها العسكرية ضد الدول الأخرى ، حتى تستطيع أن تكتسب تعاطفا دوليا ، وتأييدا لمواقفها وقضاياها ضد الدول الأخرى ، لاسيما إذا كانت تلك الدول صاحبة قضايا عادلة وشرعية . ولكن من الواضح وجود فارق كبير بين التصريحات والأفعال على الأرض .

8 ـ على الدول صاحبة القضايا الإنسانية والوطنية الدفاع عن نفسها بكل السبل ، عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، حتى لو تعارض ذلك مع مصالح وسياسيات الدول الكبرى ، ولاسيما المعتدية منها عليها . فما حك جلدك مثل ظُفرك ، فتولى أنت جميع أمرك ، ولابد للحق من قوة تحميه . وقد أثبت كاسترو بحق أنه نموذج متطور من القيادات السياسية الدولية ، الذى كان يمسك السلاح بيد

وغصن الزيتون فى اليد الأخرى ، مع الحفاظ على شعرة معاوية ، بما يُحقق ويخدم مصالح فنزويلا ضد الدول المعتدية عليها . ونجح فى الاستفادة من موقف الولايات المتحدة المؤيد لبلاده بطريقة غير مباشرة . الأمر الذى أوصله فى النهاية إلى هدفه ، ووفق الشروط التى وضعها بنفسه وأصر عليها . واضطرت الدول الغربية للرضوخ لها مع بعض التعديلات الشكلية التى لا تؤثر فى جوهرها .

9 ـ لابد للقيادة السياسية من انتقاء المستشارين المخلصين فى نصائحهم ، والبحث عن تلك النصائح لدى كل صاحب عقل وفكر راجحين ، وأن يكون لديها القدرة على فرز الجيد والرديء منها ، حتى يمكن تحقيق المصلحة العامة للدولة ، دون إغراقها فى مستنقعات اقتصادية وعسكرية قد تؤثر عليها لفترات طويلة .

10 ـ التحذير المستمر من الوقوع فى مصيدة الاقتراض الخارجى والداخلى دون ضوابط . وحتى لا يتم اللجوء إليه لابد من بناء اقتصاد قوى بوضع خطط اقتصادية قصيرة وطويلة المدى ، والصبر على ضيق الحال ، حتى يمكن للدول النهوض والتقدم بدون معوقات ولا قروض قد تؤدى فى أسوأ الأحوال إلى الاحتلال الأجنبى لأراضيها .

11 ـ ليس من العيب الخطأ ، ولكن العيب هو الإصرار على الخطأ . وهذا ما فعلته بريطانيا فى قضية فنزويلا ، عندما رجعت إلى صوابها ، وفضّلت اللجوء للحل الدبلوماسى لمشاكلها ، حتى ولو كان رغما عنها .

12 ـ من الحكمة أن تتمتع القيادة السياسية بالذكاء والقدرة على المراوغة والمساومة ، والإصرار على الثوابت الوطنية ، إذ فى ذلك خدمة لمصالح بلادها ، حتى ولو كانت إمكانياتها ضعيفة ، وتحارب دول كبرى ، وقد توافرت هذه السمات فى كاسترو .

13 ـ إن من الحكمة أن تحاول القيادة السياسية لأى دولة الحفاظ على مصالحها فى بلاد أخرى ، حتى ولو كانت بسيطة ، وأن يكون لديها القدرة على الحصول على مستحقاتها فى هذه البلاد بشتى الوسائل ، وتحاول التدخل مع الدول الكبرى ، وتصنع لها دور من لا شيء إثباتا لوجودها ، إذ فى ذلك خدمة لمصالح رعاياها فى الخارج .

14 ـ إن التوافق بين الدول مهم فى إطار العلاقات الدولية ، إذ بالتوافق والرضا تستطيع الدول حل مشاكلها مهما كانت ، بطريقة سلمية وحضارية لا تُخلّف أحقادا ولا ضغائن ، حتى ولو تنازلت هذه الدول لبعضها عن أشياء تبدو ماسة

بسيادتها وكرامتها لو فعلتها مع دول أخرى دخلت فى حرب معها على مشاكل مشابهة .

15 ـ غالبا ما تتشدق الدول الكبرى التى تدعى أنها راعية المبادئ الديمقراطية فى العالم بالتقدم والتحضر ، والحفاظ على الكرامة الوطنية ، والاهتمام بشئون رعاياها فى الخارج . نعم قد يحدث هذا فى بعض الأحيان ، ولكن المعيار الأساسى لهذه الدول هو المكسب المادى الذى ستحصل عليه من وراء كل ذلك . فلا مانع لديها من التضحية بزهرة شبابها ، وضياع كرامتها أمام العالم والرأى العام فيها مقابل المادة . ولا أدل على ذلك من أنها بنت اقتصادها وقوتها العسكرية على حساب الشعوب التى استعمرتها فى القرون السابقة استعمارا مباشرا كبريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وغير مباشرا فى القرنين الأخيرين كالولايات المتحدة الأمريكية . ولكن لازالت هناك شعوب يبدوا فى الظاهر ضعفها ، ولكنها غالبا ما تُلقن تلك الدول الكبرى دروسا تستحق الوقوف أمامها والتأمل فيها ، وأخذ العبر منها .

هوامش البحث

1 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol XLVIII (48) , 30 March – 6 May 1897 ; Venezuela , 5 April 1897 , P. 525 .

2 – Ibid , Vol XXXI (31) , 28 February – 22 March 1895 ; Venezuela , 18 March 1895 , P. 1245 .

3 - Ibid , Vol XXXI (31) ; Venezuela , 14 March 1895 , P. 1055 .

4 - Ibid , Vol XXXI (31) ; Attack on British Guiana Police , 11 March 1895 , P . 774 .

5 - Ibid , Vol XXXIII (33) , 29 April – 21 May 1895 ; Venezuelan , Attack on British Police , 20 May 1895 , P . 1602 .

6 - Ibid , Vol XXXI (31) , 28 February – 22 March 1895 ; Venezuela , 18 March 1895 , P. 1245 .

7 - Ibid , Vol XXXI (31) ; Attack on British Guiana Police , 11 March 1895 , P . 774 .

8 – Ibid , Vol L (50) , 1 June – 12 July 1897 ; Arrest by Venezuelan Authorities , 5 July 1897 , P. 1112 .

9 - Ibid , Vol LXVI (66) , 7 February – 20 February 1899 ; Venezuela , 9 February 1899 , P. 327 .

10 - Ibid , Vol LXXXII (82) , 26 April – 11 May 1900 ; Ciudad Bolivar Consulate – Mr Lyall murder , 4 May 1900 , P . 759 .

11 - Ibid , Vol LXXXVII (87) , 30 July – 8 August 1900 ; Venezuela murder of British Vice Consul at Ciudad Bolivar , 2 August 1900 , P. 431 .

12 - Ibid ; Vol LXXXII (82) , P. 759 .

13 - Ibid , Vol LXXXVIII (88) , 3 December – 15 December 1900 ; Ciudad Bolivar murder of Mr Lyall , 14 December 1900 , P. 844 .

14 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Revue de Politique Exteriéure , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Le Conflit Anglo – Germane – Vénézuélién , 1 January 1903 , Paris 1903 , P . 18 .

15- عُرفت هذه السفينة أيضا باسم ليبرتادور Libertador . وتم بناؤها فى عام 1870 ، John Elder جلاسجو بانجلترا من جانب شركة جون ايلدر ويبلغ طولها 241 قدم , وعرضها 30 قدم ، وغاطسها 17 قدم . وكان تسليحها عبارة عن مدافع سريعة الطلقات قادرة على إطلاق 300 طلقة فى الدقيقة ، ويتكون طاقمها من انجليز ومواطنين من جزيرة مارتينيكى . انظر : -

The New York Times ; New Expedition Sails to depose Gen Castro , 2 January 1902 , P . 1 , went to net 6 March 2011 .

16 - Questions Diplomatiques et Coloniales ; Op – Cit , PP . 19 - 20 .

17 - The New York Times ; Matters in Venezuela Approaching a Crisis , 4 January 1902 , P . 1 , went to net 6 March 2011 .

18 - The New York Times ; New Expedition Sails to depose Gen Castro, Op – Cit , P . 1 .

19 - The New York Times ; The General Crespo Sunk , 12 February 1902 , P . 1 , went to net 11 April 2011 .

20 - The New York Times ; The Libertador Sunk , 4 February 1902 , P . 1 , went to net 6 April 2011 .

21 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1900 ; Venezuela Motion for Adjournment , 15 December 1900 , PP . 1247 - 1248 .

22 - Ibid ; P . 1248 .

23 - Ibid ; PP . 1264 - 1265 .

24 - Ibid ; PP . 1249 - 1250 .

25 - Ibid ; PP . 1249 – 1250 , 1265 - 1266 .

26 - Ibid ; PP . 1254 - 1255 .

27 - كان الأسطول الفنزويلى فى عام 1902 يتكون من عدد قليل من القطع البحرية تحت قيادة الجنرال اليجاندرو يبارا Gen Alejandro Ybarra . وكانت بعض تلك القطع تُستخدم كأماكن لتناول الطعام . وأهم قطع هذا الأسطول هى : رستورادور Restaurador ، بوليفار Bolivar ، ميراندا ، أوجوستو ، أفيسو ماراجريتا Aviso Maragrita ، زامورا Zamora ، وتم تصنيع الأخيرة فى انجلترا ، واستُخدمت فى نقل الجنود والمعدات والأسلحة . انظر : -

The New York Times ; New Expedition Sails to depose Gen Castro , Op – Cit , P . 1 .

28 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1900 ; Venezuela Motion for Adjournment , 15 December 1900 , Op – Cit , PP . 1268 – 1269 , 1281 - 1282 .

29 - Ibid , Vol CXVI (116) , 5 December – 8 December 1902 ; Venezuela , 8 December 1902 , PP . 237 – 238 .

30 - Ibid , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1900 ; Venezuela Motion for Adjournment , Op – Cit , PP . 1249 – 1251 .

31 – Questions Diplomatiques et Coloniales ; Op – Cit , P . 18 .

32 – Revue Politique et Parlementaire , Annèe 10 , Tome 35 , Janvier – Février – Mars , Alcide Ebray ; La Vie Politique et Parlementaire en France , 1 – La Politique Extérieure du mois , 1 January 1903 , P . 214 .

33 – Ernest Alfred Benians & Arthur Perciral Newton ; The Cambridge History of The British Empire , Frist Published , Great Britain , 1959 , P. 320 .

34 - The New York Times ; The German Claims on Venezuela , 20 January 1902 , P . 1 , went to net 11 April 2011 .

35 - The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela – Anglo – German Naval Action , 10 December 1902 , PP . 654 – 655 .

36 - Questions Diplomatiques et Coloniales ; Op – Cit , PP . 18 – 19 .

37 - H . A . Bromberger ; Les Chemins de fer Exotiques , Paris 1913 , PP . 51 – 52 .

38 – M . Louis Renault ; Archives Diplomatiques , Recueil Mensuel international de Diplomatie et d' Histoire , Serie 2 . Tome LIII (53) , Janvier – Février – Mars 1895 , Paris 1895 , P . 248 .

39 - Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 5 . Tome XI (11) , Janvier – Juin , Paris 1901 , P . 636 .

40 - The New York Times ; Venezuelan Promise Broken , 15 January 1902 , P . 1 , went to net 12 March 2011 .

41 - The New York Times ; French Demand on Venezuela , 16 January 1902 , P . 1 , went to net 12 March 2011 .

42 - The New York Times ; President Castro still refuse France's demand , 24 January 1902 , P . 1 , went to net 29 March 2011 .

43 - The New York Times ; Venezuela's Difficulties with France and Germany , 4 February 1902 , P . 1 , went to net 6

April 2011 .

44 - The New York Times ; France and Venezuela Agree , 19 February 1902 , P . 1 , went to net 19 April 2011 .

45 – Alexander Marie Stuyt ; Survey of international Arbitrations 1794 – 1989 , U .S . A 1900 , P . 173 .

46 - The New York Times ; Matters in Venezuela Approaching a Crisis , 4 January 1902 , P . 1 , went to net 6 March 2011 .

47 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1900 ; Venezuela Motion for Adjournment , 15 December 1900 , Op – Cit , PP . 1246 – 1247 , 1252 - 1253 .

48 – Ibid , PP . 1262 – 1263 , 1273 - 1275 .

49 – Ibid , PP . 1273 – 1275 , 1279 - 1281 .

50 – Ibid , PP . 1251 – 1252 .

51 – Ibid , PP . 1286 .

52 - The New York Times ; A Respite for Venezuela , 31 December 1901 , P . 1 , went to net 6 March 2011 .

53 - The New York Times ; To Check America's Power , 4 January 1902 , P . 1 , went to net 6 March 2011 .

54 - The New York Times ; Anglo – Germany Vs America , 5 January 1902 , P . 1 , went to net 6 March 2011 .

55 - The New York Times ; The Venezuelan Crisis and The Monroe Doctrine , 29 December 1901 , P . 1 , went to net 6 March 2011 .

56 - The New York Times ; Warships for Venezuelan Waters , 10 January 1902 , P . 1 , went to net 12 March 2011 .

57 - The New York Times ; Bombs used in Caracas , 11

January 1902 , P . 1 , went to net 12 March 2011 .

58 - The New York Times ; much Fighting in Venezuela , 20 January 1902 , P . 1 , went to net 13 March 2011 .

59 - The New York Times ; Without Title , 4 February 1902 , P . 1 , went to net 12 March 2011 .

60 - The New York Times ; New German Minister to Venezuela , 5 February 1902 , P . 1 , went to net 7 April 2011 .

61 - The New York Times ; Baron Von Sternburg arrives , 13 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

62 - The New York Times ; Lord Beresford's Anti – German Views discredited at home , 17 January 1903 , P . 1 , went to net 4 January 2011 .

63 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVIII (118) , 17 February – 5 March 1903 ; Venezuela , 19 February 1903 , PP . 281 – 282 .

64 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 144 , George Bohler ; La Question du Vénézuéla, 15 Février 1903 , Paris 1903 , P . 237 .

65 - The New York Times ; Lord Rosebery on the alliance , 27 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

66 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 8 December 1902 ; Venezuela , 8 December 1902 , Op – Cit , P. 238 .

67 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December; Venezuela – Anglo – German Naval Action , 10 December 1902 , Op – Cit , P . 654 .

68 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons ,

Vol CXVI (116) , Ibid ; Venezuela – Anglo – German Naval Action , 15 December 1902 , P . 1105 .

69 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 6 , Tome . 14 (XIV) , Juillet – Decembre , Paris 1902 , P . 772 .

70 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Op – Cit , P . 20 .

71 – Revue Politique et Parlementaire , Annèe 10 , Tome 35 ; Op – Cit , P . 420 .

72 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) ; Venezuela – Anglo – German Naval Action , 10 December 1902 , Op – Cit , P . 654 .

73 - The New York Times ; German and Rebels , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

74 – Sydney H . Zebel ; Balfour , A Political Biogrphy , London 1973 , P. 107 .

75 - The New York Times ; German Cruisers at La Guayra , 12 February 1903 , P . 1 , went to net 11 April 2011 .

76 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1900 ; Venezuela Motion for Adjournment , 15 December 1900 , Op – Cit , PP . 1256 - 1257 .

77 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) ; Venezuela – Anglo – German Naval Action , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1108 .

78 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , P . 1274 .

79 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons ,

Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela – Anglo – German Naval Action , 16 December 1902 , P . 1290 .

80 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela – Anglo – German Naval Action – present position , 17 December 1902 , P . 1488 .

81 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1266 .

82 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela – Anglo – German Naval Action , 18 December 1902 , P . 1621 .

83 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Op – Cit , PP . 20 , 22 .

84 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela – Anglo – German Naval Action – present position , Op – Cit , PP . 1490 - 1491 .

85 – Documents Diplomatiques Francais , 1871 – 1914 , 2 Série , 1901 – 1911 , Tome 3 , 3 Janvier – 4 Ociobre 1903 , Document No . 20 , M . de Margerie , Chargé d'Affaires de France à Washington Ά M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Washington , 12 Janvier 1903 , P . 24 .

86 – Ibid , Document No . 49 , M . Paul Cambon , Ambassadeur de France à Londres Ά M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Londres , 29 Janvier 1903 , P . 66 .

87 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No .

141 , Le Myre de Vilers ; Op – Cit , P . 22 .

88 - The New York Times ; British Admiral explains , 5 January 1903 , P . 1 , went to net 12 February 2011 .

89 - The New York Times ; Allies on Venezuelan Soil , 3 January 1903 , P . 1 , went to net 13 February 2011 .

90 - The New York Times ; British Admiral explains , 5 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 12 February 2011 .

91 - The New York Times ; Castro Recaptures a Port, 9 January 1903 , P . 1 , went to net 10 February 2011 .

92 - The New York Times ; Powers aiding the Rebels , 21 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

93 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) ; Venezuela – Anglo – German Naval Action , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1108 .

94 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela – Anglo – German Naval Action – present position , 17 December 1902 , Op – Cit , P . 1213 .

95 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , PP . 1257 - 1258 .

96 – Ibid , P . 1279 .

97 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 6 , Tome . 14 (XIV) , Op – Cit , P . 772 .

98 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 144 , Georges Bohler ; Op – Cit , P . 233 .

99 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No .

143 , Vénézuéla ; Le Conflit avec Les Puissances , Les événments ont Paris , un moment au Venezuela , une singuliere du faited 1 Fèvrier 1903 , Paris 1903 , P . 198 .

100 - The New York Times ; Germans shell a Fort , 18 January 1903 , P . 1 , went to net 4 January 2011 .

101 – Revue Politique et Parlementaire , Annèe 10 , Tome 35 ; Op – Cit , PP . 420 – 421 .

102 - The New York Times ; Germans shell a Fort , 18 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 4 January 2011 .

103 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 143 , Op – Cit , P . 198 .

104 - The New York Times ; Peace talk in Reichstag , 20 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

105 - The New York Times ; Warships Shelling Fort of San Carlos , 21 January 1903 , P . 1 , went to net 9 January 2011 .

106 - The New York Times ; Venezuelans hold the Fort , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

107 - The New York Times ; many killed by German Warships , 22 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

108 - The New York Times ; for Germany's Prestige , 22 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

109 - The New York Times ; Fort's Stubborn Resistance , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

110 - The New York Times ; Warships Shelling Fort of San Carlos , 21 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 9 January 2011 .

111 - The New York Times ; many killed by German Warships , 22 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 7

January 2011 .

112 - The New York Times ; Warships Shelling Fort of San Carlos , 21 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 9 January 2011 .

113 - The New York Times ; Venezuelans hold the Fort , 23 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

114 - The New York Times ; Germans feared on attack , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

115 - The New York Times ; Apprehension in England , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

116 - The New York Times ; Berlin utterly in the dark , 22 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

117 - The New York Times ; German Commander Blames Venezuelans , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

118 - The New York Times ; German Explanations , 26 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

119 - The New York Times ; Berlin utterly in the dark , 22 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

120 - The New York Times ; dislike American comment , 24 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

121 - The New York Times ; for Germany's Prestige , 22 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

122 - The New York Times ; The German Way , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

123 - The New York Times ; Arguments of German Press , 25 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

124 - The New York Times ; for Germany's Prestige , 22

January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

125 - The New York Times ; Apprehension in England , 23 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

126 - The New York Times ; The German Way , 23 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

127 - The New York Times ; Apprehension in England , 23 January 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

128 – Documents Diplomatiques Francais , Op – Cit , Document No . 49 , M . Paul Cambon , Ambassadeur de France à Londres Á M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Londres , 29 Janvier 1903 , P . 67 .

129 - The New York Times ; Bitter Regret in England over coalition with German , 24 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

130 - The New York Times ; disapproved by Italy , 22 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

131 - The New York Times ; Venezuelans are Mystified , 22 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

132 - The New York Times ; say German fired first , 25 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

133 – Sydeny H . Zebel ; Op – Cit , P . 107 .

134 - The New York Times ; many Venezuelan Rumors , 24 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January /2011 .

135 - The New York Times ; Mystery about first Shot , 25 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

136 – Documents Diplomatiques Francais , Document No . 49 , Op – Cit , P . 67 .

137 - The New York Times ; German Explanations , Op –

Cit , 26 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

138 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1257 .

139 – Ibid ; PP . 1259 – 1260 .

140 - The New York Times ; Rebels Threaten Caracas , 4 January 1903 , P . 1 , went to net 13 February 2011 .

141 - The New York Times ; Money Panic in Caracas , 4 January 1903 , P . 1 , went to net 13 February 2011 .

142 - The New York Times ; Castro again the Victor , 5 January 1903 , P . 1 , went to net 13 February 2011 .

143 - The New York Times ; waiting now on Castro , 7 January 1903 , P . 1 , went to net 12 February 2011 .

144 - The New York Times ; Castro orders forced Loan , 14 January 1903 , P . 1 , went to net 12 February 2011 .

145 - The New York Times ; Caracas Bakeries closing , 18 January 1903 , P . 1 , went to net 4 January 2011 .

146 - The New York Times ; Blockade causes Stravation , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

147 - The New York Times ; Venezuelan Ports closed , 28 May 1903 , P . 1 , went to net 9 February 2011 .

148 - The New York Times ; Venezuela’s closed Ports, 29 May 1903 , P . 1 , went to net 9 February 2011 .

149 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela the Ban Right , 17 December 1902 , P . 1487 .

150 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons ,

Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1252 .

151 - The New York Times ; England Monroe Doctrine , 8 May 1903 , P . 1 , went to net 16 January 2011 .

152 - The New York Times ; Decorations for German Officers , 9 May 1903 , P . 1 , went to net 18 January 2011 .

153 - The New York Times ; Venezuela's charge here , 24 May 1903 , P . 1 , went to net 5 February 2011 .

154 - The New York Times ; The Power and Venezuela , 23 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

155 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1252 .

156 – Ibid ; P . 1253 .

157 – Ibid ; PP . 1255 - 1256 .

158 – Ibid ; PP . 1255 – 1256 , 1258 - 1259 .

159 – Ibid ; P . 1269 .

160 – Documents Diplomatiques Francais ; Op – Cit , Document No . 127 , M . Jusserand , Ambassadeur de France à Washington Á M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Washington , 9 Mars 1903 , PP . 161 - 162 .

161 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Op - Cit , P . 19 .

162 - The New York Times ; Those German Claims , 26 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

163 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No

. 141 , Le Myre de Vilers ; Op - Cit , PP . 19 - 20 .

164 – Revue Politique et Parlementaire , Année 10 , Tome 35 ; Op - Cit , P . 640 .

165 - The New York Times ; Big amount due from Venezuela to Germany , 1 January 1902 , P . 1 , went to net 6 March 2011 .

166 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Op - Cit , PP . 18 , 20 .

167 – Revue Politique et Parlementaire , Année 10 , Tome 35 ; Op - Cit , P . 640 .

168 - The New York Times ; Germany's Friendly Aims , 15 January 1903 , P . 1 , went to net 10 January 2011 .

169 - The New York Times ; Blockade to be maintained , 17 January 1903 , P . 1 , went to net 10 January 2011 .

170 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Op - Cit , PP . 18 , 22 .

171 – Revue Politique et Parlementaire , Année 10 , Tome 35 ; Op - Cit , P . 216 .

172 - Revue La Justice Internationale , Année 1 , No . 4 – 5 , Septembre – Octobre , 1903 , Jackson M . Ralston ; Commission Mixte des Reclamations Italo – Venezuellenne , Affaire Salvatore Sambiagglo contre Le Venezuela avais de l' Arbitrre , Paris 1903 , P . 257 .

173 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVIII (118) , 17 February – 5 March 1903 ; American Claims against Venezuela , 23 February 1903 , P . 496 .

174 - The New York Times ; Venezuela Road's Plight , 5 May 1903 , P . 1 , went to net 16 January 2011 .

175 - The New York Times ; Offer Venezuela Funds , 27 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

176 - Revue La Justice Internationale , Année 1 , No . 4 – 5 , Septembre – Octobre , 1903 , Gustave Hubbard ; La Justice Supernationale , Paris 1903 , P . 304 .

177 – Documents Diplomatiques Francais ; Op - Cit , Document No . 33 , M . de Margerie , Chargé d'Affaires de France à Washington Ά M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Washington , 18 Janvier 1903 , Paris 1903 , P . 43 .

178 - Revue La Justice Internationale , Année 1 , No . 6 , Novembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Cour Permanente d'Arbitrage , Tribunal Arbitrations de Puissances Contre Le Vénézuéla , Séances du 4 au 13 Novembre 1903 , Paris 1903 , P . 352 . 179 – Documents Diplomatiques Francais , Document No . 33 ; Op – Cit , P . 44 .

180 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Permanent Court of Arbitration at the Hague Tribunal constituted under the protocols signed at Washington on 7 the of May 1903 , Affairs of Venezuela contended Preferential Treatment of the blockading Powers , Paris 1903 , P . 5 .

181 - The New York Times ; Powers urged to accept , 28 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

182 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , P . 8 .

183 - The New York Times ; Powers works in harmony , 27 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

184 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , PP . 8 – 9 , 15 .

185 - The New York Times ; A Venezuelan Blue Book , 10 May 1903 , P . 1 , went to net 18 January 2011 .

186 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , PP . 9 , 11 - 13 .

187 - Ibid ; PP . 15 - 16 .

188 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 144 , Georges Bohler ; Op – Cit , P . 226 .

189 - Ibid ; PP . 227 - 228 .

190 - The New York Times ; Complication in Venezuela Affair , 30 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

191 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , P . 10 .

192 - Ibid ; PP . 10 , 14 .

193 - The New York Times ; Offer accepted on Saturday , 26 January 1903 , P . 1 , went to net 8 January 2011 .

194 - The New York Times ; Bids by American Banks , 26 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

195 - The New York Times ; Allies Haggling over Castro's Guarantee , 20 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

196 - The New York Times ; Offer accepted on Saturday , 26 January 1903 , P . 1 , Op – Cit , went to net 8 January 2011 .

197 - The New York Times ; Castro Recaptures A Port , 9 January 1903 , P . 1 , went to net 10 February 2011 .

198 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1287.

199 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , PP . 25 - 26 .

200 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 144 , Georges Bohler ; Op – Cit , P . 227 .

201 ـ تأسست الجمعية الفابية بانجلترا عام 1884 لنشر المبادئ الاشتراكية .انظر : ـ

Revue La Justice Internationale , Novembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Op – Cit , P . 439 .

وتم إحالة قضية فابيانى للمجلس الاتحادى السويسرى للتحكيم فيها بموجب معاهدة كاراكاس الموقعة فى الرابع والعشرين من يناير عام 1891 . انظر : ـ

Jackson H . Ralston ; International Arbitration from Athens to Locarno , 1929 , P . 232 .

حيث اعترفت فنزويلا بمسؤليتها عن الأضرار التى عانى منها المحكم إم . أنتونى فابيانى , M . Antoine Fabiani ، ومن ثم فالتعويض المقرر له عُرف باسم الدين الدبلوماسى لفنزويلا بفائدة قدرها 3 ٪ . وعهدت فرنسا وفنزويلا لرئيس الاتحاد السويسرى الالتزام بهذا التحكيم . انظر : ـ

Alexander Marie Stuyt ; Survey of International Arbitrations 1794 – 1989 , U . S . A , 1990 , P . 169 .

وكان لأعضاء هذه الجمعية ديون لدى فنزويلا استردوها بموجب المحاكم الفنزويلية التى لجأوا إليها ، والتى قررت لهم تعويضات تُقدر بنحو 4.346.656 مليون فرنك ، وهى لا تُمثل سوى أقل من 10 ٪ من المبلغ الذى يطالبون به . ومع ذلك لم يستطعوا تنفيذ هذا الحكم . ولذا تقرر إحالة هذه المشكلة وغيرها من مطالب فرنسا للتحكيم قبل تشكيل اللجنة المشتركة الفنزويلية الفرنسية بموجب بروتوكول السابع والعشرين من فبراير عام 1902 بين فرنسا وفنزويلا . انظر :

Jackson H . Ralston ; Op – Cit , PP . 232 - 233 .

202 - Revue La Justice Internationale , Novembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Op – Cit , P . 373 .

203 - Alexander Marie Stuyt ; Op – Cit , P . 266 .

204 – Journal du Droit International Privé , Année 30 , No . 11 - 12 , 1903 , Edouard Clunet ; Paris 1903 , PP . 986 - 987 .

205 - The New York Times ; Powers urged to accept , 28 January 1903 , Op – Cit , P . 1 .

206 - The New York Times ; Belgium would collect , 28 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

207 - The New York Times ; Apprehension in France , 30 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

208 - The New York Times ; Monroe Doctrine respected , 30 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

209 - The New York Times ; Complication in Venezuelan Affair , 30 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

210 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , PP . 5 - 6 .

211 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 4 – 5 , Septembre – Octobre , 1903 , Gustave Hubbard , Op – Cit , PP . 255 - 256 .

212 - Ibid ; P . 256 .

213 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 4 – 5 , Septembre – Octobre , 1903 , Gustave Hubbard , Op – Cit , PP . 253 - 255 .

214 - Revue La Justice Internationale , Novembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Op – Cit , PP . 351 - 352 .

215 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 4 – 5 , Septembre – Octobre , 1903 , Gustave Hubbard , Op – Cit , PP . 251 , 253 .

216 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 7 Decembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Cour Permanente d’Arbitrage , Tribunal Arbitrations de Puissances Contre Le

Vénézuéla , Paris 1903 , PP . 432 - 433 .

217 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , P . 7 .

218 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 7 Decembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Op – Cit , PP . 437 - 438 .

219 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 144 , Georges Bohler ; Op – Cit , P . 239 .

220 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1252 .

221 - Ibid ; P . 1276 .

222 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Revue de Politique Exteriéure , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Op – Cit , P . 18 .

223 - The New York Times ; Allies want preference , 29 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

224 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , PP . 1283 , 1287 .

225 - The New York Times ; The Powers and Venezuela , 25 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

226 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXVI (116) , 5 December – 18 December 1902 ; Venezuela - Motion for Adjournment , 15 December 1902 , Op – Cit , P . 1282 .

227 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Revue de

Politique Exteriéure , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Op – Cit , P . 23 .

228 – Documents Diplomatiques Francais , Op – Cit , Document No . 46 , M . de Margerie , Chargé d'Affaires de France à Washington Ά M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Washington , 28 Janvier 1903 , PP . 62 - 63 .

229 – Ibid ; Document No . 127 , M . Jusserand , Ambassadeur de France à Washington Ά M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Washington , 9 Mars 1903 , Op – Cit , P . 162 .

230 - The New York Times ; President Castro's Condition , 14 January 1903 , P . 1 , went to net 10 January 2011 .
231 - The New York Times ; Castro makes A Demand , 12 January 1903 , P . 1 , went to net 6 January 2011 .

232 - The New York Times ; Stipulations by Castro , 21 January 1903 , P . 1 , went to net 9 January 2011 .

233 - The New York Times ; to maintain the Blockade , 13 January 1903 , P . 1 , went to net 10 January 2011 .

234 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Année 7 . No . 143 , Vénézuéla ; Le Conflit avec Les Puissances , Les événments ont Paris , un moment au Venezuela , une singuliere du faited 1 Février 1903 , Paris 1903 , Op – Cit , P . 198 .

235 - The New York Times ; The Arbitration Conference , 3 May 1903 , P . 1 , went to net 10 January 2011 .

236 - The New York Times ; Praise for The President , 21 January 1903 , P . 1 , went to net 7 January 2011 .

237 - The New York Times ; Protocols are signed , 7 May 1903 , P . 1 , went to net 14 January 2011 .

238 – Documents Diplomatiques Francais , Op – Cit , Document No . 127 , M . Jusserand , Ambassadeur de France à Washington Ά M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Washington , 9 Mars 1903 , P, 163 .

239 - The New York Times ; Allies desire to Part , 19 January 1903 , P . 1 , went to net 3 January 2011 .

240 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , PP . 15 – 16 , 18 .

241 - The New York Times ; Powers urged to accept , 28 January 1903 , Op – Cit P . 1 , went to net 6 January 2011 .

242 - The New York Times ; Protocols are signed , 7 May 1903 , Op – Cit , P . 1 , went to net 14 January 2011 .

243 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 6 , Novembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Cour Permanente d'Arbitrage , Tribunal Arbitrations de Puissances Contre Le Vénézuéla, Séances du 4 au 13 Novembre 1903 , Op – Cit , Paris 1903 , P . 373 .

244 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , PP . 19 – 20 , 22 .

245 - Ibid ; P . 14 .

246 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXXXII (132) , 8 March – 29 March 1904 ; European Claims on Venezuela , 28 March 1904 , P . 840 .

247 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , PP . 14 – 15 .

248 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXXXII (132) , 8 March – 29 March 1904 ; European Claims on Venezuela , 28 March 1904 , Op – Cit , P . 840 .

249 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ;

Op – Cit , P. 15 .

250 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXXXII (132) , 8 March – 29 March 1904 ; European Claims on Venezuela , 28 March 1904 , Op – Cit , P . 840 .

251 – Documents Diplomatiques Francais , Op – Cit , Document No . 33 , M . de Margerie , Chargé d'Affaires de France à Washington Ά M . Delcassé , Ministre des affaires étrangères , Washington , 18 January 1903 , P . 44 .

252 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXLVIII (148) , 26 June – 7 July 1905 ; Venezuela , 28 June 1905 , P . 375 .

253 – Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Op – Cit , PP . 14 – 15 .

254 – The Parliamentary Debates, Fourth Series , Commons , Vol CXLV (145) , 13 April – 10 May 1905 ; Venezuela , 13 April 1905 , P . 47 .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : وثائق منشورة باللغة الانجليزية :

1 - The Parliamentary Debates , Houses of Commons, Questions ,Volumes different from 1895 to 1905 , London .

2 - Louis Renault , Edouard Clunet , Henri Foromageot ; Permanent Court of Arbitration at the Hague Tribunal constituted under the protocols signed at Washington on 7 the of May 1903 , Affairs of Venezuela contended Preferential Treatment of the blockading Powers , Argument of the Government of the French Republic , Paris 1903 .

ثانيا : الوثائق المنشورة باللغة الفرنسية : ـ

1 - Documents Diplomatiques Francais , 1871 – 1914 , 2 Série , 1901 – 1911 , Tome 3 , 3 Janvier – 4 Octobre 1903 , Paris 1903

2 – M . Louis Renault ; Archives Diplomatiques , Recueil Mensuel international de Diplomatie et d' Histoire , Serie 2 . Tome LIII (53) , Janvier – Février – Mars 1895 , Paris 1895 .

ثالثا : المراجع الأجنبية : ـ

1 - Alexander Marie Stuyt ; Survey of international Arbitrations 1794 – 1989 , U . S . A , 1990 .

2 – Ernest Alfred Benians & Arthur Perciral Newton ; The Cambridge History of The British Empire , Frist Published , Great Britain , 1959 .

3 - H . A . Bromberger ; Les Chemins de fer Exotiques , Paris 1913 .

4 - Jackson H . Ralston ; International Arbitration from Athens to Locarno , 1929 .

5 – Sydney H . Zebel ; Balfour , A Political Biogrphy , London 1973 .

رابعا : الدوريات الأجنبية :

1 - The New York Times , different Free Articles from 1902 – 1903 .

2 - Journal du Droit International Privé , Annèe 30 , No . 11 - 12 , 1903 , Edouard Clunet , Paris 1903 .

3 - Questions Diplomatiques et Coloniales , Revue de Politique Exteriéure , Année 5 . Tome XI (11) , Janvier – Juin , Paris 1901 .

4 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Revue de Politique Exteriéure , Année 6 , Tome . 14 (XIV) , Juillet – Decembre , Paris 1902 .

5 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Revue de Politique Exteriéure , Année 7 . No . 141 , Le Myre de Vilers ; Le Conflit Anglo – Germane – Vénézuélién , 1 Janvier 1903 , Paris 1903 .

6 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Revue de Politique Exteriéure , Année 7 . No . 143 , Vénézuéla ; Le Conflit avec Les Puissances , Les événments ont Paris , un moment au Venezuela , une singuliere du faited 1 Février 1903 , Paris 1903 .

7 – Questions Diplomatiques et Coloniales , Revue de Politique Exteriéure , Année 7 . No . 144 , George Bohler ; La Question du Vénézuéla, 15 Février 1903 , Paris 1903 .

8 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 4 – 5 , Septembre – Octobre , 1903 , Gustave Hubbard ; La Justice Supernationale , Paris 1903 .

9 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 4 – 5 , Septembre – Octobre , 1903 , Jackson M . Ralston ; Commission Mixte des Reclamations Italo – Venezuellenne , Affaire Salvatore Sambiagglo contre Le Venezuela avais de l’ Arbitrre , Paris 1903 .

10 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 6 , Novembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Cour Permanente d'Arbitrage , Tribunal Arbitrations de Puissances Contre Le Vénézuéla , Séances du 4 au 13 Novembre 1903 , Paris 1903 .

11 - Revue La Justice Internationale , Annèe 1 , No . 7 , Decembre 1903 , Augusto Plerantoni ; Cour Permanente d'Arbitrage , Tribunal Arbitrations de Puissances Contre Le Vénézuéla , Paris 1903 .

12 – Revue Politique et Parlementaire , Annèe 10 , Tome 35 , Janvier – Février – Mars , Alcide Ebray ; La Vie Politique et Parlementaire en France , 1 – La Politique Extérieure du mois , 1 Janvier 1903 .